

نشرة إصدار سندات رأس المال (سندات دائمة بالريال العماني)



بنك بايدار
تميز

مدة الإكتتاب

تاريخ بداية الإكتتاب: (٦ سبتمبر)، ٢٠١٧
تاريخ نهاية الإكتتاب: (٢٠ سبتمبر)، ٢٠١٧



الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م.
GULF BAADER CAPITAL MARKETS S.A.O.C.

المستشار المالي،
مدير الإصدار
ووكيل الإكتتاب



ص.ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان
هاتف: +٩٦٨ ٢٤٧٣٠٠٠٠، فاكس: +٩٦٨ ٢٤٧٣٠٠٠٣
www.banksohar.net

نشرة إصدار

إصدار عدد ٧ سند دائم من الفئة الأولى من رأس المال و خيار الإضافة بعدد ٣ سند إضافي، عن طريق الإكتتاب الخاص
(بسعر إصدار ١ ر.ع للسند الواحد بقيمة إجمالية وقدرها ١ مليون ر.ع)

المستشار المالي، مدير الإصدار ووكيل الإكتتاب



الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م

ص.ب ٩٧٤، الرمز البريدي ١١٢، روى، سلطنة عمان
هاتف: +٩٦٨ ٢٢٣٥٠٧٤٥، فاكس: +٩٦٨ ٢٢٣٥٠٧٤٥

بنك الإكتتاب
بنك صحار ش.م.ع.ع

المستشار القانوني

ناصر الحبسى وسيف المعمرى للمحاماة بالتعاون مع ادلشوا جودارد (الشرق الأوسط) ذ.م.م

المدقق الخارجى
إرنست و يونغ ش.م.م

وكيل التسجيل والتحويل

شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تم تقديمها حسب متطلبات نشرة إصدار الأوراق المالية في السوق الأولية الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان، وقد تم اعتماد نشرة الإصدار هذه باللغة العربية من الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار الإداري رقم (٤٧٥٧) تاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٧. وتسود النسخة العربية على النسخة الإنجليزية ومن الأمور الواجب التأكيد عليها هنا أن الهيئة العامة لسوق المال غير مسؤولة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو استخدامها من قبل أي شخص.

بيان هام للمستثمرين

نشرة الإصدار لا تمثل عرضاً للبيع أو دعوة من قبل الشركة أو نيابة عنها للإكتتاب في الأوراق المالية المطروحة في أية نطاق سلطة خارج سلطنة عمان حيث يكون توزيعها غير قانونية.

وتهدف نشرة الإصدار والإكتتاب الخاص هذه لمستثمرين محددين كما هو محدد من قبل الشركة وليس عرضاً لل العامة. وبما أن الأوراق المالية تقدم على أساس الإكتتاب الخاص، فإن نشرة الإصدار ليست مخصصة للتداول العام أو التوزيع. ويشمل اختيار المستثمرين، على سبيل المثال لا الحصر، صناديق التقاعد، شركات الاستثمار، شركات إدارة المحافظ، والأشخاص ذوي الملاءة المالية العالية، وأي شخص/شركة أخرى تحددها الجهة المصدرة للأوراق المالية.

إن الهدف الرئيسي من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المستثمر على كافة المعلومات الجوهرية التي تساعده على اتخاذ القرار المناسب حول الاستثمار أو عدمه في الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب.

هذا، وتشمل النشرة على جميع البيانات والمعلومات الجوهرية، ولا تحتوي على أية معلومات مضللة ولم تحدف منها أية معلومات أساسية تؤثر سلباً أو إيجاباً على قرار المستثمر بخصوص استثماره في الأوراق المالية المطروحة من عدمه.

إن الجهة المصدرة للأوراق المالية ممثلة في أعضاء مجلس إدارتها يتحملون مجتمعين ومنفردين المسؤلية الكاملة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم أنه قد تم أخذ العناية الواجبة عند إعداد هذه النشرة لضمان عدم وجود معلومات أخرى تم حذفها، والذي قد يجعل المعلومات المذكورة في النشرة مضللة.

هذا ويعين على كل مستثمر أن يقرأً ويدرس بعناية ودقة نشرة الإصدار هذه ليقرر فيما إذا كان من المناسب أن يستثمر في الأوراق المالية المطروحة، آخذًا بعين الاعتبار كل الحقائق المبينة في سياقها الصحيح في نشرة الإصدار هذه، ويعين على المستثمر أيضاً عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية من الجهة المصدرة للأوراق المالية بالإكتتاب في الأوراق المالية المطروحة بموجبها، حيث يتحمل كل مستثمر مسؤولية الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية مستقلة عن الاستثمار في الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب، وعن إجراء تقييمه المستقل للمعلومات والافتراضات التي تتولى عليها هذه النشرة، باستخدام التحليل والتوقعات التي يراها ضرورية في اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب من عدمه.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادة عن الجهة المصدرة للأوراق المالية ولا عن الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب غير الأشخاص المذكورين بهذه النشرة، وفي حالة قيام أي شخص بالإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادات فلن يعتبر مفوضاً من قبل البنك أو مدير الإصدار.

نقط هامة

تحتوي هذه النشرة على المعلومات ذات الصلة والتي تعتبر هامة ولا تحتوي على معلومات مضللة كما لا تستبعد أية معلومات جوهرية قد يؤدي حذفها إلى التأثير ماديًّا على أي قرار للمستثمر بخصوص الاستثمار في الأوراق المالية من خلال هذه النشرة. ولا ينبغي الاعتماد على أية ملخصات لمستندات أو نصوص لها مما هو وارد في هذه النشرة بصفتها شاملة وينبغي النظر لها كمذتصرات لها فقط.

وتحمل جميع الاستثمارات في السوق مخاطر بما فيها مخاطر السوق بدرجات مختلفة. فيمكن لأية قيمة للأوراق المالية الهبوط أو الارتفاع حسب ظروف السوق.

نقط أخرى جديرة بالملاحظة

الإشارة إلى المستندات

قد لا تقدم جميع ملخصات المستندات المشار إليها في هذه النشرة ملخصاً كاملاً لتلك المستندات، وقد لا تكون العبارات في هذه النشرة المتعلقة بتلك المستندات نسخة طبق الأصل من تلك المستندات أو جزء منها، وفيما يتعلق بتلك المستندات، يجب عدم الاعتماد عليها كبيانات شاملة.

نطاق المعلومات

القصد من المعلومات الواردة في هذه النشرة، تقديم لمقدم الطلب المحتمل معلومات ملائمة وكافية بفرصة الاستثمار مع لمحه عامة حول إصدار السنديات. ولكن، قد لا تحتوي النشرة بالضرورة كافة المعلومات التي قد يعتبرها مقدم الطلب جوهرية. ولا يجب تفسير محتوى هذه النشرة على أنها بمثابة استشارة قانونية أو تجارية أو ضريبية. ويجب على كل مقدم مختتم استشارة محاميه أو مستشاره المالي أو الضريبي الخاص به للمشورة القانونية أو المالية أو الضريبية فيما يتعلق بأي شراء أو شراء مقترن للسنديات.

العناية الواجبة للمستثمر

قبل اتخاذ أي قرار حول الإكتتاب في السنديات من عدمه، يتعين على المتقدمين المحتملين قراءة هذه النشرة بالكامل. وفي اتخاذ القرار بالاستثمار، يجب على المتقدمين المحتملين الاعتماد على فحصهم الخاص لبناء هذه النشرة والمخاطر المرتبطة بالاستثمار.

القيود على توزيع هذه النشرة

وقد يكون توزيع هذه النشرة أو الإصدار مقيداً بالقانون في بعض السلطات القضائية، أو يكون خاضعاً لموافقات قانونية مسبقة. ولا تشكل هذه النشرة عرضاً أو دعوة من قبل بنك صهار أو نيابة عنه إلى أي شخص في نطاق أية سلطة قضائية خارج سلطنة لشراء أية سنديات حيث يكون العرض أو الدعوة غير قانونية. ويطلب بنك صهار ومدير الإصدار من الأشخاص الذين يدوزون على هذه النشرة الإطلاع وللحظة أية قيود من هذه القبيل. ولا يقبل بنك صهار ومدير الإصدار أية مسؤولية قانونية لأية مخالفة لمثل هذه القيود على بيع، أو عرض بيع أو شراء أو الدعوة للإكتتاب بالسنديات من قبل أي شخص، سواء كان متقدماً محتملاً أو غيره، وذلك في نطاق أية سلطة قضائية خارج سلطنة عمان حيث يكون البيع أو العرض بالبيع أو الشراء أو الدعوة للإكتتاب غير قانونية.

القيود على استخدام المعلومات الواردة في هذه النشرة

لا يمكن دون الموافقة المسبقة لبنك صهار ومدير الإصدار، نشر المعلومات الواردة في هذه النشرة أو نسخها أو الإفصاح عنها بالكامل أو جزئياً أو استخدامها لأي غرض آخر غير الغرض المصدرة من أجله.

إخلاء مسؤولية

باستثناء ما يتطلبه القانون والتشريعات المعمول بها، فلا يمنحك صاحب أو مدير الإصدار، أو أي من مديريهم أو مهندسيهم أو مستشاريهم أو مهندسيهم أو موظفيهم أو أي شخص آخر تعهد أو ضماناً، صريحاً أو ضمنياً، حول كمال محتويات هذه النشرة، أو التوقعات المالية الواردة فيها، أو أي مستند آخر يتم تقديمها في أي وقت من الأوقات فيما يتعلق بالإصدار، أو أي مستند من هذا القبيل ظل دون تغيير بعد الإصدار.

قيود البيع خارج سلطنة عمان

مملكة البحرين

بالنسبة للمستثمرين في مملكة البحرين، فلا يمكن عرض الأوراق المالية موضوع هذه النشرة ومستندات الطرح ذات العلاقة إلى بالنموذج المسجل لحاملي الحسabات البحرينيين والمستثمرين المعتمدين كما هو معرف من قبل البنك المركزي البحريني في مملكة البحرين حيث يقوم هؤلاء المستثمرون بالإستثمار بالحد الأدنى بما لا يقل عن مبلغ 1 دولار أمريكي أو أي مبالغ معادل بعملة أخرى أو المبلغ الذي يقرره البنك المركزي البحريني.

ولا يمثل الإصدار هذا عرضًا للأوراق المالية في مملكة البحرين بموجب المادة ٨١ من قانون البنك المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٦٢ (مرسوم القانون رقم ٦٤ لسنة ٦٢). ولم يتم تسجيل هذه النشرة ومستندات الطرح ذات الصلة ولن يتم تسجيلها كنشرة إصدار لدى البنك المركزي البحريني. وعليه، فلا يمكن عرض الأوراق المالية أو بيعها أو بيعها أو جعلها موضوع دعوة للاكتتاب بها أو شرائها، كما لا يمكن استخدام هذه النشرة أو أي مستند أو مادة مرتبطة بها فيما يتعلق بأي عرض أو بيع أو دعوة للاكتتاب أو شراء الأوراق المالية، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، لأشخاص في مملكة البحرين، باستثناء المستثمرين المعتمدين المعروض لهم خارج البحرين.

ولم يقم البنك المركزي البحريني بمراجعة أو اعتماد أو تسجيل هذه النشرة أو مستندات الطرح ذات العلاقة، ولم يقم بأي شكل من الأشكال باعتبار وقائع الحالة الموضوعية للأوراق المالية المطروحة للإستثمار، سواء في مملكة البحرين أو خارجها. عليه، فإن البنك المركزي البحريني لا يتحمل أية مسؤولية حول دقة وكمال البيانات والمعلومات الواردة في هذا المستند ويتصل عن أية مسؤولية حول أية خسارة تنشأ من نتيجة الاعتماد بالكامل أو جزئياً بمحظوي هذا المستند.

دولة الكويت

لم يتم مراجعة هذه النشرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال بدولة الكويت ولم تصدر من قبل أي شخص منفصل من قبل الهيئة العامة لسوق المال بالكويت. وعليه، فلا يمكن نشر هذه النشرة في دولة الكويت كما لا يمكن دعوة أو عرض الأوراق المالية للاكتتاب أو بيعها، بشكل مباشر أو غير مباشر، في دولة الكويت. هذا، ولا يمكن القيام بأية دعوة أو عرض للاكتتاب بأية أوراق مالية للأشخاص، بما ذلك ولتجنب الشك، لآلية بيانات قانونية في دولة الكويت. وفي حالة إحالة هذه النشرة لأي شخص في دولة الكويت، فينبع التفاصي عنها وعدم اتخاذ أية خطوات اعتماداً عليها. ولا يمكن لأي شخص في دولة الكويت قبول أو الكتاب أو الإيهام بقبول أو الكتاب بالبيانات.

دولة قطر

لم ولن يتم طرح السندات أو بيعها أو تقديمها في أي وقت من الأوقات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر في دولة قطر بالطريقة الذي قد تمثل طرحاً عاماً. كما لم ولن يتم تقديم طلب بإدراج أو تداول السندات في بورصة قطر أو سوق المضاربة القطرية كيو إيه. ولم ولن يتم مراجعة هذه النشرة أو اعتمادها أو تسجيلها أو تقديمها لدى هيئة الأسواق المالية القطرية أو البنك المركزي القطري، ولا يمكن توزيعها للعامة. هذه النشرة هي للمتلقى الأصلي فقط، ويجب عدم تقديمها لأي شخص آخر. فهذه النشرة ليست للتوزيع العام في دولة قطر ولا يمكن إعادة نسخها أو استخدامها لأي غرض آخر.

المملكة العربية السعودية

لا يمكن توزيع هذه النشرة في المملكة العربية السعودية إلا للأولئك الأشخاص كما هو مسموح به بموجب عروض تنظيمات الأوراق المالية الصادر من قبل مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية بالقرار رقم ٤١٢/٤ المؤرخ ٤ أكتوبر ٤٢٠٢٠ وتعديلاته بالقرار رقم ٧٢٧١.. ٢٠٢٠ المؤرخ ١٨ أغسطس ٢٠٢٠ («**تنظيمات المملكة العربية السعودية**»).

وهذه النشرة موجهة «**للمستثمرين ذو الخبرة**» حسب تعريف المادة ١ من تنظيمات المملكة العربية السعودية («**مستثمرون ذو الخبرة**»)، لغرض الاطلاع فقط. فهذه النشرة غير مقصودة للتوزيع، أو الاستخدام من قبل أي شخص غير المستثمرون ذو الخبرة. ولد يجب لأي شخص غير مستثمر ذو خبرة التصرف بموجب هذه النشرة أو أي من محتوياتها. ولد يقصد أيضاً من هذه النشرة التوزيع إلى أو الاستخدام من قبل أي شخص أو كيان في نطاق أية سلطة قضائية أو دولة حيث يكون توزيعها مخالف للقانون أو التنظيمات المعمول بها.

ولن تعطى هيئة السوق المالية السعودية أي ضمان لدقة أو كمال هذه النشرة، وتنصل عن أية مسؤولية أياً كانت عن أية خسارة تنشأ من أو تتكبد من الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة. ويجب على المشتري المحتمل للأوراق المالية المطروحة، إجراء دراسة الخاصة للعينة الواجبة حول دقة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية. وفي حالة عدم فهمكم لمحتويات هذه النشرة، يجب عليكم استشارة مستشار مالي مصرح.

الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)

إن هذه النشرة خاصة وسرية للغاية ويتم توزيعها إلى عدد محدود من المستثمرين ويجب عدم تقديمها لأي شخص غير المتلقى الأصلي، ولد يمكن إعادة نسخها أو استخدامها لأي غرض آخر.

باستلام هذه النشرة، يتفهم الشخص أو الكيان الذي صدرت له ويقر ويوافق أنه لم يتم إعتماد هذه السندات أو النشرة من قبل البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة. ولم يتلق مدير الإصدار تصريحاً أو ترخيصاً من البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة بتسيويق أو بيع السندات داخل الإمارات العربية المتحدة. ولم ولن يتم القيام بتسيويق أو طرح

السندات من داخل الإمارات العربية المتحدة، ولا يمكن إتمام شراء السندات داخل الإمارات العربية المتحدة. ولا يجب الإفتراض بأن مدير الإصدار هو وسيط مرخص أو تاجر أو مستشار استثمار بموجب القوانين المعمول بها بدولة الإمارات العربية المتحدة، أو أنه يقوم بإصدار الاستشارات للأفراد المقيمين في الإمارات بخصوص ملء ملء الاستثمار في أو شراء أو بيع الأوراق المالية أو منتجات مالية أخرى. ولا يمكن عرض السندات أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر للعامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تمثل هذه النشرة طرحاً عاماً للسندات في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون الشركات التجارية بدولة الإمارات أو القانون التحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو غيره.

لا تمثل هذه النشرة استشارة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو مهنية أخرى. نشرة الإصدار هذه لمعلوماتكم فقط، ولا يقصد بها اعتماد أو التوصية بتصريف معين. ويجب عليكم استشارة مهني مختص للحصول على استشارة خاصة يتم تقديمها على أساس وضعكم الخاص.

مركز دبي المالي العالمي

لا يقصد من ولا تمثل هذه النشرة ترويجاً مالياً أو بيعاً أو تسليماً للسندات أو غيرها من الأوراق المالية بموجب قانون الأسوق الخاص بمركز دبي المالي العالمي (قانون رقم ١٢ لسنة ٤٢٠٢م، وتعديلاته)، والقانون التنظيمي (القانون ١ لسنة ٤٢٠٢م، وتعديلاته)، بموجب قواعد الأوراق المالية المطرودة الخاصة بهذه الخدمات المالية بدبي أو غيرها. ولا يقصد بطرح السندات أو توزيعها أو بيعها أو ترويجها عامة أو الإعلان عنها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أو لحساب أو منفعة أي شخص في مركز دبي المالي العالمي. ولا يقصد من هذه النشرة التوزيع إلى أي شخص في مركز دبي المالي العالمي، ولا ينبغي للأي شخص يتلقى نسخة من هذه النشرة التصرف أو الاعتماد عليها وعليه تجاهلها. فإن هيئه الخدمات المالية بدبي لم تعتمد طرح السندات أو هذه النشرة كما لم تتحقق الخطوات من المعلومات الواردة فيها، كما لا تتحمل أية مسؤولية بخصوصها.

البيانات والتوقعات المستقبلية التطلعية

تحتوي نشرة الإصدار هذه على عبارات و توقعات مستقبلية «وببيانات تطلعية» معنية. ويمكن تعريف هذه البيانات و التوقعات التطلعية عبر استخدام مصطلحات تطلعية مثل «يتوقع» أو «يستمر» أو «يقييم» أو «يجدول» أو «يعتزم» أو «يمكن» أو «سوف» أو «يتصور» أو «يتباً» أو «يفترج» أو «ينتicipate» أو «يعتقد» أو «سوف يواصل» أو «سوف يتتابع» والمصطلحات المشابهة قد يقصد منه عبارات استشرافية، وعكسها، أو غيرها من الكلمات أو العبارات المماثلة. وبالمثل، فإن البيانات التي تصف استراتيجيات بنك صغار، أهدافه، خططه، هي أيضاً بيانات تطلعية. وتُخضع جميع البيانات التطلعية إلى المخاطر والشكوك والإفتراضات التي من الممكن أن تسبب نتائج فعلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، نتائج عمليات بنك صغار، والوضع المالي، والتدفق المالي، والسيولة، والتوقعات المالية، والنمو لاختلاف جوهري عن تلك التي يتصورها البيان التطلعى ذات الصلة.

أن عدداً من العوامل الهامة قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً عن تطلعات بنك صغار. وتشمل هذه العوامل دون حصر ما يلي:

- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي؛
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بخدمات الدين؛
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بالدفع؛
- المخاطر المالية المعينة وأ/أو المخاطر التشغيلية والصيانة؛
- الحصول على التأمين الملائم والكافي لتفطية جميع الخسائر المحتملة؛
- تغيير السياسات النقدية وأ/أو معدلات الفوائد في السلطنة، والتضخم المحلي وأ/أو العالمي، وأسعار الفوائد المحلية وأ/أو العالمية؛
- التذبذب في معدلات الصرف الأجنبية أو أسعار الأسهم أو معدلات وأسعار أخرى؛
- أداء الأسواق المالية بالسلطنة؛
- الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والتجارية في السلطنة والتي قد تؤثر على أنشطة بنك صغار التجارية؛
- التغيرات في القوانين وأ/أو التنظيمات وأ/أو الأوضاع والتي يمكن أن تؤثر على موقف عملاء بنك صغار، وأ/أو مورديه، أو على القطاع البنكي في عُمان؛ و
- ازدياد المنافسة في القطاع البنكي في عُمان، والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية وأ/أو المالية لعملاء بنك صغار، أو مورديه والقطاع البنكي.

وبطبيعتها، فإن بعض بيانات مخاطر السوق ما هي إلا مجرد تقديرات ويمكن أن تصبح مختلفة بشكل كبير بما يحدث بالفعل مستقبلاً. ونتيجة لذلك، قد تصبح الأرباح أو الخسائر الفعلية المستقبلية مختلفة بشكل كبير عن تلك التي تم تقديرها. وليس على البنك ومدير الإصدار وأي منصب لهم أي التزام بتحديث أو مراجعة أية عبارات وبيانات في هذه النشرة، لتعكس الظروف الناشئة بعد هذا التاريخ أو لتعكس وقوع الأحداث الكامنة، حتى لو لم تحدث الافتراضات المنطقية أو كانت النتائج مختلفة عما كان متوقعاً.

وإن العوامل الواردة أعلاه في هذه النشرة لا تشمل بالضرورة كافة العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً. ولمزيد من إيضاح العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية، أنظر للفصل ١٤ - عوامل المخاطرة، من هذه النشرة. وسوف يتلزم بنك صحار بقواعد وتنظيمات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال، والتي تشمل الإفصاح في حينه عن نتائج عمليات بنك صحار، ويوصي بنك صحار مقدمي الطلبات متابعة أية معلومات أو إعلانات يقوم بها البنك بعد إدراجها على موقع سوق مسقط للأوراق المالية www.msm.gov.om في حال شرائهم للسندات ويصبحوا حملة لها.

عرض البيانات المالية والقطاع والسوق

البيانات المالية

ما لم يتم الإفادة بخلافه، فإن البيانات المالية الواردة في هذه النشرة مستمدّة من القوائم المالية المدقّقة لبنك صحار أو القوائم المالية الفصلية غير المدقّقة، وفي كل الأحوال، المعدّة طبقاً للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير المالية. وإن نسخ القوائم المالية متوفّرة على موقع سوق مسقط للأوراق المالية أو في موقع البنك. وتبدأ السنة المالية لبنك صحار في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر. وفي هذه النشرة، أي إختلاف في أي جدول بين المجموع وجمع المبالغ ذات الصلة هو بسبب التقرير.

عملة العرض

في هذه النشرة، فإن جميع الإشارات إلى ر.ع و/أو الريال العماني تعزى إلى العملة القانونية الحالية لسلطنة عُمان.

بيانات القطاع والسوق

ما لم يتم الإفادة بخلافه، فإن بيانات القطاع والسوق المستخدمة في هذه النشرة تم الحصول عليها من خلال نشرات أو مواقع أطراف ثالثة في القطاع، وبالرغم أنه من المعتقد أن بيانات القطاع المستخدمة في هذه النشرة موثوقة، فلم يتم التحقق منها بشكلٍ مستقل، ولذلك فإن دقتها وكاملها غير مضمونة، ولا يمكن ضمان اعتمادها. وعلى نحو مماثل، فإن التقارير الداخلية للشركة، وعلى الرغم من الإعتقداد بأنها موثوقة، فإنه لم يتم التحقق منها من قبل أي جهة مستقلة. ويعتمد مدى أهمية بيانات القطاع وبيانات السوق الواردة في هذه النشرة على مدى دراية القارئ وفهمه للأساليب المستخدمة في جمع هذه البيانات.

الصفحة	المحتويات
٦	الفصل الأول: التعريفات والإختصارات
١٢	الفصل الثاني: التصنيف اللائماني
١٥	الفصل الثالث: نبذة عن بنك صحار ش.م.ع
١٦	الفصل الرابع: ملخص الإصدار
١٨	الفصل الخامس: بنود وشروط الإصدار
٢٥	الفصل السادس: استخدام العوائد وتكليف الإصدار
٢٥	الفصل السابع: أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها
٢٧	الفصل الثامن: نبذة عن الاقتصاد العماني
٣١	الفصل التاسع: نبذة عن القطاع والإطار التنظيمي
٣٥	الفصل العاشر: نبذة حول الأعمال
٤٦	الفصل الحادي عشر: إدارة المخاطر
٥٣	الفصل الثاني عشر: البيانات المالية
٥٥	الفصل الثالث عشر: معاملات الأطراف ذات العلاقة
٥٥	الفصل الرابع عشر: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها
٦٩	الفصل الخامس عشر: الحكومة
٧٧	الفصل السادس عشر: سياسة توزيع الأرباح
٧٧	الفصل السابع عشر: حقوق ومسؤوليات الوكيل وحملة السندات
٧٩	الفصل الثامن عشر: شروط وإجراءات الدكشتاب
٨٣	الفصل التاسع عشر: التعهادات

الفصل الأول: التعريفات والاختصارات

التعريفات

الجمعية العامة السنوية	اجتماع الجمعية العامة السنوية للبنك.
القانون المعمول به في مطالبات رأس المال	تعني أية متطلبات واردة في تشريعات رأس المال لحفظ رأس المال من وقت لآخر والمنطبقة على البنك، بما في ذلك القواعد الانتقالية المرحلية والإعفاءات الممنوحة بالنسبة لما سبق.
مقدم الطلب	هو الشخص أو الكيان الذي يتقدم بطلب اكتتاب سندات رأس المال طبقاً لينود هذه النشرة.
استثماره الطلب	استثماره الطلب التي سيتم تقديمها لطلب اكتتاب سندات رأس المال طبقاً لينود هذه النشرة.
نظام الأساسي	هو النظام الأساسي لبنك صغار والمسجل لدى وزارة التجارة والصناعة حسب تعديله من وقت لآخر طبقاً لحكامه الواردة فيه.
المفوضون بالتوقيع	يعني الأشخاص المفوضون بالتوقيع عن البنك
بيسة	واحد من ألف من الريال العماني (١٠٠ بيسة = ريال عماني واحد)
القانون المصرفى	هو القانون المصرفى لسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطانى ١١٤/٢ وتعديلاته.
لجنة بازل	تعنى لجنة بازل في الإشراف البنكي
بازل ٣	يعنى الإصلاحات على إطار التشريعات العالمية لرأس المال والصادرة من لجنة بازل كجزء من حزمة المتطلبات الجديدة لرأس المال والسيولة والتي يقصد بها تعزيز معايير رأس المال وتأسيس الحد الأدنى من معايير السيولة بالنسبة لمؤسسات الائتمان العالمية (بما في ذلك الإرشادات حول معايير الدستحقاق بالنسبة لسندات الفئة الأولى لرأس المال والفئة الثانية لرأس المال)
مستندات بازل ٣	تعنى المستند بعنوان "إطار تنظيمي دولي لينوك أكثر مرونة والأنظمة البنكية" والصادر من قبل لجنة بازل بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٣م والذي تم مراجعته في يونيو ٢٠١٤م والملحق المرفق في مستنته بعنوان "لجنة بازل تصدر العناصر النهائية للإصلاحات برفع جودة لوائح رأس المال" والصادر من قبل لجنة بازل بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٣م، كل منها حسب مراجعتها وتعديلها أو استكمالها بملحقات من وقت لآخر
المجلس/ مجلس الإدارة	مجلس إدارة بنك صغار المنتخب وفقاً للنظام الأساسي وقانون الشركات التجارية.
يوم العمل	اليوم الذي تفتح فيه البنوك وأمانة السجل التجاري ما عدا الجمعة والسبت أو عطلة عامة للعمل العام في مسقط، سلطنة عمان.
تاريخ الاستدعاء	يعنى أول تاريخ للاستدعاء وأي تاريخ لدفع الفوائد بعد ذلك
تغير في رأس المال	تعد قد وقعت إذا تم إشعار البنك كتابياً من قبل المنظم بأن المبلغ الأساسي المستحق (أو المبلغ المؤهل كرأسمال تنظيمي، في حال حمل بعض السندات من قبل البنك أو شراؤها ممول من قبل البنك) من السندات لن تتأهل، بالكامل، للتضمين في الفئة الأولى لرأسمال البنك (باستثناء في حال أن عدم التأهل إنما هو نتيجة أي قصور منطق على مبلغ رأس المال ذلك)
مبلغ الاسترداد حدث تغير في رأس المال	بالنسبة للسندات تعنى مبلغه الأساسي المستحق مع أية مدفوعات مستحقة
تشريعات رأس المال	تعنى، في أي وقت من الأوقات، اللوائح والمتطلبات والإرشادات والسياسات المتعلقة بملاءمة وكفاية رأس المال والرسارية في ذلك الدين بالسلطنة، بما فيها تلك التنظيمات الصادرة من المنظم (والتي تشمل، دون حصر، إرشادات المنظم سى بي-١ حول رأس المال التنظيمي بموجب بازل ٣ الصادر بتعيم البنك المركزي رقم ب ١١٤م بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣م وتعيم البنك المركزي رقم ١٧/BKUP/Banks/٢٠١٧/BSD المورخ ١٦ يناير ٢٠١٧م؛ وأية تعديلات أخرى بهذا الخصوص
سند	سند دائم بمثابة سند إضافي من الفئة الأولى طبقاً لقواعد البنك المركزي العماني بقيمة اسمية وقدرها ...، ارع لكل سند صادر بموجب هذه النشرة.
البنك المركزي العماني.	البنك المركزي العماني.
قانون الشركات التجارية	قانون الشركات التجارية بسلطنة عمان والصادر بالمرسوم رقم ٧٤/٤ وتعديلاته.
الفصل	الفصل في هذه النشرة.
الهيئة	الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان.
قانون سوق رأس المال	قانون سوق رأس المال بسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧٨ وتعديلاته.
ميثاق	ميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة الصادر من الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعيم خ/٤/١٥٤.٢ في ٢٢/٧/٢٠١٥. وتعديلاته.

يعني رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل المنظم كرأسمال من الفئة الأولى وفقاً لتنظيمات رأس المال، وكرأسمال من الفئة الأولى حسب القانون المعتمد به في متطلبات تنظيم رأس المال المطبق في ذلك الوقت،	رأسمال من الفئة الأولى
شروط وبنود إصدار سندات رأس المال حسب ورودها في الفصل الخامس من هذه النشرة.	الشروط
يعني عدد الأيام في الفترة المعنية مقسوماً على ٣٦٥ (شاملة أول يوم ولكن مع استبعاد آخر يوم)	نسبة أيام التوزيع خلال العام
يعني بالنسبة لفترة التعديل، هو ثالث يوم عمل قبل بدء فترة التعديل تلك	تاريخ التحديد
عضو مجلس إدارة بنك صغار.	عضو المجلس
تعني أرباح البنك المتراكمة والمدحقة (والتي لم يتم توزيعها أو إضافتها في رأس المال من قبل)، ناقص الخسائر المتراكمة، وكلها حسب الوارد في القوائم المالية الحديثة للبنك حسب الإعلان عن طريق موقع سوق مسقط للأوراق المالية	الأرباح القابلة للتوزيع
يحمل المعنى المسند إليه في الشرط ٤-٤ (قيود أنصبة الأرباح والاسترداد)	تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح
يعني بالنسبة للسند، مبلغ الأساس المستحق مع أبيه مدفوعات مستدقة	مبلغ الاسترداد المبكر
إجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك.	الجمعية العامة غير العادية
تعني:	حالة إخلال
(١) عدم الدفع: إخفاق البنك في دفع مبلغ بطبيعة المبلغ الأساسى أو الفوائد المستحقة والقابلة للدفع من قبله وفقاً للشروط واستمرار الإخفاق لمدة سبعة أيام في حالة المبلغ الأساسى و٤٤ يوماً في حالة الفوائد (مع استبعاد في كل حالة يحدث فيها الإخفاق فقط نتيجة حدوث واقعة عدم دفع أو أن البنك يمارس خيار عدم الدفع)، أو (٢) الإعسار: اتخاذ محكمة أو هيئة رسمية أخرى لقرار نهائي بأن البنك قد أصبح معسراً أو مفلساً أو غير قادر على دفع ديونه؛ أو (٣) الحل والتصفية: تم تعين مصفي، وتم إصدار أمر من المحكمة ذات السلطة المختصة أو تم اتخاذ قرار سارى لحل أو تصفية البنك، أو أن البنك قد تقدم بطلب للحل أو التصفية في حق ذاته، أو توقيفه، أو من خلال إجراء رسمي لمجلس إدارته التهديد بتوقيفه، عن القيام بجميع أو معظم أعماله أو عملياته، وفي كل حالة ما عدا: (١) لغرض إعادة هيكلة، أو الاندماج أو إعادة التنظيم أو الانحاد يموجب بنود معتمدة عن طريق قرار جمعية غير عادية لحملة السندات؛ (٢) من أجل أية خطوة أو إجراء يكون جزءاً من إعادة هيكلة أو اندماج معتمد من قبل أية محكمة ذات سلطة مختصة أو أية جهة أخرى مختصة؛ أو (٤) ناشئ نتيجة اندماج أو اتحاد مع مؤسسة مالية أخرى؛ أو (٤) واقعة مشابهة: أية واقعة تحدث مما تعدد بموجب قوانين سلطنة عمان ذات أثر مشابه لأي من الواقع المشار إليها في الفقرتين (ب) أو (ج) أعلاه.	
الإشارة في الفقرة (ب) (الإعسار) أعلاه إلى الديون تعتبر شاملة لأي دين أو أي تنظيمات مالية صادرة (أو يعتزم إصدارها) بما يمثل مبادئ الشريعة الإسلامية ومما يعامل كدين لأغراض القانون المعتمد به، وفي كل حالة سواء تم الدخول فيه بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البنك،	الحل والتصفية
يعني نسبة الفائدة أو نسبة الفائدة الإبتدائي، حسب الإقتضاء، والتي يسبق مباشرة تاريخ التعديل المعنى	نسبة الفائدة القائمة
يعني القرار الذي يتخذه حملة السندات وفقاً للإجراءات الواردة في هذه الشروط	قرار الجمعية غير العادية
الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع. م ص ب ٩٧٤، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان هاتف: .. +٩٦٨ ٢٣٣٥٧٤٥، فاكس: +٩٦٨ ٢٣٣٥٧٧٠ .. البريد الإلكتروني: cfd@gbcmoman.net	المستشار المالي، مدير الإصدار ووكيل الإكتتاب
السنة المالية للبنك والتي تبدأ من تاريخ ١ يناير وتنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر أو وفقاً لتعديل المساهمين في النظام الأساسى للبنك.	السنة المالية
يعني تاريخ الذكرى السنوية الخامسة من تاريخ الإصدار	أول تاريخ استدعاء
في حالة الإكتتاب الإضافي، فإن الخيار المتاح للمصدر هو إصدار وتخفيض سندات بعدد يصل إلى ...، ٣ سند إضافي والإحتفاظ بمبالغ الإكتتاب الإضافية	 الخيار الإضافي
ستة أشهر من تاريخ الإصدار.	أول تاريخ لدفع الفوائد
حكومة سلطنة عمان.	الحكومة

معايير التقارير المالية العالمية.	معايير التقارير المالية العالمية
٪٧٧٥ يعني	معدل الفائدة الأولى
٥٪٢ يعني سنويا	الهامش الأولي
الفترة من تاريخ الإصدار إلى أول تاريخ استدعاء، على أن يستثنى تاريخ أول استدعاء.	الفترة الأولية
هي التواريخ التي تصبح فيها الفوائد قابلة للدفع عن الفترة المعنية التي تستحق فيها الفوائد وفقاً لبنود طرح سندات رأس المال.	تواتر استحقاق الفوائد
يعني مبلغ الفوائد القابلة للدفع، مع مراعاة الشرط ٦ (قيود الفوائد) والشرط ٧ (المدفوعات)، بكل تاريخ دفع للفوائد	مبلغ دفع الفوائد
هو أول تاريخ لدفع الفوائد وكل ستة أشهر من بعد تاريخ أول تاريخ لدفع الفوائد.	تاريخ دفع الفوائد
الفترة من تاريخ الإصدار إلى أول تاريخ دفع للفوائد، على أن يستثنى من ذلك أول تاريخ دفع للفوائد. وكذلك ينطبق هذا الاجراء لفترات اللاحقة والتي سوف يستثنى منها التاريخ التالي لدفع الفوائد	فترة الفوائد
تعني للفترة الأولية، نسبة الفائدة الأولية، وبالنسبة لكل فترة إعادة تسعير بعد ذلك، السعر محسوباً وفق أحكام الشرط ١-٥ (مدفوعات الفوائد)	نسبة الفائدة
هو إصدار عدد ٧...٣ سند إضافي دائم من الفئة الأولى من رأس المال و خيار الإضافة بعدد إجمالية وقدرها ١ مليون ر.ع	الإصدار
...١ ر.ع للسند الواحد.	سعر الإصدار
بنك صحار ش.م.ع ص ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان هاتف: ٩٦٨٢٤٧٣٠٠٠٠ فاكس: +٩٦٨٢٤٧٣٠٠٠٠	المصدر/ بنك صحار/ البنك
تعني جميع مطالبات حملة الأسهم العادية	الالتزامات الصغرى
قوانين سلطنة عمان في شكل مراسم سلطانية وقرارات وزارية وتشريعات الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العماني حسب صدورها وتعديلاتها وإعادة تشريعها.	قوانين السلطنة
شركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م. ص ب ٩٥٢، روي، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان هاتف +٩٦٨٢٤٨٢٢٢٢٢٢ +٩٦٨٢٤٨١٧٤٩١	شركة مسقط للمقاصلة/ أمين السجل
عقد تأسيس بنك صحار.	عقد التأسيس
وزارة التجارة والصناعة بسلطنة عمان.	وزارة التجارة والصناعة
سوق مسقط للأوراق المالية بسلطنة عمان.	سوق مسقط للأوراق المالية
يحمل المعنى المسند له في الشرط ٢-٦ (الخيار عدم الدفع)	الخيار عدم الدفع
تحمل المعنى المسند عليها في الشرط ١-٦ (واقعة عدم الدفع)	حدث عدم الدفع
تعني أن: (١) المنظم قد أبلغ البنك خطياً أنه قرر بأن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابل للاستمار دون تخفيض، أو (٢) تم اتخاذ قرار بالقيام بضم رأس المال من القطاع العام (أو دعم مماثل) والذي يمكن للبنك بذاته أن يكون أو يصبح غير قابل للاستمار، أيهما يقع أولاً؟	حالة التعسir
يعني التاريخ الذي يتم فيه التخفيض حسب ما هو محدد في إشعار التعسir، والذي لن يكون أكثراً من ١٠ أيام عمل (أو أي تاريخ أبكر حسب قرار المنظم) بعد تاريخ إشعار التعسir	تاريخ التخفيض لحالة التعسir
يحمل المعنى المسند إليه في الشرط ٩ (التخفيض عند نقطة التعسir)	إشعار التعسir
بالنسبة للبنك، يعني (أ) الإعسار أو الإفلاس أو عدم القدرة على دفع جزء كبير من التزاماته حسب حلول استحقاقها أو عدم القدرة على مواصلة أعماله، أو (ب) أية واقعة أو ظروف أخرى والتي تحدد بأنها تمثل عدم قابلية للاستمار من قبل المنظم أو حسبما ورد في ترتيبات الأعمال البنائية المعمول بها	التعسir

الالتزامات الدفع للبنك بموجب السندات	الالتزامات
سلطنة عمان	عمان/ السلطنة
ريال عماني، العملة القانونية المتداولة بسلطنة عمان، والريال العماني الواحد يساوي . . . ، بيسة	ر.ع
تعني الأوراق المالية التي يصدرها البنك والتي تمثل حقوق المساهمين من الفئة الأولى الأخرى للبنك غير الأسهems العادية	سندات رأس المال من الفئة الأولى الأخرى
تعني بالنسبة لأية مبالغ قابلة للدفع عند استرداد السندات، مبلغ يمثل أية فوائد مستحقة وقابلة للدفع غير مدفوعة عن فترة الفوائد التي يقع خلالها الاسترداد وحتى تاريخ الاسترداد. ولتجنب الشك، فإن الالتزام بدفع المدفوعات المستحقة هي دون المساس بحق البنك باختيار عدم الدفع مبالغ مدفوعات الفوائد السابقة أو بحقه في عدم دفع تلك المبالغ كنتيجة لحدوث واقعة عدم الدفع	الدفوعات المستحقة
تعني جميع التزامات الدفع الثانوية للبنك والتي تحتل منزلة متساوية مع الالتزامات	الالتزامات المتساوية
يحمل المعنى المنسد له في الشرط ٧-٢ (يوم الدفع)	يوم الدفع
هي نشرة الإصدار طبقاً لاعتمادها من قبل الهيئة العامة لسوق المال بالقرار الإداري رقم (٤٧٥/٢) والصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٧م.	النشرة/ نشرة الإصدار
تعني السندات التي تستوفي معايير السندات المؤهلة من الفئة الأولى وفقاً للمعايير المذكورة في "تنظيم رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣" والتي نشرها البنك المركزي في تعيممه رقم بي أم ١١٤ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣	السندات المؤهلة من الفئة الأولى
يعني بالنسبة لدفع الفوائد، التاريخ الواقع في اليوم الخامس عشر قبل تاريخ دفع الفوائد المعني، وبالنسبة لدفع مبلغ الاسترداد، فالتاريخ الذي يقع في اليوم الخامس عشر قبل تاريخ دفع مبلغ الاسترداد المعني (حسب الحال)	تاريخ الاسترداد
يعني مبلغ الاسترداد المبكر، أو مبلغ استرداد الضريبة أو مبلغ استرداد لحدث التغيير في رأس المال (حسب الحال)	مبلغ الاسترداد
سجل حيازة وتملك السندات لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع	السجل
يعني البنك المركزي العماني أو أي كيان خلف له يكون له سلطة الإشراف الأولي على البنك بالنسبة للبنك في السلطنة	المنظم
يعني التاريخ الذي تصبح فيه الدفعة مستحقة أولاً، إلا أنه في حال إعطاء إشعار بهذا الأثر حسب الأصول على حملة السندات طبقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)	التاريخ المعني
يعني: (١) أحدث سند تنمية للحكومة بالريال العماني بالمعدل المعني كونه متوسط العائد الذي تم عنده التخصيص، خلال فترة ١٢ شهراً المبادرة قبل تاريخ التعديل المطبق والذي له مدة سريان متساوية لمدة التعديل المرجعي المعني؛ أو (٢) أحدث إصدار دين سيادي بالريال العماني بالمعدل المعني كونه العائد حتى الاستحقاق/ أول استدعاء محسوب بنسبة الإصدار المعلن عنه، خلال فترة ١٢ شهراً المبادرة قبل تاريخ التعديل المعني والذي له مدة سريان متساوية لمدة التعديل المرجعي المعني.	السند المرجعي للتعديل
يعني تاريخ أول استدعاء ونفس التاريخ كل خمس سنوات بعد ذلك	تاريخ التعديل
تعني الفترة من تاريخ أول استدعاء وحتى تاريخ التعديل التالي، وكل فترة لاحقة بعد ذلك، باستثناء تاريخ التعديل التالي؛	فترة التعديل
تعني جميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك (وتشمل حملة الودائع وعامة الدائنين) وكل التزامات الدفع الثانوية (إن وجدت) للبنك والتي تحتل الالتزامات منزلة أدنى بالنسبة لها أو تعتبر كذلك.	الالتزامات الرئيسية
الأسهems العادية للبنك بقيمة اسمية وقدرها . . . بيسة لكل منها.	الأسهems/ الأسهems العادية
هم مساهمو بنك صغار.	المساهمون
تعني في حالة استحقاق الدفعة المقبلة للسندات، فإن البنك سيصبح ملزماً بدفع مبالغ إضافية (سواء حدثت واقعة عدم الدفع أو لم تحدث أو تم اتخاذ خيار عدم الدفع)، نتيجةً لغير أو تعديل في تفسير القوانين أو الممارسات المنشورة أو تنظيمات السلطنة أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين والتنظيمات، والتي تصبح سارية بتاريخ أو بعد تاريخ الإصدار وبحيث لا يمكن تجنب هذا المطلب من قبل البنك الذي يقوم باتخاذ التدابير المعقولة المتوفرة (أمامة)؛	الحالات المتصلة بالضريبة
بالنسبة للسند، يعني مبلغه الأساسي المستحق مع أية مدفوعات مستحقة	مبلغ استرداد الضريبة

الضوابط	تحمل المعنى المنسد لها في الشرط ١١ (فرض الضوابط)
رأس المال من الفئة الأولى	يعني رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل المنظم ليكون رأس المال من الفئة الأولى طبقاً لتشريعات رأس المال
رأس المال من الفئة الثانية	يعني رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل المنظم ليكون رأس المال من الفئة الثانية طبقاً لتشريعات رأس المال
اتفاقية الوكالة	هي اتفاقية وكيل حملة السندات بين بنك صغار وشركة مسقط للمقاصة.
وكيل حملة السندات	شركة مسقط للمقاصة أو أي كيان مختص في المستقبل ويشمل جميع الأشخاص الذين يمكن تعينهم كوكيل بموجب بنود اتفاقية الوكالة نيابةً عن حملة السندات بصفتها ممثلًا لهم.
تخفيض رأس المال	<p>يعني:</p> <p>(١) إلغاء السندات (في حال تخفيض رأس المال بالكامل) أو إلغاؤها تناسبياً (في حال تخفيض رأس المال جزئياً) حسب قرار البنك بالتنسيق مع المنظم وفقاً لتشريعات رأس المال؛ و</p> <p>(٢) يتم إلغاء جميع حقوق أي حامل للسندات بسداد أية مبالغ بموجب تلك السندات أو فيما يتعلق بها (وتشمل، دون حصر، أية مبالغ ناشئة نتيجة، أو مستحقة وقابلة للدفع عند حدوث حالة إخلال)، حسب الحال، بالكامل أو جزئياً تناسبياً فيما بين حملة السندات، وفي كل حالة، لا تسترد تحت أية ظروف، بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ إشعار عدم قابلية الاستثمار أو تاريخ التخفيض بسبب حدث عدم قابلية الاستثمار، وحتى لو انتهت حدث عدم قابلية الاستثمار.</p> <p>ولتجنب الشك، بالنسبة للفقرتين (أ) و(ب) من هذا التعريف، يكون التخفيض تماماً ودائماً حين يقرر المنظم بموجب الفقرة (ب) في تعريف حدث عدم قابلية الاستثمار، أنه يتطلب ضخ رأس المال من القطاع العام أو دعماً مماثلاً وأن هذا التخفيض سيقع قبل أي ضخ لرأس المال من القطاع العام أو أي دعم مماثل.</p> <p>جميع الإشارات في هذه الشروط إلى الريال العماني أو رع هي للعملة القانونية بسلطنة عُمان</p>

التفسيرات

في هذه النشرة:

- العناوين ووضع الخطوط السفلية لغرض التسهيل فقط ولا تؤثر على تفسير النشرة.
- الكلمات التي تشير إلى المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح.
- العبارة التي تشير إلى الشخص الطبيعي تشمل الشخص الاعتباري كذلك.
- في حالة أن اليوم الذي يتطلب فيه إجراء معاملة أو وقوع حدث طبقاً للشروط ليس بيوم عمل، فسوف يتم القيام بها فوراً في يوم العمل التالي.

الفصل الثاني: التصنيف الأئتماني

تصنيف المُصدر

تصنيفات المُصدر هي آراء وكالات التصنيف حول قدرة البيانات بالوفاء بالدين غير المؤمن الرئيسي والالتزامات المماثلة للدين. فإن تصنيفات المُصدر تشمل أي دعم خارجي يمكن توقع تففيذه على جميع الإصدارات الحالية والمستقبلية للالتزامات المالية والعقود غير المؤمنة الرئيسية، مثل الدعم الصريح الناشئ عن ضمان لجميع الالتزامات المالية والعقود غير المؤمنة الرئيسية، وأو الدعم الصريح للمُصدر مع مراعاة تحويل التخلف المشترك (مثل المُصدرين المرتبطين بالحكومة). وإن تصنيفات المُصدرين لا تتضمن ترتيبات الدعم، مثل الضمادات، والتي تطبق فقط على بعض الالتزامات المالية والعقود المعينة غير المؤمنة الرئيسية (وليس جميعها).

وقد منح المُصدر التصنيف طويلاً الأمد التالية:

تاریخ آخر مراجعة	التوقعات	التصنيف	کالة التصنيف
٣ يوليو ٢٠١٧	سلبية	BBB-	فيتش ريتينجز
٢٨ أبريل ٢٠١٧	مستقرة	BBB	کابيتل إنديجينس

حول تصنيفات فيتش

تعتبر فيتش وكالة رائدة في التصنيفات الأئتمانية والبحوث وتحليل المخاطر. وتتابع تصنيفات الوكالة تغطية الديون السيادية للدول، والشركات المصدرة، ومصدري التمويل العام والالتزامات التمويل المنظم.

مقاييس تصنيف قابلية التطبيق

الفئة	الوصف الموجز
AAA	أعلى جودة ائتمانية أساسية: التصنيف يرمز إلى أفضل التوقعات لقابلية الاستثمار وأدنى توقع لمخاطر الإخفاق. وتنسب فقط إلى البنوك التي تتمتع بمزايا أساسية قوية ومستقرة للغاية، وبحيث أنه لا يتحمل أن تضرر للاعتماد على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. إن هذه القدرة لا يتحمل بشكل عظيم أن تتأثر سلباً بوقائع غير متوقعة.
AA	جودة ائتمانية أساسية عالية جداً: التصنيف يرمز إلى توقعات قوية جداً لقابلية الاستثمار. والمزايا الأساسية قوية ومستقرة جداً بحيث تعتبرها وكالة فيتش من غير المحتمل أن يعتمد البنك على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. وإن هذه القدرة لا يتحمل أن تكون عرضة لأحوال تجارية واقتصادية مناوية عن البنوك ذات غير متوقعة.
A	جودة ائتمانية أساسية عالية: التصنيف يرمز إلى توقعات قوية لقابلية الاستثمار. والمزايا الأساسية قوية ومستقرة جداً بحيث أنه من غير المحتمل أن يعتمد البنك على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. ولكن هذه القدرة قد تكون أكثر عرضة لأحوال تجارية واقتصادية مناوية عن البنوك ذات التصنيفات الأئتمانية الأعلى.
BBB	جودة ائتمانية أساسية جيدة: التصنيف يرمز إلى توقعات جيدة لقابلية الاستثمار. والمزايا الأساسية للبنك ملائمة وكافية، بحيث توجد مخاطر منخفضة أن يعتمد البنك على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. ولكن الأحوال التجارية والاقتصادية المناوئة أكثر احتمالاً أن تعيق هذه القدرة.
BB	جودة ائتمانية أساسية محفوفة بالمخاطر: التصنيف يرمز إلى توقعات معتدلة لقابلية الاستثمار. والمزايا الأساسية للبنك ذات درجة معتدلة، والتي يجب أن تتأهل قبل أن يعتمد البنك على للتغيرات المناوئة في الأحوال التجارية والاقتصادية عبر الزمن.
B	جودة ائتمانية أساسية جداً محفوفة بالمخاطر: التصنيف يرمز إلى توقعات ضعيفة لقابلية الاستثمار. وتوجد مخاطر مادية بالإخفاق مع بقاء هامش محدود للأمان. وإن قدرة البنك على التشغيل المتواصل غير المدعوم عرضة للتدحر في البيئة التجارية والاقتصادية.
CCC	مخاطر ائتمانية أساسية كبيرة: إخفاق البنك احتمال حقيقي. وإن القدرة على التشغيل المتواصل غير المدعوم عرضة كبيرة للتدحر في البيئة التجارية والاقتصادية.
CC	مخاطر ائتمانية أساسية عالية جداً: يبدو إخفاق البنك محتملاً.
C	مخاطر ائتمانية أساسية عالية بصورة استثنائية: إخفاق البنك وشيك أو لا يمكن تجنبه.
F	إخفاق: البنك، في رأي وكالة فيتش، قد أخفق، أي إذا قد تخلف بالنسبة للالتزاماته الأعلى مقاماً تجاه دائني الطرف الثالث غير الحكوميين، أو يتطلب دعماً استثنائياً أو يحتاج لفرض خسائر على الالتزامات الأدنى الثانوية كي يسترجع قابليته لل الاستثمار.

يمكن إضافة المعدلات + أو - على التصنيف للإشارة لحالات المقارنة ضمن الفئات من AA إلى B

وضعت مصطلحات «درجة الاستثمار» و «درجة المضاربة» مع مرور الوقت كمختصر للفئات «أ» إلى «ب ب ب» (درجة الاستثمار) و «ب ب» إلى «د» (درجة المضاربة). وإن مصطلح درجة الاستثمار ودرجة المضاربة هي مصطلحات السوق ولا تعني أي توصية أو اعتماد لضمان محدد لغرض الاستثمار.

حول تصنیفات کابیتل إنتریلیجنس ریتینج المحدودة

تعتبر کابیتل إنتریلیجنس وكالة رائدة في التصنیفات الائتمانية والبحوث وتحليل المخاطر. وتنابع تصنیفات الوکالة تغطیة الديون السيادیة للدول، والشركات المصدرة، ومصدري التمویل العام والتزامات التمویل المنظم.

تصنیفات بالعملة الأجنبیة والعملة المحلیة

التصنیفات الائتمانية للمصدر الدولي: العملة الأجنبیة والعملة المحلیة

تشیر تصنیفات کابیتل إنتریلیجنس للمصدر الدولي إلى الكفاءة والجدارة الائتمانية العامة للكيان (مثل البنك، أو الشركة أو السلطة السيادیة) واحتمالية أنه سيفي بالالتزاماته المالية في حينها. وتشیر التصنیفات الائتمانية بالعملة الأجنبیة إلى قدرة الكيان وإرادته الوفاء بالالتزاماته المالية المصنفة بالعملة الأجنبیة حسب حلولها. وتأخذ التصنیفات الائتمانية بالعملة الأجنبیة في الاعتبار احتمالية أن تفرض الحكومة قيوداً على تحويل العملة المحلیة إلى عملة أجنبیة أو على تحويل العملة الأجنبیة للمقيمين وغير المقيمين.

وإن التصنیفات الائتمانية بالعملة المحلیة هي الرأي بقدرة الكيان ورغبته بالوفاء بجميع التزاماته المالية في حينها، بغض النظر عن العملة التي تصنف بها تلك الالتزامات ومع غیاب قيود التحويل. وإن كل من التصنیفات بالعملة الأجنبیة والعملة المحلیة هي تقییمات مقارنة عالمیاً.

وتأخذ التصنیفات الائتمانية بالعملة الأجنبیة والعملة المحلیة في الاعتبار المخاطر الاقتصادیة والماليّة والمخاطر المتعلقة بالبلد والتي يمكن أن تؤثر على الكفاءة والجدارة الائتمانية، علّوةً على احتمالية أن يتلقى الكيان دعماً خارجياً في حالة الصعوبات الماليّة.

وإن التصنیفات المسندة للبنوك والشركات ليست أعلى عموماً عن التصنیفات المسندة من قبل کابیتل إنتریلیجنس إلى السلطة الحكومية السيادیة ذات الصلة. ولكن، قد يكون ممكناً لمصدر ما بقوى وخصائص معينة مثل القوّة الماليّة المتأصلة، والتدفق النقدي المنوّع جغرافیاً، والأصول الأجنبیة الكبيرة، والدعم الخارجي المضمون، أن يصنف تصنیفاً أعلى عن السلطة السيادیة.

ويمكن أن تسند کابیتل إنتریلیجنس إما تصنیف عام أو تصنیف داخلي «ظلي» للسلطة السيادیة. التصنیفات الظلیة السيادیة ليست مقصودة للنشر وتستخدم لضمان أن يتم عکس عوامل المخاطر السيادیة بشكل ملائم وكافٍ في التصنیفات الخاصة بالمصدرين غير السيادین.

وينطیق مقیاس التصنیف التالي على كل من التصنیفات الائتمانية بالعملة الأجنبیة والعملة المحلیة. وتقيم التصنیفات قصیرة الأجل فترة زمنیة لحد سنة واحدة.

تصنیفات المصدر طویلة الأجل	
الدرجة الاستثمارية	تصنیف
AAA	أعلى جودة ائتمانية: قدرة استثنائية للوفاء في حينه بالالتزامات المالية ولا يتحمل أبداً أن يتأثر بأية شدة غير متوقعة. حالة مالية قوية للغاية وعوامل غير مالية إيجابية جداً.
AA	جودة ائتمانية عالية جداً: قدرة عالية جداً للوفاء في حينه بالالتزامات المالية. ولا يتحمل أن يواجه مشاكل في السداد على المدى البعيد وبلا تردد على المدى القصير والمتوسط. ولا يتحمل أن تؤثر التغيرات في الأحوال التجارية والاقتصادية والماليّة على المؤسسة بشكل كبير.
A	جودة ائتمانية عالية: قدرة عالية للوفاء في حينه بالالتزامات المالية. ويمتلك مزايا ائتمانية إيجابية كثيرة ولكن يمكن أن يكون عرضة قليلاً للتغيرات في الأحوال التجارية والاقتصادية والماليّة.
BBB	جودة ائتمانية جيدة: قدرة مرضية للوفاء في حينه بالالتزامات المالية. خواص ائتمانية مقبولة ولكن بعض العرضة للتغيرات المناوئة في الأحوال التجارية والاقتصادية والماليّة. خواص ائتمانية ذات درجة متوسطة وأدنى فئة بالدرجة الاستثمارية.
درجة المضاربة	
BB	جودة ائتمانية محفوفة بالمخاطر: القدرة على الوفاء في حينه بالالتزامات المالية عرضة للتغيرات في الظروف الداخلية والخارجية. لا تتوفر العوامل المالية وأو غير المالية الحماية الكبيرة وقد يتتطور احتمال مخاطر الاستثمار.
B	مخاطر ائتمانية كبيرة: القدرة على الوفاء في حينه بالالتزامات المالية خاضعة لعرضة كبيرة للتغيرات المناوئة في الظروف الداخلية والخارجية. توفر العوامل المالية وأو غير المالية حماية ضعيفة، ويوجد احتمال عالي لمخاطر الاستثمار.
C	مخاطر ائتمانية كبيرة ظاهرة واحتمال التخلف عالي: شک كبير في القدرة على الوفاء في حينه بالالتزامات المالية. الائتمان في حالة ضعيفة، مع توفر العوامل المالية وأو غير المالية قليل من الحماية.
RS	إشراف تنظيمي: (هذا التصنیف يسند للمؤسسات المالية فقط). يخضع المتعهد للإشراف التنظيمي للجهة المعنية بسبب ضعف حالته المالية. وإن احتمال التخلف عالي للغاية دون دعم خارجي مستمر.
SD	تخلف انتقامي: أخفق المتعهد في خدمة التزام مالي واحد أو أكثر ولكن کابیتل إنتریلیجنس ترى أن التخلف سيتم قيده في النطاق وان المتعهد سوف يواصل الوفاء بالالتزامات المالية الأخرى في حينها.
D	أخفق المتعهد في جميع أو تقریباً جميع التزاماته المالية.

تصنيفات المصدر القصيرة للأمد

الدرجة الاستثمارية	
جودة ائتمانية عالية. أعلى قدرة على السداد في حينه للالتزامات المالية قصيرة الأجل مما هو غير محتمل للغاية أن يتأثر بالشدائد غير المتوقعة. ويتم إلهاق علامة + على التصنيف للمؤسسات ذات القوة الائتمانية الخاصة.	A1
قدرة قوية جداً على السداد في حينه ولكن يمكن أن يتأثر قليلاً بالشدائد غير المتوقعة.	A2
قدرة قوية على السداد في حينه ولكن يمكن أن يتأثر بالشدائد غير المتوقعة.	A3
درجة المضاربة	
قدرة ملائمة على السداد في حينه ولكن يمكن أن يتأثر على نحو خطير بالشدائد غير المتوقعة.	B
قدرة غير ملائمة/كافية على السداد في حينه في حال مواجهة الشدائد غير المتوقعة على المدى القصير.	C
إشراف تنظيمي: (هذا التصنيف يسند للمؤسسات المالية فقط). يخضع المتعهد للإشراف التنظيمي للجهة المعنية بسبب ضعف حالته المالية. وإن احتمال التخلف على للغاية دون دعم خارجي مستمر.	RS
تخلف انتقائي: أخفق المتعهد في خدمة التزام مالي واحد أو أكثر ولكن كابيتل إنتميلجينس ترى أن التخلف سيتم قيده في النطاق وأن المتعهد سوف يواصل الوفاء بالالتزامات المالية الأخرى في حينها.	SD
أخفق المتعهد في جميع أو تقريراً جميع التزاماته المالية.	D
تلحق كابيتل إنتميلجينس العلامات + و - على التصنيفات طويلة الأمد بالعملة الأجنبية والمحلية في الفئات من AA وحتى C للإشارة إلى أن قوة كيان مصنف معين أعلى أو أدنى قليلاً عن النظائر المصنفة المماثلة.	
التوقعات: يشار إلى توقعات التحسن، أو عدم التغير أو التدهور في تصنيف البنك أو الشركة عبر 12 شهراً عقب نشره، بالإيجاب أو بالاستقرار أو بالسلبي. ونظرة الفترة الزمنية بالنسبة للتصنيف السيادي أطول بين 12-24 شهراً.	

الفصل الثالث: نبذة عن بنك صحار ش.م.ع

إن هذا الملخص يلقي ضوءاً على معلومات واردة في موانع أخرى في هذه النشرة. وهو لا يحتوي على جميع المعلومات التي ينبغي على مقدم الطلب اعتبارها قبل الاستثمار في سندات رأس المال. وينبغي على جميع المتقدمين قراءة النشرة بالكامل بعناية، والقواعد المالية الخاصة ببنك صحار على ذلك، ينبغي على جميع مقدمي الطلبات قراءة الفصل ١٤ - موافل المخاطرة من هذه النشرة، على وجه الخصوص، لمزيد من المعلومات حول عوامل المخاطر الهامة والتي ينبغي اعتبارها قبل التقدم بطلب سندات رأس المال.

نبذة عن بنك صحار

يعتبر البنك بنكاً تجارياً متكاملاً ، والذي بدء العمل سنة ٢٠٠٧. وإن عملياته مركزة في سلطنة عمان، وهو رابع أكبر بنك في السلطنة بالنسبة لمجموع الأصول وقد كان أسرع البنوك نمواً في عمان بالنسبة لمجموع الأصول منذ سنة ٢٠٠٧. ويشغل البنك شبكة من ٢٧ فرعاً تقليدياً، و٥ فروع إسلامية و٥ آلة صرف آلي منتشرة حول السلطنة.

ويقدم قسم البنك للعمليات منتجات وخدمات إلى الشركات الكبيرة والشركات ذات الحجم المتوسط والمشاريع المتوسطة والصغيرة وللحكومة والقطاع العام في السلطنة. وإن أعمال المشاريع المتوسطة والصغيرة صغيرة نسبياً، ولكن يتم توسيعها. ويقدم البنك كذلك خدمات استشارية لأصحاب الأعمال ويعمل عن كثب مع الدوائر الحكومية المسئولة عن تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة في البلاد.

وقد نمت أعمال البنك بالتجزئة بشكل كبير عبر السنوات، إلا أن معدل النمو قد تباطأ منذ سنة ٢٠١٤. عملاً بازدياد الدين الفردي في البلاد. ومنذ عام ٢٠١٣، قدم البنك كذلك خدمات بنكية ملتزمة بالشريعة الإسلامية من خلال نافذة للخدمات البنكية الإسلامية.

تشمل القوى الأساسية للبنك ما يلي:

تشمل القوى الجوهرية المتأصلة للبنك ما يلي:

المساهمة الحكومية غير المباشرة الكبيرة: إن معظم أسهم البنك مملوكة لكيانات حكومية وتشمل مستثمرين طويلاً الأمد مثل صناديق التقاعد وصناديق الثروات السيادية.

قوة جودة الأصول: يتمتع البنك بجودة جيدة للأصول تم بناؤها عبر السنوات مع توافر ملائم للاعتبارات التسويقية وسياسات إدارة المخاطر.

النمو القوي: لقد كان البنك أحد أسرع البنوك نمواً في السلطنة من حيث مجموع الأصول منذ سنة ٢٠٠٧. ويعكس ذلك إستراتيجيتها الأولية والتي تم تحقيقها بالتنفيذ الملائم.

الإدارة القوية: يمتلك البنك فريق إدارة عليها ذا خبرة، على نطاق واسع من السوق العماني، وقد نمى الفريق بنجاح أصول البنك وريحيته بتوازن حذر للمخاطر. ومعظم فريق الإدارة العليا للبنك يواصل خدماته للبنك حتى الآن.

نافذة الخدمات البنكية الإسلامية: تم تأسيس نافذة الخدمات البنكية الإسلامية تحت اسم «صحار الإسلامي» بالامتثال التام لمتطلبات الشريعة الإسلامية وتنظيمات البنك المركزي العماني. وتقدم الخدمات البنكية الإسلامية للبنك مرونة كبيرة في السماح للعملاء باختيار نوع الخدمة البنكية التي يفضلونها.

الفصل الرابع: ملخص الإصدار

بنك صغار ش.م.ع	الجهة المصدرة
١٤٣٣ .١ المسجلة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٣م بوزارة التجارة.	سجل تجاري رقم
ص ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان	عنوان المقر الرئيسي
غير محدودة	مدة البنك
٢٠ مليون ريال عمانيًّا مقسم إلى، ٢ سهم بقيمة ١ بيسة لكل منها.	رأس المال المصرح به
٦٢٤٤، ٦٤٦، ٦٧٨، ٦٧٨، ٢٤٦، ١،٧٨٤ ر.ع مقسم إلى ٢٤٦، ١،٧٨٤، ٦٤٦، ٦٢٤ سهمًا بقيمة ١ بيسة لكل سهم.	رأس المال المصدر والمدفوع
٪٧,٧٥	نسبة الفائدة المبدئي
تصنيف المصدر طويل الأجل BBB (توقعات سلبية) من قبل وكالة فيتش ريتنجز كما بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٧.	التصنيف الائتماني للمصدر
تصنيف المصدر طويل الأجل BBB (توقعات مستقرة) من قبل وكالة كابيتل إنفيليجننس كما بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٧.	
سندات دائمة من الفئة الإضافية الأولى لرأس المال بالريال العماني	طبيعة السندات المطروحة
إصدار، ١ سند عن طريق الإكتتاب الخاص (بما في ذلك خيار الإضافة) وبسعر، ١ ر.ع لكل سند ، وبمجموع وقدره ١ مليون ر.ع	الإصدار
.....، ١ ر.ع لكل سند	القيمة الدسمية للسندات الرأسمالية
تاريخ بداية الإكتتاب: ٦ سبتمبر، ٢٠١٧	فترة الإكتتاب
تاريخ نهاية الإكتتاب: ٢٠ سبتمبر، ٢٠١٧	
دائمة	الأجل (فترة الإستحقاق)
الحد الأدنى للإكتتاب - ٥٠ سند	الحد الأدنى والأقصى للإكتتاب
الحد الأقصى للإكتتاب -، ٧ سند	
تدرج السندات في سوق مسقط للأوراق المالية	إدراج السندات
الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م	المستشار المالي ومدير الإصدار
شركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م	وكيل التسجيل والتحويل
مكتب ناصر الدبسي وسيف المعمري للمحاماة	المستشار القانوني للإصدار
ص ب ٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان	
إرنست و يونغ ش.م.م	مراقب الحسابات
ص ب ١٧٥، الرمز البريدي ١١٢، سلطنة عمان	
يعني تاريخ الموافقة على تخصيص السندات من قبل الهيئة العامة لسوق المال	تاريخ الإصدار
.....، ١ ر.ع لكل سند رأسمالي	سعر الإصدار
كل ستة أشهر من بعد تاريخ أول تاريخ لدفع الفوائد	تاريخ دفع الفوائد

<p>هنا بالشرط ٦ (القيود على الفوائد)، يكون للسندات فوائد نصف سنوية تبدأ من تاريخ الإصدار. وتكون النسبة لدفع الفوائد خلال الفترة المبدئية ٧,٧٥٪ رع لكل رع من المبلغ الأساسي غير المددي للسندات، ويكون قابلة للدفع من البنود القابلة للتوزيع. وسيتم إعادة تسعير نسبة الفائدة في كل تاريخ لإعادة التسعير بناءً على مجموع الهامش المبدئي والذي يبلغ ٢,٥٪ سنوياً ومعدل التعديل المعنوي في كل خمس سنوات في تاريخ التحديد المعنوي، حسب ما هو محدد من قبل البنك (أنظر للشرط ٥ - الفوائد).</p> <p>إذا قام البنك باختيار خيار عدم الدفع أو في حالة حدوث واقعة لعدم الدفع، فإن البنك لن يدفع مبالغ نسبة الفوائد المعنوية في تاريخ دفع الفوائد المعنوي ولا يكون للبنك أي التزام بالسداد فيما بعد لأنّي مبلغ فوائد غير مدفوعة حسبما هو موصوف في الشرط ٦ (قيود الفوائد). وفي هذه الظروف، فإن الفوائد لن تكون تراكمية وأية فوائد غير مدفوعة لن تترافق أو تتضاعف، ولا يحق لحملة سندات رأس المال باستلام تلك الفوائد في أي وقت من الأوقات، حتى إذا تم دفع الفوائد في المستقبل.</p>	<p>نسبة دفع الفوائد</p>
<p>تمثل السندات المطروحة للبنك الآتي:</p> <p>(أ) رأسمال إضافي للبنك من الفئة الأولى؛</p> <p>(ب) التزامات غير مؤمنة وغير مشروطة وثانية للبنك. والتي تحتل منزلة متساوية فيما بينها؛</p> <p>(ج) تحتل مرتبة أدنى بالنسبة لكل الالتزامات الرئيسية؛</p> <p>(د) تحتل مرتبة متساوية مع الالتزامات المتساوية؛ و</p> <p>(ه) تحتل مرتبة فضلى فقط بالنسبة لكافية الالتزامات الأدنى (حسب تعريفها أعلاه في الفصل الأول).</p>	<p>وضع سندات رأس المال</p>
<p>هذه السندات هي سندات دائمة، ولا يوجد تاريخ محدد أو نهائي لاسترداد السندات. ويمكن للسندات أن تسترد بالكامل وليس جزئياً، أو أن يتم تغيير بنودها من قبل البنك طبقاً لاحكام الشرط ٨ (الاسترداد والتغيير) فقط.</p> <p>ووفقاً للشرط ١-٨ (ب) (الخيار الاستدعاء للبنك)، فيمكن للبنك في أول تاريخ استدعاء أو بأي تاريخ استدعاء فيما بعد، استرداد جميع، ولكن ليس بعض السندات بمبلغ الاسترداد المبكر. ولتجنب الشك ، لن يقوم البنك بإنشاء توقعات فيما إذا سيتم ممارسة خيار الاستدعاء من قبل البنك.</p> <p>علاوة على ذلك، (في أي تاريخ من بعد تاريخ الإصدار، وسواء كان تاريخ دفع الفوائد أو غيره) فإنه يمكن استرداد جميع وليس بعض السندات أو تغيير بنود السندات عند وقوع الحالات المتعلقة بالضريبة أو تغيير في رأس المال، وفقاً للشرط ١-٨ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضريبة) و ١-٨ (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب حدث تغيير في رأس المال).</p> <p>يخضع أي استرداد للسندات للشروط الوارد وصفها في الشرط ١-٨ (الاسترداد والتغيير).</p>	<p>الاسترداد والتغيير</p>
<p>في حال حدوث حالة التعمير، يقع التخفيف بتاريخ التخفيف في حالة التعمير، و الشرط ٩ (التخفيف عند التعمير). وفي هذه الظروف، فإن حقوق حملة السندات لسداد أي مبلغ بموجب أو متعلقة بالسندات، حسب الحال، قد تلغى أو تخفف بشكل دائم تناسبياً بين حملة السندات. أنظر إلى "عوامل المخاطرة - العوامل المادية لغرض تقييم المخاطر المتعلقة بالسندات" عند وقوع حالة التعمير، فإن حقوق حملة السندات لاسترداد إعاده سداد المبلغ الأساسي للسندات وحقوق حملة السندات لأي فوائد إضافية يمكن أن تخفف بشكل دائم".</p>	<p>حالة التعمير</p>
<p>عند وقوع حالة إخلال، فيمكن لأي حامل للسندات تقديم إشعار كتابي للبنك (ويكون سارياً عند استرداد البنك للإشعار) بأن السند مستحق وقابل للدفع، على أن ذلك يكون وفقاً للشرط ١-٨ (الاسترداد والتغيير)، بمبلغ استرداده المبكر مع الفوائد المستحقة (إن وجدت) إلى تاريخ السداد دون تقديم أو مطالبة أو اعتراض أو إشعار آخر من أي نوع.</p>	<p>حالة إخلال</p>
<p>تخضع جميع المدفوعات المتعلقة بالسندات إلى ضرائب الإستقطاع المفروضة من قبل حكومة السلطة، حسب انتطافها بتاريخ دفع الفوائد، مع مراعاة الأحكام الواردة في الشرط ١١ (فرض الضرائب).</p>	<p>ضريبة الإستقطاع</p>
<p>تم تصنيف البنك. ولن يتم تصنيف السندات من قبل أية وكالة تصنيف عند إصدارها. وإن التصنيف ليس بمثابة توصية بشراء أو بيع أو حمل السندات وقد يكون خاضعاً للوقف أو التخفيف أو الحذف في أي وقت من الأوقات من قبل وكالة التصنيف المسندة.</p>	<p>التصنيفات</p>
<p>تخضع السندات وأية التزامات غير تعاقدية ناشئة عن أو فيما يتعلق بالسندات لقوانين سلطنة عمان.</p>	<p>القانون الحاكم والسلطة التشريعية القضائية</p>
<p>توجد قيود على عرض وبيع ونقل السندات في دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)، ومركز دبي المالي العالمي، ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر والقيود الأخرى حسبما هو مطلوب فيما يتعلق بعرض وبيع السندات.</p>	<p>القيود على البيع</p>

الفصل الخامس: بنود وشروط الإصدار

البنود

- (١) فيما يلي نص بنود وشروط سندات رأس المال (الشروط).
- (٢) يتم إصدار كل من سندات رأس المال الدائمة كسندات إضافية لرأس المال من الفئة الأولى وأية سندات رأس المال دائمة إضافية يتم إصدارها بموجب الشرط ١٤ (إصدارات أخرى)، من قبل بنك صحار ش.م.ع. بصفته المصدر.
- (٣) أية إشارة إلى الحملة فيما يتعلق بأي سندات تعني الأشخاص الذين تسجل السندات باسمهم لدى السجل.

١- التفسيرات

جميع التفسيرات تم تعريفها في الفصل الأول
جميع الإشارات في هذه الشروط إلى الريال العماني أو ر.ع هي للعملة القانونية بسلطنة عُمان.

٢- النموذج، الفئة والملكية

١-٢ النموذج والالفئة

يكون لكل سند رأس المال قيمة اسمية وقدرها -...، ر.ع تدفع بالكامل في وقت إصدارها. وسيتم تسجيل كل سند في سجل حملة السندات الذي تحافظ عليه شركة مسقط للمقاصلة والإيداع (السجل).

٢-٢ الملكية

تتصرف شركة مسقط للمقاصلة والإيداع بمثابة وكيل التسجيل والتحويل بالنسبة للسندات وتتصرف كذلك بصفة الوكيل وفقاً لبنود اتفاقية الوكالة، والتي سيتم الدخول فيها من قبل المصدر والوكيل. وثبتت الملكية في السندات بتسجيل النقل في السجل. يعامل المالك المسجل للسندات بصفته المالك المطلق للسندات لجميع الأغراض، باستثناء ما تتطلب بخلافه قوانين السلطنة.

٢-٣ نقل السندات

١-٣ نقل المصلحة في السندات

تحتفظ شركة مسقط للمقاصلة والإيداع، وكيل النقل، بإدارة تسجيل نقل السندات. وسوف تتصرف شركة مسقط للمقاصلة والإيداع بمثابة أمين السجل بالنسبة للسندات والاحتفاظ بالسجل الذي يتضمن أسماء وعناوين وأرقام السندات المملوكة وتفاصيل الحساب البنكي للحملة. وتكون الحد الأدنى للسندات التي يمكن نقلها وإجراءات النقل وفقاً لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية.

٢-٤ تكاليف التسجيل

يتحمل مشتري وأي بائع السندات أية تكاليف تقتضيها شركة مسقط للمقاصلة والإيداع وفقاً لتنظيمات السائدة. ويتم إجراء جميع حالات النقل للسندات والتدوينات في السجل بمراعاة التنظيمات المتعلقة بنقل السندات.

٤- الحاله واللتزام التابع للسندات

٤-١ حالة السندات

جميع السندات بمراتبة متساوية دون تفضيل أو أولوية، مع جميع السندات الأخرى.

٤-٢ الإلتزام التابع للسندات

(١) التزامات الدفع من قبل البنك بموجب السندات:

(١) تمثل الفئة الأولى من البنك،

(٢) تمثل التزامات مباشرة وغير مؤمنة وغير مشروطة وتتبع التزامات البنك وتأخذ مرتبة متساوية فيما بينها،

(٣) وتأخذ مرتبة أقل مقارنة بجميع الالتزامات الرئيسية،

(٤) تأخذ مرتبة متساوية مع جميع الالتزامات المتساوية، و

(٥) تأخذ أولوية فقط مقارنة مع جميع الالتزامات الأدنى.

(٢) مع مراعاة القانون المعمول به، لا يمكن لأي حامل سندات أن يمارس أو يطالب بأي حق للتسوية بالنسبة لأي مبلغ مدين عليه للبنك ناشئ أو بموجب أو فيما يتعلق بالسندات، ويعتبر كل حامل للسندات قد تنازل عن كافة هذه الحقوق بالتسوية، وذلك بسبب كونه حامل للسندات.

(٣) وفقاً لهذه الشروط، فإن الالتزامات لن تكون مؤمنة ولا مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي ترتيب آخر، يعزز أولية مطالبات حملة سندات رأس المال قانونياً أو اقتصادياً أو غيره، بالنسبة للالتزامات مقارنة بمطالبات حملة أو بالضمان أو بتنظيمات دعم التعاقد تحمل مرتبة رئيسية للالتزامات (بالنسبة إلى التوزيعات على عوائد الأصول أو عند الحل والتصفية أو بالنسبة للتوزيع أو دفع أنصبة الأرباح وأية مبالغ أخرى). ولا ينطبق هذا الظرف خلال أثناء أو قبل:

(أ) تعديل هذه الشروط لضمان أن البنك يحصل على، وأ/أ

(ب) تكون للالتزامات منفعة، مثل الحقوق والاستحقاقات الواردة في أو الملحة بتلك السندات أو بموجب الضمان أو تنظيمات لدعم التعاقد حسبياً هو مطلوب لضمان أن مطالبات الالتزامات تحتل مرتبة متساوية مع، وتحتوي حقوق مماثلة من ناحية الأولوية مثل التوزيعات أو المدفوعات على تلك الأوراق المالية أو بموجب ذلك الضمان أو تنظيمات دعم التعاقد.

٥- الفوائد

٥-١ مدفوعات الفوائد

مع مراعاة الشرط ٦ (قيود الفوائد)، تترتب على السندات فوائد خلال الفترة الأولية بمعدل الفائدة الأولي على المبلغ الأساسي المستحق للسندات طبقاً لاحكام الشرط رقم ٥ هذا. ويكون مبلغ سداد الفوائد القابل للدفع في كل تاريخ لدفع الفوائد خلال الفترة الأولية مبلغ ٣٨,٧٥ ر.ع لكل ٠,١٤ ر.ع من المبلغ الأساسي للسندات. وترتب على السندات فوائد في كل تاريخ تعديل إلى تاريخ التعديل التالي بإعادة تسعير الفائدة بمعدل كل ٥ سنوات ذات الصلة.

مع مراعاة الشرط ٦ (قيود الفوائد)، تكون الفوائد على السندات قابلة للدفع نصف سنوياً في كل تاريخ لدفع الفوائد، وفي كل حالة حسب أحكام الشرط رقم ٥ هذا. الفوائد لن تكون تراكمية، وأية فوائد غير مدفوعة لن تترافق ولن يكون لحملة السندات حق استلام تلك الفوائد في أي وقت من الأوقات، حتى لو تم دفع الفوائد بالنسبة لائي فترة فوائد تالية.

وفي حال تطلب احتساب الفوائد بالنسبة لفترة أقل من فترة الفوائد الكاملة (الفترة المعنية)، فيتم احتسابها بالريال العماني كمبلغ متساوي لنتائج ضرب:

نسبة الفائدة المعمول به (x) المبلغ الأساسي المستحق للسندات (x) نسبة أيام التوزيع خلال العام المنطبي للفترة المعنية مع تقرير الرقم الناتج إلى أقرب رقم (حيث يقرب كسر النصف للأعلى).

١) نسبة الفائدة

للغرض حساب مدفوعات الفوائد ومن تاريخ أول استدعاء، يتم تعديل نسبة الفائدة في كل تاريخ تعديل على أساس مجموع الهاشمي المبدئي ومعدل التعديل لفترة ٥ سنوات المعنى بتاريخ التحديد، حسب تقرير البنك. ولتجنب الشك، يطبق التعديل على معدل التعديل لفترة ٥ سنوات المعنية وليس على الهاشمي المبدئي.

سيقوم البنك، وفي أقرب وقت ممكن عملياً بعد تحديد نسبة الفائدة الذي سيطبق على فترة التعديل بدءاً من تاريخ التعديل المعنى، بالإيعاز بإشعار حملة السندات بنسبة الفائدة المطبق ومبلغ دفع الفوائد المقابلة وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)، وذلك في أقرب وقت ممكن بعد تحديده ولكن في كل الأحوال ليس بعد ثاني يوم عمل.

٢) قرارات البنك ملزمة

تكون إشعارات وآراء وتقريرات وشهادات وبيانات وعروض أسعار والقرارات المتعددة والمعبر عنها أو التي تم الحصول عليها لأنغراض هذا الشرط ٥ (في غياب الإخفاق والتخلف المتعتمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر) ملزمة لحملة سندات رأس المال و(في غياب الإخفاق والتخلف المتعتمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر) لا يلحق البنك التزام تجاه حملة سندات رأس المال فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة البنك لصلاحياته، وواجباته وخياراته.

٦- قيود الفوائد

٦-١ حدث عدم الدفع

بغض النظر عن الشرط ٤-٥ (مدفوعات الفوائد)، في حال حدوث أي من الوقائع المذكورة التالية (كل منها، حدث عدم الدفع)، فلا يتم سداد مبالغ دفع الفوائد في أي تاريخ دفع للفوائد:

(١) لا يتم دفع الفوائد المستحقة، التي تم احتسابها مع أية توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك عن أيه التزامات متساوية، وتكون مستحقة وواجبة الدفع في ذات التاريخ لدفع تلك التوزيعات، أو في حالة أخرى تكون مستحقة بتاريخ دفع الفوائد، أو التاريخ المعنى لسداد الفوائد، الرياح القابلة للتوزيع؛

(٢) إذا كان البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفًا لقانون المعمول به في متطلبات رأس المال (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب مخالفة سندات رأس المال المفروضة على البنك من قبل المنظم) أو أن دفع مبلغ دفع الفوائد المعنية سيسبب خرق البنك لهذه المتطلبات، أو

(٣) طلب المنظم عدم سداد مبلغ دفع الفوائد المستحقة بتاريخ دفع الفوائد.

٦-٢ خيار عدم الدفع

بغض النظر عن الشرط ٤-٥ (مدفوعات الفوائد)، يمكن للبنك وبخياره الوحيد اختيار عدم سداد مبالغ دفع الفوائد إلى حملة السندات في أي تاريخ لدفع الفوائد (كل منها، « الخيار عدم الدفع »). ولا ينطبق ما سبق بالنسبة لأية مبالغ مستحقة بأي تاريخ يتم فيه استرداد السندات بالكامل وفقاً للشرط ٤-٨ (الاسترداد والتغيير).

ولتجنب الشك، يحق للبنك استخدام أية مبالغ مستحقة لفوائد والتي لم يتم دفعها لحملة السندات على أن لا تقييد هذه المبالغ البنك التصرف فيها عدا القيود المنصوص عليها في الشرط ٤-٦ (قيود أئية الأرباح والاسترداد).

٦-٣ واقعة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع

إذا اتخد البنك خيار عدم الدفع أو في حال حدوث واقعة عدم الدفع، يتعين على البنك تقديم إشعار إلى حملة السندات وفقاً للشرط ٤-٣ (الإشعارات)، وفي كل حالة، بتقديم تفاصيل خيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع:

(أ) في حالة عدم الدفع يرسل الإشعار خلال ١٤ يوماً تقويمياً قبل ذلك الحدث، و

(ب) في حالة واقعة عدم الدفع يرسل الإشعار في أقرب وقت ممكن بعد ذلك ولكن وفي جميع الأحوال على أن لا يتعدى عن يوم عمل واحد قبل تاريخ دفع الفوائد المعنى.

وليس لحملة السندات الحق بالالمطالبة لمبلغ دفع الفوائد غير المدفوعة نتيجة لعدم الدفع، ولا يشكل عدم

دفع مبلغ دفع الفوائد في هذه الظروف واقعة تخلف أو إخفاق. ولد يكون على البنك أي التزام بأداء أية دفعه لاحقة بالنسبة لأي فوائد غير مدفوعة.

٤-١. قيود أنصبة الأرباح والاسترداد

في حال عدم دفع أي مبالغ مستحقة لفوائد نتيجة لواقعة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع وذلك حسب الشرط ١-٦ (حدث عدم الدفع) أو ٦-٢ (الخيار عدم الدفع) (حسب الحال)، عليه فإنه من تاريخ واقعة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع وطالما ظلت السندات مستحقة (تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح)، فإن البنك لن:

- (١) يعلن أو يدفع أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أداء أية مدفوعات أخرى، وسوف يعمل على أنه لا تؤدي أية توزيعات أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى للأسهم العادية (ما عدا في حدود أن أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى قد تم الإعلان عنها قبل تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح ذلك)، أو
- (٢) يدفع فوائد، أو أرباح أو أية توزيعات أخرى على أي من سندات رأس المال من الفئة الأولى الأخرى، والتي تحل نفس المنزلة، بالنسبة لدفع التوزيعات أو المدفوعات الأخرى المشابهة، والآدمن أو المساوية للالتزامات (مع استبعاد الأوراق المالية التي لا تتمكن البنك أحکامها في الوقت المعني من تأجيل الدفع أو إيقافه)، وفقط في الحدود التي تسمح ذلك القيد على الدفع أو التوزيع بموجب القانون المعمول به في متطلبات رأس المال؛ أو
- (٣) يسترد بشكل مباشر أو غير مباشر أو يشتري أو يقوم بإلغاء أو تخفيض أو تملك بأية وسيلة أخرى أسهم عادية؛ أو
- (٤) يتم إسترداد بشكل مباشر أو غير مباشر أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو تملك بأية وسيلة أخرى أي أوراق مالية أو سندات رأس المال من الفئة الأولى الأخرى الصادرة من البنك والتي تحل في تصنيفها في حق إعادة سداد رأس المال آدمن منزلة أو مساوية للالتزامات (باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها على التحويل إلى حقوق رأسمالية)، إلى الحد المسموح على الإسترداد أو الشراء أو الإلغاء أو تخفيض أو التملك بموجب متطلبات القانون المعمول به في متطلبات رأس المال.

في كل حالة ما لم أو حتى يتم دفع مبلغ الفوائد بالكامل بعد تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح.

٤-٢. المدفوعات

٤-٢-١. المدفوعات بخصوص السندات

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها أدناه، سيتم أداء المدفوعات عن طريق رصيد دائم أو تحويل إلى حساب حامل السندات المسجل لدى شركة مسقط للمقاصلة والإيداع والمقدم للبنك من قبل شركة مسقط للمقاصلة (الحساب المخصص).

ويتم أداء مدفوعات المبلغ الأساسي بالنسبة لكل سند إلى الحساب المخصص للحامل (أو من يذكر اسمه أولًا بالنسبة للحملة المشتركين) للسندات والظاهر في السجل عند إغلاق الأعمال في يوم العمل الثالث (وباعتباره لهذا الغرض، يومًا تكون فيه البنك مفتوحة للعمل في سلطنة عمان) قبل تاريخ الاستحقاق المعني. وتصرف النظر عن الجملة السابقة، وفي حال عدم حصول حامل السندات على دفعه الأرباح بالحساب المخصص فسيتم أداءه بشيك بالريال العماني مسحوب على بنك مخصص (حسب تعريفه أدناه).

وسيتم أداء مدفوعات الفوائد بالنسبة لكل سند إلى الحساب المخصص للحامل (أو من يذكر اسمه أولًا بالنسبة لحملة المشتركين) للسند والظاهر في السجل عند إغلاق الأعمال في اليوم الخامس عشر (سواء كان ذلك اليوم الخامس عشر يوم عمل أو لم يكن) قبل تاريخ الاستحقاق المعني (تاريخ السجل) على عنوانه المقيد في السجل بتاريخ السجل. وعند طلب حامل السندات إلى المكتب الذي يحدده البنك، يمكن أداء المبلغ بتحويله بتاريخ الاستحقاق بالإسلوب الوارد في الفقرة السابقة. وأي طلب من هذا القبيل للتحويل يعتبر متعلق بجميع مدفوعات الفوائد مستقبلاً (عدا عن مدفوعات الفوائد المستحقة عند الإسترداد) بالنسبة للسندات التي تصبح قابلة للدفع لحامل السندات الذي قدم الطلب الأولي حتى حلول ذلك الوقت الذي يبلغ فيه أمين السجل خطياً بعكس ذلك من قبل الحامل. وسيتم أداء مبلغ دفع الفوائد المستحقة بالنسبة للسندات عند الإسترداد بنفس الأسلوب كما دفع المبلغ الأساسي لتلك السندات.

ولن يحق لحامل السندات أية فوائد أو أية مدفوعات أخرى عن أي تأخير في استلام أي مبلغ مستحق بالنسبة لأي سند نتيجة لأية دفعه يتم دفعها بالشيك. ولد يتم اقتضاء عمولات أو مصاريف إلى الحملة من قبل أمين السجل بالنسبة لأية مدفوعات للإجمالي الأساسي أو الفوائد المرتبطة بالسندات.

٤-٢-٢. يوم الدفع

إذا كان تاريخ الدفع لأي مبلغ بالنسبة للسندات ليس يوم دفع، فلن يحق لحامل السندات الدفع حتى يوم الدفع التالي ولا يحق له فوائد إضافية أو أية مدفوعات أخرى بالنسبة لذلك التأخير. ولهذه الأغراض، فإن يوم الدفع يعني أي يوم عمل يكون (مع مراعاة الشرط ١٢ (التقادم)) يومًا تكون فيه البنك التجارية مفتوحة للعمل العام في سلطنة عمان.

٤-٢-٣. تفسير المبلغ الأساسي والفوائد

أية إشارة في الشروط إلى المبلغ الأساسي بالنسبة للسندات تعتبر متضمنة حسب الانتساب:

- (١) أية مبالغ إضافية قد تكون قابلة للدفع للمبلغ الأساسي بموجب الشرط ١١ (فرض الضرائب)؛
- (٢) مبلغ الإسترداد المبكر للسندات؛
- (٣) مبلغ استرداد حدث تغيير في رأس المال للسندات؛ و
- (٤) مبلغ استرداد الضرائب للسندات.

أية إشارة في الشروط إلى الفوائد بالنسبة للسندات تعتبر متضمنة، حسب المعمول به، أية مبالغ إضافية يمكن أن تكون قابلة للدفع بالنسبة للتوزيعات بموجب الشرط ١١ (فرض الضرائب).

٨- الاسترداد والتغيير

٨-١ الاسترداد والتغيير

(١) لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير

إن السننات سندات دائمة ولا يوجد تاريخ استرداد محدد أو نهائي وللبنك فقط (مع مراعاة احكام الشرط ١ (وقائع التخلف) ودون المساس بحكام الشرط ١٢ (التقادم)) حق استرداد السننات أو تغيير بنودها وفقاً للأحكام التالية للشرط ٨.
يُخضع استرداد السننات أو تغيير الشروط، في كل حالة وفقاً للشرط ٨، للقوانين السائدة بالسلطنة وللشروط التالية:

(١) الموافقة المسبقة للمنظم؛

(٢) أن يكون البنك ممثلاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال في الوقت الذي يقدم فيه إشعار الاسترداد أو التغيير المعني وعقب ذلك الاسترداد أو التغيير فوراً (حسب الحال) و

(٣) تغيير القانون أو التغيير في التفسير الذي ينشئ حق استرداد السننات ويصبح سارياً بعد تاريخ الإصدار فقط (وفق الشرط ٨-١ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو (١-٨ د) (الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير في رأس المال).

(في حالة (١) و(٣) أعلاه فقط، باستثناء نطاق أن المنظم لم يعد يتطلب ذلك).

(٢) خيار الاستدعاء للبنك

يمكن للبنك، مع مراعاة الشرط ١-٨ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، تقديم إشعار مسبق بما لا يقل عن ٣٠ يوماً إلى حملة السننات وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات) (والتي تكون غير قابلة للنقض وتحدد التاريخ المحدد للاسترداد) باسترداد جميع، وليس بعض السننات بمبلغ الاسترداد المبكر.

إن استرداد السننات وفقاً لهذا الشرط ١-٨ (ب) لا يمكن أن يحدث إلا بتاريخ أول استدعاء أو أي تاريخ استدعاء بعد ذلك.
ولتجنب الشك، لا يقوم البنك بأي شيء يخلق توقعاً بأن خيار البنك بالاستدعاء سيتم ممارسته.

(٣) الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب

(أ) عند حدوث حدث ضرائب، ووفقاً للشرط ١-٨ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، يمكن للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن ٣٠ يوماً ولا يتجاوز ٦٠ يوماً (ما لم يكن تاريخ تطبيق التغيير في قوانين الضرائب، أو تعديل في تفسير قوانين الضرائب، مما ينبع عنه حدوث واقعة الضريبة في أقل من ٣٠ يوماً، وفي هذه الحالة يمكن للبنك أن يقدم إشعاراً في أي وقتٍ من الأوقات بعد تاريخ التطبيق) إلى حملة السننات وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)، بحيث تكون هذه الإشعارات غير قابلة للنقض:

(أ) استرداد كل وليس بعض السننات فقط بمبلغ استرداد الضرائب؛ أو

(ب) تغيير بنود السننات بحيث تظل، أو حسب الملائم، تصبح، سندات مؤهلة لرأس المال من الفئة الأولى، وفي كل حالة دون أي متطلبات لإذن أو موافقة حملة السننات.

(٢) يمكن استرداد السننات، أو تغيير الشروط، وفقاً لهذا الشرط ١-٨ (ج) في أي تاريخ بتاريخ الإصدار أو بعده (سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن)، شريطة أن لا يقدم إشعار الاسترداد قبل ٩٠ يوماً من التاريخ الأكبر والذي يلزم فيه البنك بسداد تلك المبالغ الإضافية حيث يكون الدفع بخصوص السننات مستحقة حينذاك.

يمكن أن تلزم تشرعيات رأس المال السارية من وقتٍ لآخر البنك أن يبرهن وفق رضا المنظم أنه (من بين أشياء أخرى) واقعة فرض الضرائب لم تكن متوقعة بصورة معقولة بتاريخ الإصدار.

(٤) الاسترداد أو التغيير بسبب حدث تغيير في رأس المال

(أ) عند حدوث حدث تغيير في رأس المال، وفقاً للشرط ١-٨ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، يمكن للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن ٣٠ يوماً ولا يزيد عن ٦٠ يوماً إلى حملة السننات وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)، وبحيث يكون الإشعار غير قابل للنقض:

(أ) استرداد كل وليس بعض السننات فقط بمبلغ استرداد حدث تغيير في رأس المال؛ أو

(ب) تغيير بنود السننات بحيث تظل أو، حسب الملائم، تصبح، سندات مؤهلة للفئة الأولى دون أي متطلبات لإذن أو موافقة حملة السننات لغرض ضمان الامتثال بالقانون المعمول به في متطلبات رأس المال.

(٢) يمكن أن يحدث استرداد السننات، أو تغيير الشروط، وفقاً لهذا الشرط ١-٨ (ج) بأي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن).

يمكن أن تلزم تشرعيات رأس المال السارية من وقتٍ لآخر البنك أن يبرهن وفق رضا المنظم أنه (من بين أشياء أخرى) حدث التغيير في رأس المال لم تكن متوقعة بصورة معقولة بتاريخ الإصدار.

(٥) الضرائب بعد التغيير

في حال التغيير وفقاً للشرط ١-٨ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو (١-٨ د) (الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير في رأس المال)، فلن يكون البنك ملزماً بالسداد ولن يقوم بدفع أي التزام لأي حامل للسننات لضريبة الشركات أو ضريبة دخل الشركات أو الضريبة على الأرباح أو المكاسب أو أية ضريبة مشابهة بالنسبة لتغيير بنود السننات على أنه (في حالة واقعة الضرائب) أو من أجل (في تغيير في رأس المال) أن تظل أو، تصبح، سندات مصنفة من الفئة الأولى، بما في ذلك أي رسوم أو ضرائب أخرى مشابهة ناشئة عند أي نقل لاحق أو تصرف أو ما يعتبر تصرف للسننات المؤهلة من قبل ذلك الحامل للسننات.

٩- الشراء

يمكن للبنك عند ممارسته خيار الشراء الإلتزام بالآتي:

(أ) الحصول على إذن كتابي مسبق من المنظم؛

(ب) أن يكون ممثلاً بالقانون المعمول به في متطلبات رأس المال و

(ج) ممثلاً بأية متطلبات للهيئة العامة لسوق المال،

يمكن للبنك في أي وقت من الأوقات بعد تاريخ الاستدعاء الأول، شراء جميع أو بعض السندات بأي سعر في السوق المفتوح أو غيره. ويجب إلغاء تلك السندات من قبل البنك.

٣-٨ الإلغاء

سيتم إلغاء جميع السندات التي يتم استردادها فوراً. ويتم إخالة جميع السندات الملغية هذه وأية سندات تم شراؤها وإلغاؤها وفقاً للشرط ٢-٨ (الشراء) أعلاه باحالتها للبنك ولا يمكن إعادة إصدارها أو إعادة بيعها.

٤-٩ التخفيض عند التعسir

٤-٩-١ حالة التعسir

في حال حدوث حالة التعسir، فسيتم التخفيض وفقاً للشرط ٤-٩ (إشعار التعسir) أدناه.

وتعني حالة التعسir أنه بعد حدوث حدث مهم، والتي تكون، طبقاً لتعريف حالة التعسir في الشرط ١ (الفسir)، هو وقوع أي من الآتي:

(أ) أن يكون المنظم قد أبلغ البنك خطياً أنه قرر أن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابل للاستمرار دون إجراء تخفيض، أو

(ب) تم اتخاذ قرار بإجراء ضخ من القطاع العام أو دعم مماثل، بحيث أن البنك بدونه يكون أو سيصبح غير قابل للاستمرار.

ويتم تخفيض السندات بصورة دائمة بالكامل أو جزئياً، حسبما ورد بتفصيل أكبر في تعريف التخفيض في الشرط ١ (الفسir)، حسبما يتم تحديده من قبل البنك بالتنسيق مع الجهة المنظمة وفقاً لتشريعات رأس المال.

ولتجنب الشك، حيثما قرر المنظم أنه يتطلب ضخ من القطاع العام لرأس المال (أو دعم مماثل) سيكون التخفيض تماماً ودائماً، ويحدث قبل أي ضخ من القطاع العام لرأس المال أو الدعم المماثل.

التعسir للبنك يعني:

(١) معسر أو مفلس أو غير قادر على سداد جزء مادي من التزاماته عند حلول استحقاقها أو غير قادر على القيام بأعماله؛ أو

(٢) أية واقعة أخرى أو ظرف مما حدد بأنه يمثل التعسir من قبل المنظم أو كما هو محدد في تفاصيل الأعمال البنكية المعمول بها.

وإن التخفيض لا يمثل حالة إخلال.

رغم أن ذلك سيعتمد على بنود ترتيبات مالية أخرى يكون فيها البنك طرفاً كمتعهد، فإن البنك يعتقد بأن التخفيض الذي لا يمثل حالة إخلال بموجب الشروط، لن يثير بنود التخلف الإفتراضي في تلك الترتيبات المالية الأخرى.

إن من نية البنك بتاريخ هذه النشرة أن التخفيض سيحدث:

(١) بعد امتصاص أسمهم البنك العادي للخسائر (في حال السماح بامتصاص الخسائر من هذا القبيل في الوقت المعنى بموجب جميع القواعد والتنظيمات ذات الصلة والمنطبقة على البنك في ذلك الوقت) وأن المنظم لم يقم بإشعار البنك خطياً بأن حالة التعسir قد تم معالجتها نتيجة لامتصاص الخسارة؛

(٢) في نفس الوقت مع تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الأولى والسندات الأخرى المرتبطة بالالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأس المال من الفئة الأولى؛ و

(٣) قبل تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الثانية والسندات الأخرى المرتبطة بالالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأس المال من الفئة الثانية

على أنه، في حالة (٢) و(٣) أعلاه، سيطبق هذا فقط في نطاق أن يكون للسندات الأخرى أحكاماً تعاقدية للتخفيض المماثل عند الإعسار أو أن تخضع لإطار قانوني يغطي التخفيض المماثل.

٤-٩-٢ إشعار التعسir

عند حدوث حالة التعسir، في ثالث يوم عمل عقب حدوث حالة التعسir تلك (أو التاريخ الأبكر حسب تقرير المنظم)، سوف يقوم البنك بإشعار حملة السندات بذلك وفقاً للشرط ١٣ (إشعارات) (إشعار التعسir). وبعد تقديم إشعار التعسir هذا، سيتم إجراء تخفيض للسندات بتاريخ التخفيض لحالة التعسir، وبعد ذلك التاريخ، لن يحق للحملة بمطالبة أي مبالغ متعلقة بالتخفيض للسندات. وأي تخفيض من هذا القبيل لا يمثل حالة إخلال. ويقر حملة السندات أنه لن يكون ثمة التبادل للمنظم بالنسبة لأى قرار يتم اتخاذة من قبله لحدوث حالة التعسir.

عقب أي تخفيض للسندات وفقاً لهذا الشرط:

(أ) تفسر الإشارات في هذه الشروط للمبلغ الأساسي أو المبلغ الأساسي المستحق للسندات برجوعها للمبلغ المدففus؛

(ب) سيتم إلغاء المبلغ الأساسي المدففus وسيستمر استحقاق الفوائد فقط على المبلغ الأساسي المتبقى عقب ذلك الإلغاء، مع مراعاة الشرط ١-٦ (حدث عدم الدفع) و٦-٢ (الخيار عدم الدفع) حسب وصفه هنا؛ و

(ج) لا يمكن استرداد أية مبالغ تم تخفيضها بموجبه ولا يكون لحملة السندات أية مطالبة بها تحت أية ظروف، بما في ذلك، ودون حصر:

(١) حيث أن حالة التعسir لم تعد قائمة،

(٢) في حالة تصفية أو حل البنك،

(٣) عقب ممارسة خيار الاستدعاء من قبل البنك وفقاً للشرط ١-٨ (ب) (خيار الاستدعاء للبنك)، أو

(٤) عقب استرداد أو تغيير المستنادات بعد حدوث واقعة ضرائب (طبقاً للشرط ١-٨ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب)) أو تغيير في رأس المال (طبقاً للشرط ١-٨ (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب واقعة رأس المال)).

١- حالة الإخلال

بصرف النظر عن آلية أحكام أدناه في هذا الشرط، فإن حق بدء إجراءات التصفية مقصورة على ظروف يصبح السداد فيها مستحقة. وفي حال استحقاق الفوائد المتعلقة للسنادات، فيمكن شطب السداد وفقاً للشرط ٦ (فيود الفوائد) و، في حالة شطبها فلا تصبح مستحقة بتاريخ الدفع المعيني، وفي حالة دفع المبلغ الأساسي يخضع ذلك السداد للوفاء بالشروط الواردة في الشرط ١-٨ (إلا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، وفي حالة عدم الوفاء بهذه الشروط فلن تصبح مستحقة بتاريخ الدفع ذلك.

وعند حدوث حالة إخلال، فيمكن لاي حامل للسنادات أن يقدم إشعار خطى إلى البنك في المكتب المسجل للبنك بأن ذلك السند مستحق الدفع، ويكون الإشعار سارياً بتاريخ استلامه من قبل البنك، حيث يصبح ذلك، مع مراعاة الشرط ١-٨ (الاسترداد والتغيير) مستحقة وقابلة للدفع بملغ استرداده المبكر مع الفوائد المستحقة للدفع بموجب الشروط (إن وجدت) إلى تاريخ السداد دون عرض أو مطالبة أو احتجاج أو إشعار آخر من أي نوع.

وفي نطاق ما يسمح به القانون المعماري وبموجب هذه الشروط، فيمكن لأنى حامل للسنادات وفقاً لتقديره بدء إجراءات حل البنك وإغلاقه وأو الإثبات في حل البنك وإغلاقه وأو المطالبة بتصفيته البنك عن تلك الدفعه، ولكن بدء تلك الإجراءات لن يكون لها أثر أن يلزم البنك بدفع أي مبلغ أو مبالغ أكبر مما هو قابل للدفع من قبله.

ولا توجد وسيلة شرعية ضد البنك سوى بدء الإجراءات المشار إليها في هذا الشرط، وإنيات أو المطالبة بأي حل أو تصفية للبنك، تكون متوفرة لحملة السندات، سواءً لاسترداد المبالغ المستحقة بالنسبة للسندات أو بالنسبة لأي خرق من قبل البنك لأي من الالتزامات أو الشروط أو الأحكام الملزمة له بموجب السندات.

١١ - فرض الضرائب

يتم أداء كل مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد بالنسبة للسندات من قبل البنك مع مراعاة أي إستقطاع أو تخفيض عن أو على حساب أية ضرائب حالية أو مستقبلية أو رسوم أو أجور أو تقييم ضريبي أو تكاليف أخرى مهما كانت طبيعتها مفروضة من قبل أو نيابة عن السلطة أو أي إقليم سياسي أو أية جهة تابعة لها ولديها صلاحية فرض الضريبة ما لم يطلب ذلك الإستقطاع أو التخفيض قانونيا.

٢١- التقادم

مع مراعاة القانون المعمول به، تصبح المطالبات بالسداد بالنسبة للسنوات باطلة ما لم تتم خلال فترة عشر سنوات (في حالة المبالغ الأساسية) وخمس سنوات (في حالة الفوائد) بعد التاريخ المعنى بها.

١٣ - الإشعارات

تكون جميع الإشعارات إلى حملة السنادات صحيحة إن أرسلت إليهم على عناوينهم بالسجل من قبل أمين السجل. ويعتبر أي إشعار قد تم تقديمها بشكل صحيح بعد إرساله عن طريق البريد في اليوم الثاني لإرساله أو في يوم النشر أو في حالة نشره أكثر من مرة أو بتواريخ مختلفة، في اليوم الأول لنشره.

و تكون الإشعارات التي يقدمها أي حامل للسنادات كتابية وتقدم بتسليمها إلى المكتب المسجل للبنك.

١٤- أمور أخرى

يمكن للبنك من وقت لآخر دون إذن حملة السندات ، إنشاء وإصدار سندات تحتل منزلة متساوية من جميع الأوجه (أو من جميع الأوجه ما عدا التاريخ الذي تبدأ منه التوزيعات أو تستحق الفوائد عليها والمبلغ وتاريخ أول توزيعات أو فوائد عليها (أو أي مبلغ آخر مماثل) على تلك السندات الأخرى). وتشمل الإشارات في هذه الشروط إلى السندات (ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك) أية سندات أخرى صادرة بموجب هذا الشرط ١٤.

١٥- اجتماعات حملة السنادات والتعديل

١-١٥ احتماعات حملة السنادات

للحاملين للحق في المشاركة في المجتمعات جمعية حاملة الوحدات وفقاً للحكام إتفاقية الوكالة والمواد ٩٤-٩١ من قانون الشركات التجارية.

ت تكون القرارات التي تم اعتمادها بصورة قانونية في اجتماع جمعية حاملي السندات ملزمة على جميع حاملي السندات. تتم دعوة إجتماع جمعية حاملي السندات لإصدار معين بموجب إشعار ينشر في جريديتين يوميتين على الأقل ولمرتين متتاليتين ويرسل إلى حملة السندات قبل 15 يوما على الأقل من الموعود المحدد للإجتماع، ولا تكون الدعوة صحيحة ما لم تتضمن جدول

لا تكون قرارات اجتماع الجمعية لحملة السنادات قانونية ما لم يحضرها، شخصياً أو بالوكالة، عدد من حملة السنادات يمثل على الأقل ثلثي سنادات إصدار معين. إذا لم يكتمل هذا النصاب تتم الدعوة إلى جمعية ثانية لمناقشته جدول الأعمال ذاته. يبلغ موعد الجمعية الثانية لحاملي السنادات إلى حملة السنادات بالطريقة ذاتها التي اتبعت في الجمعية الأولى وقبل أسبوع على الأقل من الموعد المحدد للجمعية الثانية. يكتمل نصاب الجمعية الثانية بحضور يمثل ثلث السنادات شرط أن يتم انعقاد الجمعية الثانية خلال شهر واحد من تاريخ الجمعية الأولى. إلا أن القرار الذي يراد به تخفيض معدل الفائدة أو القيمة الإسمية للسنادات أو المساس بأي شرط واحد في سناد، فإن تبادلها إذا دخلت الجمعية الثانية، فإنها لا تأثر بالسنادات.

وعلى البنك أن يوجه للوكيل ذات الدعوة التي وجهها إلى حملة المستندات لحضور إجتماع الجمعية، وعلى الوكيل حضور هذه الاجتماعات والمناقشة في النقاشات التي تجري فيها، ولا يكون للوكليل صوت محدود فيما يصدر من قرارات.

١٦- حقوق الأطراف الثالثة

لا يمنح للأطراف الثالثة أي حقوق لفرض أي بند من هذه الشروط، ولكن، لن يؤثر هذا على أي حق أو تعويض قائم أو متوفّر لأي شخص.

١٧- القانون الحاكم وحل النزاع

١-١٧- القانون الحاكم

تخضع السندات وأية التزامات غير تعاقدية ناشئة عن السندات أو فيما يتربط بها وتفسر بموجب قوانين السلطنة. ويختضع إصدار السندات لقوانين السلطنة. ويكون للمحاكم في عُمان السلطة القضائية الحصرية بتسوية أي نزاع وأن البنك يسلم للسلطة القضائية الحصرية لهذه المحاكم.

الفصل السادس: استخدام العوائد وتكاليف الإصدار

استخدام العوائد

تستخدم صافي العوائد من إصدار السندات من قبل البنك لزيادة رأسمله من الفئة الأولى لغرض زيادة كفاية رأسمله ولأغراضه العملية العامة.

تكاليف الإصدار التقديرية

ترد في الجدول التالي تكاليف الإصدار التقديرية:

المبلغ (ر.ع)	التفاصيل
٤١,٠٠٠	رسوم المستشار المالي، مدير الإصدار، وكيل الإكتتاب والمستشار القانوني
٢,٠٠٠	رسوم الهيئة العامة لسوق المال
١,٠٠٠	التسويق، والإعلان، والطبع
٥,٠٠٠	رسوم أخرى
٤٣٧,٠٠٠	إجمالي تكاليف الإصدار التقديرية

سيتحمل المصدر تكاليف الإصدار.

الفصل السابع: أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها

نبذة تعريفية

تم تسجيل البنك في السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وفقاً لقانون السجل التجاري (المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٣) في مارس ٧.. ٢٠٢٣ وحصل ترخيص الأعمال المصرافية التجارية من البنك المركزي العماني بتاريخ ١٨ مارس ٧.. ٢٠٢٣. وبصفته بنك تجاري متكملاً، يقوم بنك صغار بعمارة أنشطته في كافة القطاعات المصرافية بما فيها الأعمال المصرافية للأفراد والشركات والاستثمار والأعمال المصرافية الإسلامية بالسلطنة.

وعلاوة على كونه مرخصاً من البنك المركزي العماني، فإن بنك صغار بصفته شركة مساهمة عامة فإن أسهمه مدرجة ويتداولها في سوق مسقط للأوراق المالية، فيخضع البنك كذلك لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال. وإضافةً لذلك، تخضع عمليات البنك التجارية للامتثال بسياسات وإجراءات وقوانين البنك الداخلية وتنظيمات السلطنة عموماً.

أهداف البنك

بموجب النظام الأساسي للبنك ، فإن الأهداف الرئيسية للبنك تمثل في التالي:-

وطبقاً للقوانين المعتمدة بها في السلطنة وتعديلاتها، لاسيما الأنشطة المصرافية المسموح بها والقيود الوارد تعريفها بتنظيمات وقوانين البنك المركزي العماني وأحكام القانون المصرفي وتعديلاته، تمثل أغراض البنك فيما يلي:

- ١) مزاولة الأعمال المصرافية بجميع مجالاتها وصفقاتها وكل ما يتعلق بها والتي يمكن للبنك في أي وقت أو مكان أن يمارس فيها نشاطاً يكون في العادة متصلة بالأعمال المصرافية أو التعامل بالنقد أو الضمانات المالية.
- ٢) تسليم وإقراض الأموال مقابل كفالات عينية أو شخصية أو ضمانات مختلفة، سواء كان ذلك نقداً أو عن طريق القيد في حسابات أخرى أو مقابل وثائق أو سندات المديونية أو الكمبيالت أو خطابات الاعتماد أو أية التزامات أخرى أو مقابل إيداع سندات الملكية أو البضائع أو السلع أو بواصع الشحن أو أوامر الاستلام أو شهادات التخزين من أمناء المخازن وأوصاف الشحن أو الأوراق المالية أو إيصالات استلام البضائع أو أية إيصالات أخرى تجارية أو سبائك معدنية أو أوراق مالية وأسهم.
- ٣) القيام بأعمال الخصم بالتعامل في عمليات الصرف بالنوع والأوراق المالية.
- ٤) استثمار الأموال بالكيفية المناسبة من وقت لآخر.
- ٥) أن يقوم بدور معهود الكتاب أو المنشئ أو الوسيط بالنسبة لإصدار الأسهم أو الأوراق المالية أو أية معاملات نقدية أخرى.
- ٦) القيام بعمل التمويل التقليدي.
- ٧) التعاقد في القروض العامة والخاصة، والتفاوض عليها وإصدارها.
- ٨) القيام بدور الوكيل والقيم بالنسبة للوصايا والتسويات وسندات الائتمان بكافة أنواعها التي يصدرها الزبائن والآخرون وكذلك ممارسة وتنفيذ أعمال الائتمان بكافة أنواعها.
- ٩) التعامل في جميع الأوراق النقدية المصرافية والعملات المعدنية والعملات المتداولة واستلام وإيداع الأموال في حسابات جارية وودائع لأجل وحسابات التوفير واستلام الأشياء الثمينة والوثائق المالية لإيداعها في خزائن الأمانات.
- ١٠) إصدار وتداول الضمانات المصرافية وخطابات الاعتماد وصرف الشيكات والحوالات المالية وجميع الوثائق الأخرى القابلة للتداول وتحصيلها.
- ١١) بيع السندات والشهادات والأسهم والأوراق المالية الأخرى.
- ١٢) تسوية الشيكات القابلة للتداول.
- ١٣) بيع وشراء وصرف العملات المتداولة والنقود والسيائق المعدنية.
- ١٤) المشاركة بجميع الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية بما في ذلك المساهمة في رؤوس أموال الشركات.
- ١٥) إيداع أو قرض أو تقديم الأموال بضمانات أو بدونها، وعموماً منح والتفاوض في القروض والمبالغ المقدمة من جميع الأنواع.
- ١٦) الدخول في شراكات مع الشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطات مماثلة لأنشطة البنك.
- ١٧) تشجيع الادخار والعمل على اجتذاب الودائع والمدخرات الوطنية وتوظيفها بواسطة البنك لخدمة أغراضه ويشمل ذلك قبول الودائع على اختلاف أنواعها بفائدة أو بدون فائدة وتطبيق الأنظمة التي يراها مجلس إدارة البنك مناسبة لتشجيع الادخار واجتذاب الودائع وفقاً للتراخيص والتصاريح التي يصدرها البنك المركزي العماني.
- ١٨) العمل على اجتذاب رأس المال المحلي والأجنبي وتدبير أو الحصول على قروض محلية أو دولية للبنك، على أن يراعي في هذا النشاط التقيد بالتشريعات والتنظيمات التي تضعها حكومة السلطنة لهذه الغاية.
- ١٩) تمويل وتأجير وشراء الديون ووسائل التمويل الأخرى غير العادية.
- ٢٠) حيازة وخصم وتأجير أو من خلال اتفاقيات أخرى أو أية حقوق فيها (سواء ملكية أو تعاقدية) والقيام عموماً بالأعمال التجارية والعمل كممولين أو متعاملين في الأوراق المالية ووكلاء بعمولة أو بأية صفة أخرى في سلطنة عمان والعمل في بيع أو مقايضة أو مبادلة أو رهن أو تقديم سلف أو التعامل على أي نحو آخر في العقارات والمنازل والمباني والشقق سواء كانت

٢١) مؤثثة أم لم تكن حسب ما هو مشار إليه أعلاه، مع مراعاة الحصول أولاً على الموافقة المسبقة للبنك المركزي العماني.

العمل كوكيله تأمين أو وسطاء أو مستشارين ماليين لمصلحة عملائها وتقديم الاستشارات وبيع وجلب بيع مثل هذه الخدمات لعملائه شريطة موافقة البنك المركزي العماني والحصول على أية موافقات أخرى لازمة.

٢٢) تملك وتأجير أو استئجار الأصول غير الثابتة والأصول العقارية طبقاً للقانون المصرفي والقوانين الأخرى ذات الصلة بالسلطنة وتوجيهات البنك المركزي العماني.

٢٣) دون المساس بما سبق من الأنشطة المصرفية التقليدية المذكورة أعلاه، يمكن للبنك بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي العماني:

١١) القيام بالأعمال المصرفية الإسلامية في جميع مجالاتها، وتقديم الخدمات المصرفية الممثلة بأحكام الشريعة الإسلامية؛

١٢) القيام بجميع أعمال التمويل والاستثمار طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مختلف أنواع التمويل والاستثمار الإسلامي، وتشمل دون حصر، المرابحة والمضاربة والمشاركة والإيجارة والاستئناء، إلخ.

١٣) قبول الزكاة والتبرعات والهبات غير المشروعية من الغير لحساب صندوق الزكاة وصرف واستغلال هذه الأموال لمصلحة الغير وفي القيام بمسؤوليات البنك الاجتماعية.

التراخيص

يمتلك البنك تراخيص سارية من الجهات المختصة بفرض القيام بالأنشطة التي تأسس البنك من أجلها وهي كالتالي:-

الجهة	الغرض من الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة	سجل تجاري رقم ١٤٣٣٣	٢٢/٨/٢٠
غرفة تجارة وصناعة عمان	عضوية الغرفة برقم ١٧٧٩	٢٦/٨/٢٠
البنك المركزي العماني	ترخيص أعمال البنوك التجارية	مستمر طبقاً للقانون المصرفـي
الهيئة العامة لسوق المال	الأنشطة ذات الصلة بالاستثمار*	٢٠/٨/١٢٧١

* تغطي هذه الأنشطة العمل كمصدر لسندات مهيكلة وإدارة الصناديق المالية وإدارة المحافظ وإدارة الإصدارات وتسويق الأوراق المالية غير العمانية وتقديم الاستشارات والبحث والاستثمارية.

الموافقات

تمت الموافقة على الإصدار من قبل :

- قرار مجلس الإدارة المؤرخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦م و ١٧ يوليو ٢٠١٧م.
- قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧م.
- موافقة البنك المركزي العماني عن طريق الخطاب رقم بي أُس دي/١٧. ٢/بي كيه يو بي/ بي أُس/٩٦٧ المؤرخ ٢٣ أبريل ٢٠١٧م و الخطاب رقم بي أُس دي/١٧. ٢/بي كيه يو بي/ بي أُس/٥٥. ٢. المؤرخ ١٣ يوليو ٢٠١٧م.
- موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق قرارها الإداري رقم (خ/١٧/٥٦٧) الصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٧م باعتماد نشرة الاصدار هذه.

السندات المصدرة السابقة للبنك:

تم إصدار السندات القابلة للتحويل الإلزامي بمبلغ ٧,١٥ مليون ريال عماني والتي تحمل معدل فائدة سنوي بنسبة ٤,٥٪ في ٢٨ أبريل ٢٠١٣ كجزء من توزيع الأرباح. على أنه وجب تحويل هذه السندات إلى أسهم عادي على ثلاثة أقساط متساوية في نهاية السنة الثالثة والرابعة والخامسة من تاريخ الإصدار، يتم أحتساب السعر حسب سعر السوق لمدة ثلاثة أشهر السابقة للتحويل مضاف إليه خصم ٢٪.

وبناء على ذلك، تم تحويل ثلث هذه السندات خلال العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٦، والبالغة ٣٣٨ مليون ريال عماني سنوياً إلى أسهم عادية للبناء. بلغت المبالغ القائمة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٧، مبلغ ٣٨٤ مليون ريال عماني.

الفصل الثامن: نبذة عن الاقتصاد العماني

مقدمة

تعتبر السلطنة ثانٍ أكبر دولة من ناحية المساحة الجغرافية بين دول مجلس التعاون الخليجي، بعد المملكة العربية السعودية. وتبلغ مساحتها ٩٥.٣ كيلومتراً مربعاً وتطل على ساحل يمتد طوله ٣٠٣ كيلومتراً. وتقع عُمان في موقع استراتيجي عند مدخل الخليج العربي. وتنقسم إلى إحدى عشر محافظة رئيسية (مسقط ومسندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وشمال الشرقي والظاهرة والوسطى وظفار). ومحافظة مستدم منطقة خارج الامتداد الجغرافي للسلطنة تفصلها دولة الإمارات العربية المتحدة عن باقي أراضي السلطنة. وتنقسم المحافظات إلى ٦١ ولاية. ومسقط هي العاصمة السياسية والتجارية. وتشمل المدن الأخرى الرئيسية صلالة وصحار وصور ونزوى وخصب. وتمثل اللغة العربية اللغة الوطنية والرسمية، ولكن استخدام اللغة الإنجليزية منتشر، خصوصاً في المعاملات التجارية.

وإن التركيز الاقتصادي الحالي للسلطنة هو للتخطيط البعيد الأمد. فالسلطنة حالياً في خطة تنميتها الاستراتيجية الخمسية التاسعة، والتي تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠م، ومنذ عام ١٩٩٦م، وقد تم تصميم خطط الخمس سنوات لتحقيق «رؤية ٢٠٢٠» (والتي تم تبنيها في يونيو ١٩٩٥م)، وهي خطة الاستراتيجية الاقتصادية الحكومية والتي وضعت الخطوط الرئيسية لهدف السلطنة طويل الأمد للتنمية الاقتصادي، بعيداً عن الدعتماد على الهيدروكربونات وتجاه تنمية قطاع العمال من بين استراتيجيات أخرى. ووفقاً للتقرير مجموعة أكسفورد للأعمال التجارية، فإن خطة التنمية الخمسية التاسعة تتطلع لتوجه متواصل تجاه التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية لعدة قطاعات إنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة. وكذلك من المخطط له التنفيذ الجاري لمشاريع البنية الأساسية الكبرى للبلاد ذات الأولوية مثل الطريق السريع بالباطنة، ومشاريع المطارات، وشبكة السكك الحديدية، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتحديث الموانئ البحرية الرئيسية ومشروع خزان بواسطة شركة النفط البريطانية.

التصنيف

أحدث تصنيف سيادي أُسند للسلطنة من قبل موديز هو **Baa** (نظرة مستقرة) ومن قبل ستاندرد آند بورز هو **BB+** (نظرة سلبية) ومن قبل فيتش (نظرة سلبية).

استشراف الاقتصاد العماني

(المصدر: تقارير البنك المركزي العماني السنوية)

سجلت السلطنة نمواً شاملًّا قوياً حقيقياً بنسبة ٥٪ خلال العقد المنصرم قبل التدني الملحوظ في أسعار النفط. وتابع الرؤية ٢٠٢٠ خطط التنمية الخمسية المتعاقبة استراتيجية التنويع الاقتصادي، ودوراً أكبر للقطاع الخاص، وتحسين مناخ العمل التجاري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلخ. وعبر السنوات، طبقت حكومة سلطنة عمان سياسات اقتصادية سلية نجم عنها نمواً قوياً، وتضخماً معتدلاً ونظاماً مالياً مستقراً.

وقد حول الانخفاض الحاد في سعر النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤م الأرصدة المالية والخارجية إلى عجزين ضخمين. ومن أجل احتواء الموارد المالية ضمن حدود قابلة للإدارة، فقد طبقت السلطات تعديلات مالية من خلال خفض الإنفاق وزيادة مصادر الدخل غير النفطية وإجراء إصلاحات في الإنفاقات المالية. وإن توقع أن يطوي انخفاض سعر النفط ليرتّب تنفيذ خطط طوارئ بمزيد من قيد الإنفاق وتدابير في موارد الدخل بتوسيع الدخل من الموارد غير النفطية، مع وضع أولويات في الإنفاق الرأسمالي، بتخفيف النفقات الجارية وتعزيز رسوم المستخدمين. ومن ناحية أخرى، فإن المكاسب من التعافي السريع في أسعار النفط العالمية سيتمثل فرصة لمزيد من الوفر المالي بما يسهل قابلة التقوية المالية خلال الأمد المتوسط. وبالنظر لتعزيز الدخل من موارد غير هيدروكربونية، فقد تم التخطيط لتدابير مالية إضافية. ومن المتوقع زيادة ضريبة دخل الشركات قريباً وإدخال ضريبة القيمة المضافة. وتوجد آليات على شكل لجان عالية المستوى بمشاركة وزارة المالية والمجلس الأعلى للتخطيط، والبنك المركزي العماني وصندوق الاحتياطي العام للدولة للتنسيق عن كثب لمناقشة المسائل المتعلقة بإدارة السيولة وتمويل الدين.

وبالنظر لتمويل العجز المالي، فقد خططت الجهات المعنية باستغلال المصادر المالية، وتجميع القروض من السوق المحلي دون حشد الرصيد الدائن إلى القطاع الخاص والتوصيل للأسواق الخارجية عن طريق الكيانات السيادية الحكومية. وإن الجمع الناجح مؤخراً للدين السيادي ليؤكد الميول الاستثمارية القوية.

وتلتزم خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) تحقيق نمو اقتصادي أكبر من خلال الاستثمار المركز في خمس قطاعات، وهي الصناعة وفن السوقيات (اللوجستيات) والسياحة والثروة السمكية والتعدين. ومن المزمع أن يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في توسيع النشاط في هذه القطاعات. وقد أنسنت الحكومة والبنك المركزي العماني سياسات وبرامج لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد تبني البنك المركزي العماني موقف نقيدي ملائم لاحت النمو الاقتصادي، وتقييم السيولة الكافية حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات التنموية الحقيقة ومواصلة الالتزام بثبات العملة بالدولار، الأمر الذي خدم الاقتصاد العماني جيداً كملذ أسمى.

وقد واصل الازدهار المالي للبنوك بقوة من ناحية جودة الأصول وتغطية الاحتياطيات وكفاية رأس المال والربحية. وبالنظر لواقع أن البنوك في عُمان ذات كفاية رأسمالية وتمثل بالمواصفات التنظيمية العالمية مثل معايير بازل ٣ في رأس المال والسيولة، ولا يوجد ما يقلق بخصوص التأثير المحتمل لصافي الحصيلة على كفاية رأس المال للبنوك.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فإن الجهات المعنية تخطط لتدابير على المدى المتوسط لتعزيز المكاسب من السياحة وتقوية قطاع الصناعة وإقرار قانون الاستثمار الجديد لجذب الاستثمار الأجنبي إلى السلطنة. وسوف يتيح القانون، وهو في مرحلته الأخيرة، وضوحاً أكبر، وينص على حل النزاع ويتضمن التحكيم الدولي، وهكذا فإنه يعزز أمان الاستثمار للمستثمرين. وعلى المدى القصير فإن الاقتصاد العماني في موقف جيد لمواجهة التحديات الاقتصادية المتباينة عن انخفاض أسعار النفط.

التطورات الحديثة

(المصدر: إعلانات الحكومة)

النتائج الابتدائية المتوقعة للسلطنة للسنة المالية ٢٠١٦ . ٢٠ مقابل الموازنة

- **الدخل العام:** انخفاض دخل النفط والغاز بمبلغ ١,١ مليار ر.ع. والدخل غير النفطي بمبلغ ١٤ مليون ر.ع
- **الإنفاق العام:** بلغ مجموع الإنفاق العام مبلغ ١٢,٦٥ مليار ر.ع. مقابل الموازنة بمبلغ ١١,٩ مليار ر.ع

• العجز

- حوالي ٥٣٠ مليون ر.ع، بزيادة ٦٪ مقارنة بالموازنة
- حقق السعر المتوسط للنفط مبلغ ٣٩ دولار للبرميل مقارنة بمبلغ ٤٥ دولار للبرميل في الموازنة

• تمويل العجز:

- مجموع القروض المحلية والخارجية - ٧٦٪
- السحب من الاحتياطي - ٣٨٪

- **الدين العام:** زاد بنسبة ٣٩٪ من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠١٦ . ٢٠

الموازنة العامة للسلطنة للسنة المالية ٢٠١٧ . ٢٠

الأهداف الرئيسية للموازنة

- ضمان الاستدامة المالية للدولة
- حث النمو والحفاظ على التوظيف
- استقرار معايير المعيشة للمواطنين من خلال
- قطاعات التعليم، والصحة والضمان الاجتماعي
- التوظيف
- الخدمات الحكومية
- المساعدات الإسكانية وخطة الإسكان الاجتماعي

تقديرات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧ . ٢٠

التفاصيل	المبلغ	الملحوظات
الدخل العام	٨,٧٠ مليار ر.ع	١٨٪ أعلى من نتائج ٢٠١٦ . ٢٠
دخل النفط والغاز	٦,١١ مليار ر.ع	٧٪ من مجموع الدخل
دخل الموارد غير النفطية	٢,٥٩ مليار ر.ع	٣٪ من مجموع الدخل
الإنفاق العام	١١,٧٠ مليار ر.ع	٢٪ أقل عن ٢٠١٦ . ٢٠
نفقات الحكومة للوزارات والوحدات الحكومية	٤,٤٠ مليار ر.ع	٥٪ أقل عن ٢٠١٦ . ٢٠
نفقات التنمية	١,٢٠ مليار ر.ع	
نفقات الأمن والدفاع	٣,٣٤ مليار ر.ع	٥٪ أقل عن ٢٠١٦ . ٢٠
نفقات إنتاج النفط والغاز	١,٨٢ مليار ر.ع	٢٪ أكثر عن ٢٠١٦ . ٢٠
الإعانات (الدعم)	٣٩٥ مليون ر.ع	مثلاً ٢٠١٦ . ٢٠
نفقات أخرى	٤,٥٠ مليون ر.ع	٦٩٪ أكثر عن ٢٠١٦ . ٢٠ (بسبب ارتفاع تكاليف الفوائد)
العجز	٣٠ مليار ر.ع	٣٥٪ من مجموع الدخل
تمويل العجز	٢,٥٠ مليار ر.ع - قروض خارجية ومحالية .٥٠ مليار ر.ع - السحب من الاحتياطي	١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي
٢٤٪ من العجز		

التعزيز المالي والتدابير المالية المختلفة لمواجهة عجز الموازنة

• إعادة تنشيط موارد الدخل غير النفطية

- تعديل قانون ضريبة الدخل
- إدخال ضريبة اختيارية، اتفاقاً مع دول مجلس التعاون الخليجي، على بعض السلع المعينة مثل التبغ والكحول وغيرها
- تعديل رسوم تراخيص جلب العمالة الوافدة
- تعديل بعض رسوم الخدمات المدنية التي تقدمها شرطة عمان السلطانية
- قيد الاعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات المؤسسات
- تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب، وتفعيل تدابير الرقابة والمتابعة
- تعديل القواعد والتنظيمات المتعلقة بإعفاءات الرسوم الجمركية
- تطبيق التعرفات المعدلة للكهرباء بالنسبة لكتار المستهلكين التجاريين
- تعديل تنظيمات تخصيص الأراضي
- تطبيق الرسوم المعايرة للخدمات البلدية
- تعديل رسوم بعض الخدمات التي تقدمها الوزارات والوحدات الحكومية

• ترشيد الإنفاق العام

- الأولوية للمشاريع الضرورية التي تخدم الاقتصاد والأهداف الاجتماعية
- تأجيل تنفيذ المشاريع غير الضرورية
- تأجيل شراء واستبدال المركبات والمعدات الحكومية، علوجة على التحكم وضبط النفقات الرأسمالية
- إيقاف توسيع الهياكل التنظيمية للوزارات (مثل خلق الأقسام والدوائر)
- التأيد على الكفاءة الاقتصادية في تقديم الخدمات والسلع العامة
- تأكيد أهمية تطبيق الحكومة السليمة للشركات
- مراجعة وترشيد الدعم والإعانات الحكومية
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص
- بيع/ خصخصة أصول حكومية مختارة
- الالتزام بالمخصصات المعتمدة للوزارات والوحدات الحكومية

• التخطيط والانضباط المالي

- تطوير وحدة الاقتصاد الكلي المؤسس في وزارة المالية لتمكينه من إقامة قاعدة بيانات للإحصائيات المالية الحكومية وبناء نموذج مالي للتمويل العام
- مواصلة مراحل التحديث لنظام معلومات الإدارة المالية للحكومة والانتقال من الحسابات المبنية على النقد إلى حسابات الاستحقاق
- بدء تطبيق موازنة البرنامج والأداء في السنة المالية ٢٠١٧ .٢ إلى ٤ وزارات - وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة ووزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية
- تحسين أداء الاستثمارات الحكومية بتأسيس شركة قابضة في كل قطاع
- إصدار إصدار جديد للمسننات الأساسية للإنشاء وأعمال الهندسة المدنية بناء على نماذج المعيارية الجديدة للعقود والصادرة من الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين
- إنشاء وحدة يعهد لها إدارة الدين الحكومي في وزارة المالية
- تحسين آليات إدارة النقد في المديرية العامة للخزانة والحسابات
- مواصلة مراقبة الأداء المالي للموازنة واتخاذ التدابير اللازمة للتوصيل إلى توازن بحلول عام ٢٠٢٣م
- السعي الحثيث لتحسين التصنيف الائتماني السيادي للسلطنة

الفصل التاسع: نبذة عن القطاع والإطار التنظيمي

نبذة عن القطاع البنكي في السلطنة

يتتألف قطاع الخدمات المالية في السلطنة من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة (مثل بنك الإسكان العماني)، والبنوك والنوافذ الإسلامية، وشركات التمويل والتأجير غير البنكية، وشركات الصرافية النقدية. وكما بتاريخ ٢٠١٦م، يوجد ١٦ بنكاً تجارياً في السلطنة، منها ٧ منشأة محلياً و٩ عبارة عن فروع لبنوك أجنبية. وتتمثل البنوك التجارية المحلية التقليدية في البنك، وبنك مسقط ش.م.ع.ع والبنك الوطني العماني ش.م.ع.ع، وبنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع.ع، وبنك عمان العربي ش.م.ع.م، وبنك ظفار ش.م.ع.ع، والبنك الأهلي ش.م.ع.ع.

ويشمل النظام البنكي العماني بنكين حكوميين متخصصين هما بنك الإسكان العماني وبنك التنمية العماني، والذين أسسهما الحكومة لتقديم تمويل طويل الأجل للمواطنين أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، وكذلك تقديم القروض لمشاريع التنمية، بما فيها الزراعة والثروة السمكية والمواشي والسياحة والحرف اليدوية. وتكون أسعار الفوائد على القروض التي يمنها هذان البنكان المتخصصان مدعومة من قبل الحكومة.

هذا، ومن البارز في هذا القطاع وجود مجموعة من ست شركات تأجير، وهي شركات غير بنكية لتقديم خدمات التمويل. وتنظم شركات التأجير من قبل البنك المركزي العماني وتعمل في عمليات التأجير والشراء بالتأجير وعملة الديون والتمويل المماثل على أساس الأصول في عُمان. وجوهر أعمال شركة التأجير في عُمان هو تمويل شراء المركبات وأصول أخرى، وبصفة رئيسية من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، علاوة على عمليات التجزئة والشركات.

الخدمات البنكية الإسلامية

في ديسمبر ٢٠١٢م، تم تعديل القانون المصرفي العماني بالمرسوم السلطاني ٢٠١٢/٦٩ (ال الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢م) للسماح للبنك المركزي العماني بترخيص قيام البنوك في عُمان بالأعمال البنكية الإسلامية من خلال إما بنوك إسلامية متكاملة أو نوافذ تابعة للبنوك التقليدية. وكانت عُمان هي آخر الدول الخليجية في إدخال الأعمال البنكية الإسلامية.

وكان الهدف من إدخال الأعمال البنكية الإسلامية في عُمان هو تنويع وتوسيع المنتجات البنكية المتوفرة لعملاء التجئة والشركات. وإلى جانب تعديل القانون المصرفي، تم إصدار الإطار التنظيمي للأعمال البنكية الإسلامية لتقديم الإرشاد المفصل الشامل حول جميع جوانب الأعمال البنكية الإسلامية. فعلى سبيل المثال، فإن الإطار التنظيمي للأعمال البنكية الإسلامية يضع متطلبات الحصول على ترخيص تقديم الأعمال البنكية الإسلامية من البنك المركزي العماني، ومختلف المعايير المحاسبية والتقريرية والتي يرخص للبنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي العماني والمطلوبة للامتثال بها إضافة إلى الدور الإشرافي للبنك المركزي العماني فيما يتعلق بمختلف ممارسات الأعمال البنكية الإسلامية ومنتجاتها.

وإن إدخال الأعمال البنكية الإسلامية للسلطنة أضاف عدداً من الداخلين الجدد إلى النظام البنكي معززاً بذلك البيئة التنافسية من ناحية الكفاءة والإبداع وكذلك تزويد العملاء بمنفعة الدخيار بين منتجات الخدمات البنكية التقليدية والإسلامية. وكما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م، كان هناك بنك إسلاميان تم تأسيسهما محلياً، وهما، بنك نزو ش.م.ع، وبنك العز الإسلامي ش.م.ع. وبدأ بنك نزو ش.م.ع. ع عملياته في ديسمبر ٢٠١٣م وبدأ بنك العز الإسلامي ش.م.ع. ع عملياته مع نهاية عام ٢٠١٣م. وقامت مجموعة من البنوك التقليدية، ومنها البنك وبنك مسقط ش.م.ع. ع والبنك الوطني العماني ش.م.ع. ع وبنك ظفار ش.م.ع. ع، بإنشاء نوافذ للأعمال البنكية الإسلامية.

البنوك الدولية

يلزم قانون استثمار رأس المال الأجنبي (والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩٩٤/١، وتعديلاته) أن الشركات الأجنبية لا يمكنها أخذ حصة أكثر من ٧٪ في شركة مؤسسة محلياً. ويتم حالياً صياغة قانون استثمار رأس المال الأجنبي الجديد من قبل وزارة التجارة والصناعة (بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي)، من بين أمور أخرى، للسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٪ في الشركات المؤسسة في عُمان. ولا توجد مؤشرات متى سيتم إصدار القانون الجديد. ويسمح بالتشغيل المحلي من خلال فروع أجنبية بنسبة ١٠٪ (مع مراعاة استيفاء شروط معينة) في قطاعات كثيرة، بما فيها قطاع الأعمال البنكية. وتشمل البنوك الأجنبية التي تعمل من خلال فروعها ستاندارد تشارترد بنك، وحبيب بنك، وبنك مللي إيران، وبنك صادرات إيران، وبنك برودا، وستيت بنك أوف إنديا، وبنك أبوظبي الوطني، وبنك بيروت، وبنك قطر الوطني.

تنظيم البنوك في عُمان البنك المركزي العماني

تم تأسيس البنك المركزي العماني عام ١٩٧٤م. ويتصدر البنك المركزي بمثابة وكالة الإيداع للحكومة وهو مسؤول عن تنظيم والإشراف على البنوك التجارية في عُمان، والبنوك المتخصصة وشركات التمويل والتأجير. ويتم كذلك تنظيم شركات أكثر للصرافات من قبل البنك المركزي. وضمن مسؤولياته الأخرى، فإن البنك المركزي مسؤول عن أداء المدفوعات المسبقة للحكومة فيما يتعلق بالحالات القصورية المؤقتة في الدخل الجاري ويقوم بإدارة القروض نيابة عن الحكومة. علاوة على ذلك، فإن البنك المركزي مسؤول عن قبول الواءات من البنوك العاملة بالسلطنة والبنوك المركبة الأجنبية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، يقبل البنك المركزي نوعين من الواءات من البنوك التجارية، وهي الواءات المطلوبة بالقانون المصرفي والواءات الطوعية. وإن البنك المركزي مسؤول عن تقديم الدائتمان للبنوك المحلية والاستغلال في أنشطة استثمارية من خلال الاتجار في منتجات استثمارية. علاوة على ذلك، يتصرف البنك المركزي كدار تصفية لجميع البنوك العاملة في عُمان وهو مسؤول عن إصدار العملة الوطنية والإشراف على تدويرها وقيمتها.

وتخضع البنوك العمانية للقانون المصرفي، والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/١، وتعديلاته، وتنظيمات الأعمال البنكية الصادر من قبل البنك المركزي العماني. ومطلوب من البنوك الامتثال (من جملة قوانين أخرى ذات التطبيقات العامة) بقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٧٤/٤ (وتعديلاته)، والقانون التجاري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٠/٥٠ (وتعديلاته)، وقانون العمل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٢٠٣٥ (وتعديلاته)، وقانون سوق رأس المال الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧٨ (وتعديلاته)، وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩١/٧٦ (وتعديلاته).

قوانين وتنظيمات الأعمال البنكية

تم تنفيذ عدة مبادرات تنظيمية وإشرافية من قبل البنك المركزي العماني لتطوير نظام بنكي سليم وتنافسي. وقد كان جلب تضمين مالي أكبر، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر السلبية، وتوسيع القيم المترتبة، هو جوهر التوجيهات التنظيمية والإشرافية التي صدرت مؤخراً من قبل البنك المركزي العماني. وفيما يلي ملخص للقوانين والتنظيمات العمانية الرئيسية للأعمال البنكية:

متطلبات رأس المال

متابعةً لتعيم البنك المركزي بـ ١٩٠١ الصادرة بتاريخ ٩ إبريل ٢٠٢٢، يكون الحد الأدنى لمتطلب رأس المال مبلغ ١٠٠ مليون ر.ع مطلوب لتأسيس بنك تجاري محلية جديدة وحد أدنى لمتطلب رأس المال مبلغ ٢٠ مليون ر.ع مطلوب لتأسيس بنك أجنبى في السلطنة. ومطلوب من البنوك القائمة (مثل البنك) الوفاء بهذا المتطلب تدريجياً.

الكافية الرأسمالية

أصدر البنك المركزي ورقيتي مفاهيم مرتبطة بتطبيق بازل ٣ في عُمان في نوفمبر ٢٠١٣م. وتقدم ورقة المفاهيم خطوطاً إرشادية حول رأس المال التنظيمي ومتطلبات الإفصاح بموجب بازل ٣. وتركز الخطوط الإرشادية كذلك أهمية تأمين البنك من التعرض للمخاطر بدعمه بملغ كافي من رأس المال على الجودة والذي يمتص الخسائر على أساس مشروع مستمر.

وتطلب الإرشادات الصادرة من البنك المركزي من البنوك العاملة في عُمان أن يكون لديها الأصول المثلثة بالمخاطر. وينبغي الحفاظ على رأس المال حقوق المساهمين من الشريحة الأولى بمستوى حد أدنى لا يقل عن ٧٪، ورأس المال من الشريحة الأولى بمستوى حد أدنى لا يقل عن ٩٪ من الأصول المثلثة بالمخاطر، وذلك اعتباراً من تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م، علاوةً على ما سبق، وبدءاً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٤م، يجب تحقيق مصد المحفظة على رأس المال بمعدل ٢٥٪ من الأصول المثلثة بالمخاطر، مؤلماً من رأس المال شريحة أولى لحقوق المساهمين المشتركة خلال أربع سنوات وفي أربع زيادات متساوية بنسبة ٦٢٥٪ لكل منها.

إن نسبة صافي التمويل المستقر مع نسبة تغطية السيولة يمثلان الإصلاح الرئيسي المقترن من قبل لجنة بازل لتوسيع قطاع بنكي أكثر مرونة. وتتطلب نسبة صافي التمويل المستقر من البنوك الحفاظ على هيكل تمويل مستقر فيما يتعلق بتركيبة أصولها والأنشطة الخارجية عن ورقة ميزانيتها. إن نسبة صافي التمويل المستقر تحد من المبالغة في الاتكال على تمويل الحملة قصير الأجل ويسعى على تحسين التقييم لمخاطر التمويل عبر كل البنود في وخارج ورقة الميزانية، ويعزز استقرار التمويل.

وقد أدخل البنك المركزي إطار تصرف تصديقي فوري عام ٥٠٠، الأمر الذي يجعل البنك ملزماً باتخاذ تصرفات تصديقية إذا انخفضت نسبة كافية مجموع رأس المال أدنى من مستوى معين. وتتألف التصرفات التصديقية من تصرفات إلزامية وخيارية تقديرية تطبق على كل نقطة محدثة وضعها البنك المركزي. وحالياً يتم إحداث إطار التصرف التصديقي الفوري إذا انخفض مجموع نسبة كافية رأس المال لأقل من ١٣٪.

وسيتم تمديد السندات الصادرة بما يفيض على حدود بازل ٣ للإقرار في مراحل بحلول ٣١ ديسمبر ٢٢٠٢م. وتعزز نسبة تغطية السيولة بتعريف لجنة بازل المرونة قصيرة الأجل لهيكل مخاطر السيولة للبنوك وذلك بضمان أن يكون لديها أصول ذات سيولة عالية الجودة لمواجهة سيناريو ذي ضغط كبير قد يدوم ثلاثين يوماً تقويمياً. واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦م، فإن نسبة تغطية السيولة المعيارية قد وضعت بحد أدنى ٧٪ في السلطنة. وسوف تزيد النسبة بمعدل ١٪ كل سنة حتى تصل إلى ١٩٪ سنة ٢٠٢٣م.

نسبة الإقرارات

طبقاً لتعيم البنك المركزي بـ ١٩٠١ الصادرة بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨م، لا يسمح لبنك مرخص في عُمان أن يقرض (سواء بالقروض أو الحسوم أو المبالغ المقدمة أو السحبوات على المكشوف وسواء مضمونة أو غير مضمونة) عندما يتجاوز الإقرارات في مجموعه نسبة ٧٥٪ من ودائع البنك. وتقرر ودائع البنك بأنه مجموع ودائع الطلب لدى البنك وودائع التوفير والودائع الموقوتة وحسابات الهايمش وصافي المبالغ المستحقة للمكتب الرئيسي أو فروع البنك في الخارج، وصافي المبلغ المستحق لبنوك أخرى في الخارج والأموال الرأسمالية.

الاحتياطيات مقابل الودائع

وفقاً للمادة ٦٢ من القانون المعماري، يطلب من جميع البنوك العاملة في عُمان الحفاظ على وديعة لدى البنك المركزي، بمبلغ، عندما يضاف إلى إجمالي مبلغ العملة، الأجنبية والمحلية، التي يمسكها ذلك البنك. يكون:

- ليس أكثر من ٤٪ من المبلغ اليومي الكلي لكل ودائع الطلب والتوفير التي أجريت لدى البنك داخل عُمان؛ و
- ليس أكثر من ٣٪ من المبلغ اليومي الكلي لجميع الودائع الثابتة لدى ذلك البنك داخل عُمان.

ووفقاً لتعيم البنك المركزي رقم بـ ١٩٠٥ الصادرة بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨م، فإن النسبة المئوية لمجموع مبلغ الاحتياطيات مقابل الودائع الثابتة والتوفير والطلب هي ٥٪.

حدود الإقراض

من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، أصدر البنك المركزي عدد من الحدود والقواعد بهدف الحد من الخسائر المحتملة والناشئة عن التركيز المفرط لمخاطر الائتمان:

القروض إلى مفترض واحد: طبقاً للمادة ٦٨(ب) من القانون المغربي، فإن مجموع الالتزام المباشر أو الطارئ لأي بنك مرخص من قبل أي مفترض، باستثناء الحكومة، يتعين ألا يتجاوز ١٥٪ من مجموع صافي قيمة ذلك البنك المرخص. وتعتبر المادة ٥ من القانون المغربي صافي القيمة بأنه إجمالي مبلغ الائتمان ناقص الالتزامات كل منها داخل أو خارج السلطنة، غير رأس المال والفائض، الخاص بالبنك المرخص.

الإقراض إلى غير مقيمين: وفقاً لتعيمم البنك المركزي ب.م. ١١٢ الصادر بتاريخ ٣١ مارس ١٤٢٠م، فإن البنك العامل في عُمان يجب ألا يقرض:

• أكثر من ٢٥٪ من صافي قيمته المحلية إلى مفترض غير مقيم وأطرافه ذات العلاقة. ويعرف صافي القيمة المحلية للبنك المرخص بأنه مجموع رأس المال التنظيمي ناقص الاستثمارات الاستثنائية بموجب المادة ٦٥(هـ) من القانون المغربي وناقص رأس المال المخصص للفروع الخارجية، والمؤسسات الشقيقة والفرعية والمفروض خصمهما من رأس المال وفقاً لتوجيهات البنك المركزي المحددة.

• أكثر من ٢٪ من صافي قيمته المحلية في الإجمالي بالنسبة لجميع المفترضين المقيمين (غير البنوك) وأطرافهم ذات العلاقة، ٩

• أكثر من ٣٪ من صافي قيمته المحلية في الإجمالي إلى جميع المفترضين غير المقيمين (بما فيهم البنوك) وأطرافهم ذات العلاقة. هذا، وأي تعرض مفرد للائتمان بمبلغ ٥ مليون دولار أمريكي أو أكثر لمفترض غير مقيم باستثناء البنك غير المقيم لـ يمكن إجراؤه إلا من خلال اتحاد.

• وقد أصدرت التعليمات للبنوك كذلك عام ١٤٢٣ باتخاذ التدابير الفعالة بالنسبة لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية بأن تعين هوية العملاء المستهدفين والحصول على إذنهم للقيام بالإفصاح الضروري.

• القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: في مسعى لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، قامت الحكومة والبنك المركزي باتخاذ التدابير لتشجيع أصحاب الأعمال المتوجهين. وعلى وجه الخصوص، فقد قام البنك المركزي بتوجيه البنك بتبني سياسة إقراض حرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق حد أدنى ٥٪ من مجموع المخصصات الائتمانية الخاصة بها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. وتعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- مشاريع صغيرة جداً والتي تضم من موظفين واحد إلى ٥ موظفين وعوائد سنوية تقل عن ١٠٪ ر.ع؛

- مشاريع صغيرة تضم من ٦ إلى ٢٥ موظفاً وعوائد سنوية ما بين ١٠٪ إلى ١٣٪ ر.ع؛ ٩

- مشاريع متوسطة، تضم من ٢٦ إلى ٩٩ موظفاً وعوائد سنوية ما بين ١٣٪ إلى ١٧٪ ر.ع.

القروض للأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا: طبقاً للمادة ٦٨ (ب) من القانون المغربي، يتعين ألا يتجاوز مجموع الالتزام المباشر أو الطارئ لأي بنك مرخص من قبل أي عضو في الإدارة العليا للبنك المرخص وأية أطراف ذات علاقة. ١٪ من صافي قيمة ذلك البنك. ويتعين ألا يتجاوز إجمالي الإقراض إلى أعضاء الإدارة العليا وأية أطراف ذات علاقة ٣٥٪ من مبلغ صافي قيمة البنك المرخص.

إضافة إلى فرض حد على إجمالي الإقراض إلى أعضاء المجلس والإدارة العليا، يتطلب البنك المركزي عزل أعضاء الإدارة العليا الذين لديهم قروض مشكوك فيها أو مصنفة لدى البنك.

القروض المضمونة بالعقار: وفقاً للمادة ٦٨ (هـ) من القانون المغربي، لا يسمى للبنك العامل في السلطنة بتقديم أي قرض مضمون بعقار عندما تكون مجموع قيمة العقار التي يمسكها البنك، أو إجمالي مبلغ القروض المستحقة مقابل العقار المم夙وك، أيهما أقل، يتجاوز ٦٪ من صافي قيمة البنك داخل السلطنة أو ٦٪ من مجموع الودائع الموقوتة أو ودائع التوفير، باستثناء الحكومة، والودائع بين البنك، وخاصة بذلك البنك، أيهما أعلى.

سقف القروض الشخصية وقروض الإسكان: طبقاً لتعيمم البنك المركزي رقم ب.م. ١١.٩ الصادر بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٣م وعلى ضوء ارتفاع ديون القروض الشخصية، تم تخفيض السقف المفروض على إجمالي القروض الشخصية التي يمكن للبنوك تقديمها من ٤٪ إلى ٣٥٪ من مجموع الائتمان وذلك اعتباراً من ٣ يونيو ٢٠١٤م. ويستمر سقف القروض الإسكانية عند نسبة ١٥٪ من مجموع الائتمان.

مكتب رصيد البنك والإحصائيات

وفقاً لتنظيم البنك المركزي ب.م. ١١٩/٥٣، تبني مجلس محافظي البنك المركزي مكتب رصيد البنك والإحصائيات. وهو مكتب مركزي للإحصائيات يعني به البنك المركزي. ومن بين أشياء أخرى، فإن وظيفة المكتب الرئيسية هو جمع وإعداد المعلومات المالية حول المفترضين والضامنين وحملة الحسابات الحاليين والمحتملين وكذلك الاتساع المقابلة المرتبطة للبنك المرخصة. ويكون مكتب رصيد البنك والإحصائيات مسؤولاً عن تقديم التقارير للبنوك المرخصة بهدف تسهيل العمل المرن لسوق الائتمان. ويجب على البنك وشركات التمويل العاملة في السلطنة تقرير المعلومات الائتمانية والمالية لأي مفترض حالي أو مرتقب أو ضامن أو أطراف ذات علاقة بصفة شهرية.

التخصيص لخسائر القروض

وجه البنك المركزي البنوك أن تتدبر أنظمة ملائمة لتصنيف القروض على أساس تعريف جيد لأوجه ضعف الائتمان أو يكون لديها تخصيص قوي. وطبقاً لتعيمم البنك المركزي رقم ب.م. ٩٧ الصادر بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٤٠٢٠، ينبغي تصنيف القروض غير المؤدية إما معيارية أو ذكر خاص أو دون المعيارية أو مشكوك فيها أو خاسرة بناء على عدد أيام التي أصبح الرصيد الائتماني مستحقاً.

وينص تعليم البنك المركزي أن أية تسوية مقتربة لأقل من القيمة الكاملة للدين المتأخر لأعضاء المجلس أو الإدارة تتطلب موافقة مسبقة للبنك المركزي. وتصنف القروض المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً بأنها غير مؤدية. ومن هذه القروض، يتعين على البنك تخصيص ٢٥٪ . . . ١٪ مقابل القروض المصنفة بأنها دون المعيارية والمشكوك فيها والخاسرة، على التوالي. بالإضافة إلى المخصصات المحددة للقروض المصنفة، يطلب من البنك تكوين مخصصات خسائر الديون العامة، وبحد أدنى ١٪ من قروضها المصنفة كمعيارية وذكر خاص. هذا، ويجب على البنك العاملة بالسلطنة الحفاظ على حد أدنى من مخصص الخسارة العامة بنسبة ٢٪ للقروض الشخصية المصنفة بفئة المعيارية والذكر الخاص.

خطة تأمين ودائع البنك

عملة بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٥/٩ وتعديلاته، تم إنشاء خطة تأمين ودائع البنك من قبل البنك المركزي. وتمثل أهداف إنشاء الخطة في تقديم تغطية تأمينية شاملة للودائع، والمحافظة على ثقة الجمهور في السلامة المالية للنظام البنكي ومساعدة البنك في الصعوبات المالية. ويتم حماية الودائع التي يضعها الشخص الطبيعي أو الاعتباري لدى أي بنك عامل في السلطنة بواسطة الخطة إلى حد مبلغ ٢٠ ر.ع أو ٧٥٪ من صافي الودائع أيهما أقل. وتشمل الودائع التي تغطيها الخطة ودائع التوفير والجارية والموقتة والموقتوة، وودائع الحكومة وأية ودائع أخرى ذات نفس الطبيعة.

ويطلب من البنك في السلطنة التسجيل في الخطة ودفع مبلغ قسط تأمين سنوي بنسبة ٥٪ من متوسط الودائع السنوية إلى البنك المركزي لدعم الخطة.

سقف للقروض والفوائد

نتيجة لارتفاع مستوى دين القروض الفردية، فرض البنك المركزي سقف كمي إجمالي على القروض الشخصية وقروض الإسكان. تم تغطية نسبة خدمة الدين عند ٥٪ من صافي إيرادات الراتب على القروض الشخصية و ٦٪ على قروض الإسكان. هذا، ولد يسمح للبنوك في عمان إلا تقديم القروض الشخصية (غير قروض الإسكان) بعد ٢٤ شهراً من إجراء ناجح لفرض قائم أو بعد سداد ٥٪ من قرض قائم.

وعلى ضوء الانخفاض الدولي في معدلات الفوائد، قرر البنك المركزي تخفيض سقف نسبة الفوائد على القروض الشخصية وقروض الإسكان من ٧٪ إلى ٦٪ اعتباراً من أكتوبر ٢٠٢٣م. ويطلب البنك المركزي من البنك في السلطنة معاملة سقف نسبة ٦٪ كحد أقصى وليس بمثابة استحقاق. وتشجع البنك في عمان على تقديم معدلات تنافسية اتساقاً مع قوى السوق العالمية وضمان تدفق الدائمة لكل القطاعات بما فيها الزراعة والصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

سقف عدم ملاءمة استحقاق الدين

وفقاً لتعليم البنك المركزي بـ ٩٥٥ الصادر بتاريخ ٧ مايو ٢٠٢٣، لا يمكن أن تتجاوز الفجوات التراكمية في الريال العماني والدولار الأمريكي والعملات الأخرى نسبة ١٥٪ من التزامات البنك التراكمية في كل من المجموعات الزمنية المخصصة الخمس (أحد شهر واحد، ١-٣ أشهر، ٦-٩ أشهر، ٩-١٢ شهر، ١٢-١٥ شهر). ويمكن للبنوك أن تحدد حدودها الخاصة حول حالات عدم الملاءمة بالنسبة للمجموعات الزمنية التي تتجاوز فترة سنة واحدة.

معايير الاستثمار

تضع المادة ٦٥ من القانون المغربي الصالحيات العامة بالنسبة للائتمان والاستثمار للبنوك كال التالي. فيمكن للبنك المحلي:

- شراء أو بيع أو تفاؤض على: بنود وسندات، وأوراق سندات خزانة والسنادات الحكومية، وأوراق مالية خطية مضمونة من قبل الحكومة والأصول الملموسة وغير الملموسة. ووفقاً لتعليم البنك المركزي رقم بـ ٩٣٨ الصادر بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢٣م، فيجب ألا يتتجاوز مجموع إجمالي قيمة استثمارات البنك في سندات التنمية الحكومية نسبة ٣٪ من قيمة البنك،
- استلام بعد الإيداع أو لحفظ الأموال والأوراق المالية والأوراق من أي نوع أو أية ملكية شخصية أخرى،
- فتح الحسابات لدى البنك المركزي واستغلال البنك المركزي كدار تصفية،
- فتح الحسابات بنوك أخرى محلية أو خارجية،
- شراء والاحتفاظ وبيع لحسابه الخاص السنادات والأوراق والشهادات وإثباتات الالتزام لسداد المال شريطة أن لا تكون تلك الالتزامات في تحالف أو إخفاق وقعت تملكتها من قبل البنك وأن تكون القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات لا تتجاوز ١٪ من صافي قيمة البنك وأن لا يتتجاوز أي استثمار في أوراق مالية محددة نسبة ٥٪ من صافي قيمة البنك. وينبغي ألا تتجاوز الاستثمارات في شركات تقع خارج السلطنة نسبة ٢٥٪ من سقف الـ ١٪ المذكور أعلاه،
- شراء والاحتفاظ وبيع لحسابه الخاص الأوراق المالية التي تصدرها أو تضمنها الحكومة أو أية حكومة أجنبية على أن تكون تلك الأوراق المالية متداولة عموماً ولها فترة استحقاق لا تزيد عن ٩٠ يوماً. وينبغي ألا يتتجاوز الاستثمار في الأسهوم والأوراق المالية إذا كانت الشركة مؤسسة من قبل الحكومة نسبة ٥٪ من صافي قيمة البنك،
- شراء والاحتفاظ وبيع لحسابه الخاص أسهم وأوراق مالية خاصة بالشركات تقع بالسلطنة وخارجها على أن يكون هذا الاستثمار، إن تم في شركات ذات علاقة أو في بنوك أخرى مرخصة، قد تم اعتماده من قبل البنك المركزي، وأن لا يتتجاوز ذلك الاستثمار في الورقة المالية المحددة نسبة ٥٪ من أسهم تلك الشركة وأن لا تتعدي جميع هذه الاستثمارات من قبل البنك نسبة ٢٪ من صافي قيمة البنك. هذا، وينبغي ألا يتتجاوز الاستثمار في شركات خارج السلطنة نسبة ٢٥٪ من السقف بنسبة ٢٪ المذكور أعلاه،
- شراء والاحتفاظ وبيع لحسابه الخاص عملات أجنبية أو أصول نقدية أخرى على شكل نقد أو سبيكة أو ذهب أو أي معدن آخر يستغل كأصول نقدية.

ويطلب من البنك العاملة بالسلطنة أن تلتزم بضريمة بقيود الاستثمار الواردة في المادة ٦٥ من القانون المغربي. ويتوقع البنك المركزي من البنك أن تكون محافظة بشكل معقول في قرارات الاستثمار وبموازنة أية مخاطر مرتبطة بذلك الاستثمار بتصوره ملائمة. علامة على ذلك، يقوم البنك المركزي بتوجيه البنك بتطبيق سياسة استثمار شاملة باعتماد مجلس إدارة البنك وتقديم هذه السياسة إلى البنك المركزي.

تداول الصرف الأجنبي

إتياعاً لتعيم البنك المركزي بـ م ٤٣٤ تاريخ ١٩٨٢ مارس، يسمح للبنوك بأخذ المواقف الكلية للصرف الأجنبي، والمعرفة بأنها إيجابي مواقف فوق المشتري وفوق المباع، لحد ٤٪ من رأس المال البنك واحتياطياته في السلطنة. ويطبق الحد على جميع العملات الأجنبية دون استثناء. ويطلب من البنوك في عمان تقديم البيانات إلى البنك المركزي والتي تظهر مواقفها بالنسبة للعملات الأجنبية بصفة شهرية. ولا يسمح للبنوك المتخصصة وشركات التأجير بأخذ مواقف في الصرف الأجنبي.

ضبط الصرف وأسعار الصرف الأجنبي

البنك المركزي مسؤول عن سعر الصرف العماني وعن السياسة النقدية. ومنذ عام ١٩٨٦ تم الحفاظ على سعر صرف مستقر بين الريال العماني والدولار الأمريكي من خلال تثبيت الريال العماني بالدولار الأمريكي (١٢٦.٨ دolar أمريكي). ولا توجد ضوابط للصرف (غير ما يرتبط بالعملة الإسرائيلية) ويمكن لرأس المال أن ينتقل بحرية من وإلى عمان.

متطلبات أخرى للقانون المصرفى

فرض القانون المصرفى، من بين أشياء أخرى، المتطلبات التالية:

التقارير المنتظمة: طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المصرفى، يجب على كل بنك مرخص أن يقدم للبنك المركزي التقرير السنوى المدقق على يد مراقبى حسابات مستقلون، وتقارير مرحلية معينة وتقارير شهرية حسب الموصوف من وقت لآخر بتنظيمات البنك المركزي. ويجب أن تكون هذه التقارير دقيقة ويجب أن تشمل، دون حصر، المعلومات التى تعكس الحالة المالية داخل وخارج السلطنة لذلك البنك، وأن تظهر بتفصيل أصول والتزامات البنك، مبلغ العملة المحلية والأجنبية التي يمسكها البنك ومبلغ وطبيعة واستحقاقات كل البنود والسنادات والثروات المالية والاستثمارات الأخرى التي يمتلكها أو يمسكها البنك، بحيث أن تلك المعلومات متعلقة بالقيام بالاعمال البنكية، داخل وخارج السلطنة. إضافةً لذلك، يجب على البنك المركبة تقديم نسخ من التقارير المعددة داخل عمان لتقديمها إلى الجهات البنكية التي لها السلطة عليها والتي تعكس إجمالي الوضع المالي لكل عمليات البنك المرخص.

الممتلكات العقارية والشخصية والمعاملات المؤمنة: طبقاً للمادة ٦٦ من القانون المصرفى، يمكن للبنك العامل في عُمان أن يشتري أو يمتلك أو يمسك أو يستأجر أو يؤجر أو ينقل الممتلكات العقارية والشخصية والمنقولات إليه وفاءً لديون تم التعاقد عليها سابقاً في السياق العادى للعمل البنكى، والذي أحزره في المبيعات بموجب قرارات حكم أو نتيجة لمبيعات حبس الرهن. ولكن، يجب على البنك بيع جميع الممتلكات العقارية التي أحزرها أو التي تم نقلها إليه بهذه الطرق أو التصرف بها خلال ١٢ شهراً من تاريخ حيازتها.

تعين الموظفين في القطاع البنكى: بهدف زيادة فرص العمل للعمانيين، يتطلب البنك المركزي أن يحقق كل البنك العاملة في السلطنة نسبة تعين لا تقل عن ٩٪. وبحلول ديسمبر ٢٠١٥، طلب من جميع البنوك العاملة بالسلطنة تحقيق نسبة تعين ٦٥٪ بالنسبة لإدارتها العليا. وتم زيادة هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول ديسمبر ٢٠١٦. بالنسبة للإدارة الوسطى، فيجب تحقيق نسبة ٩٪ من قبل جميع البنوك بحلول ديسمبر ٢٠١٦. ويمكن استثناء البنك الأجنبية من شرط تحقيق حصة التعين بالنسبة لرئيسها التنفيذي وأو مديرى البلد. ويطلب من جميع البنوك العاملة في عمان أن تقدم تدريباً ملائماً للموظفين العمانيين.

الفصل العاشر: نبذة حول الأعمال

المقدمة

يعتبر البنك بنك تجزئة وتجاري متكامل وقد بدأ عمله سنة ٢٠٠٧. وتركز عملياته في عُمان وهو رابع أكبر بنك في السلطنة من ناحية مجموع الأصول وهو أسرع البنوك نمواً في عُمان من ناحية مجموع الصول منذ عام ٢٠٠٧.

ويقدم قسم أعمال الجملة البنكية منتجات وخدمات لشركات كبيرة وشركات متوسطة الحجم، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحكومة والقطاع العام في عمان. وإن حجم أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة صغير نسبياً، ولكن يتم توسيعه. ويقدم البنك أيضاً خدمات استشارية لأصحاب الأعمال ويعمل عن كثب مع الدوائر الحكومية المسئولة عن تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

وقد نمى عمل البنك بالتجزئة بشكل كبير عبر السنوات، إلا أن معدل النمو قد تباطأ منذ سنة ٢٠١٤، الأمر الذي عكس قلناً عاماً بازدياد الدين الفردي في البلاد. ومنذ سنة ٢٠١٣ بدأ البنك بتقديم الخدمات البنكية الممثلة بالشريعة الإسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي.

وخلال فترة قصيرة تقدر بعشر سنوات من العمل، حقق البنك حضوراً كبيراً في السوق. وكما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، أصبحت حصة البنك بالسوق ٨,٨٪ في مجموع الأرصدة، و٩,٣٪ في الائتمان للقطاع الخاص، و٥,٨٪ في الودائع من القطاع الخاص، و٩,٥٪ في مجموع الودائع و٩,٥٪ في مجموع الأصول البنكية في السلطنة.

المكافآت والتقدير

هاز البنك عدداً من المكافآت والتقدير خلال تاريخه العملي القصير. وفيما يلي آخرها:

المؤسسة	المكافأة
مكافآت شبكة عمان	مكافأة الامتياز في العمل التجاري
مكافآت قطر لسلامة المواصلات	جائزة أفضل حملة توعية عامة
مجلة جلوبال براندز، المملكة المتحدة	أفضل مارك مالية عمان ٢٠١٤
اتحاد الإدارة والاستشارات بطرق مختلفة، فرنسا	مكافأة عين الماس للجودة والالتزام والامتياز
الاتحاد الدولي للأعمال - ومقره تكساس	جائزة قمة النجاح
أكاديمية مكافآت الامتياز العربية، لبنان	مكافأة استراتيجية عن موقع البنك على الانترنت
مكافآت شبكة عمان على الانترنت	مكافأة استراتيجية من مكافآت شبكة عمان على الانترنت
جوائز عمان المصرفية والتمويل	أفضل بنك متوسط الحجم - جائزة جودة الأصول
مجلة المالية الدولية، المملكة المتحدة	أسرع بنك نمواً في عمان ٢٠١٤
جائزة موقع السنة (على الانترنت) ٢٠١٦.م	جوائز أكاديمية بان عرب للامتياز
مجلة أيوا، عمان	أكبر خمس مشاريع كبرى في عمان (للسنة الثالثة على التوالي)
بنك جاي بي مورجان تشيس	جائزة مبشرة عبر المعالجة
سي بي آي فاينانشل، دبي	أفضل خدمة للعملاء (الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة))
مجلة جلوبال براندز - المملكة المتحدة	أفضل إدارة للنقد
مجلة جلوبال براندز - المملكة المتحدة	أفضل ماركة مالية
مجلة المالية الدولية	مكافأة أفضل بطاقة للشركات
مجلة جلوبال براندز - المملكة المتحدة	ماركة أفضل خدمة للعملاء، عمان
المتحدة للصحافة والنشر بمجلة عمان إكونوميك ريفيو	حملة الخضراء للسنة
مكافآت عمان الخضراء	
جوائز منتجات البنوك للشرق الأوسط، ٢٠١٥، دولة الإمارات العربية المتحدة	جائزة أفضل مركز اتصال
الاتحاد الدولي للأعمال التجارية (ورلدكوب)	مكافآت الأعمال التجارية (بر أواردز)
جوائز منتجات البنوك للشرق الأوسط، ٢٠١٥، دولة الإمارات العربية المتحدة	أفضل خدمة للعملاء

تشمل القوى الجوهرية المتأصلة للبنك ما يلي:

- **المساهمة الحكومية غير المباشرة الكبيرة:** إن معظم أسهم البنك مملوكة لكيانات حكومية وتشمل مستثمرين طويلي الأمد مثل صناديق التقاعد وصناديق الثروات السيادية.
- **قوة جودة الأصول:** يتمتع البنك بجودة جيدة للأصول تم بناؤها عبر السنوات مع توافق ملائم للاعتبارات التسويقية وسياسات إدارة المخاطر.
- **النمو القوي:** لقد كان البنك أحد أسرع البنوك نمواً في السلطنة من حيث مجموع الأصول منذ سنة ٢٠٠٧م. ويعكس ذلك إستراتيجيتها الأولية والتي تم تحقيقها بالتنفيذ الملائم.
- **الإدارة القوية:** يمتلك البنك فريق إدارة عليا ذا خبرة، على نطاق واسع من السوق العماني، وقد نمى الفريق بنجاح أصول البنك وريبيته بتوافق حسيف للمخاطر. ومعظم فريق الإدارة العليا للبنك يواصل خدماته للبنك حتى الآن.
- **نافذة الخدمات البنكية الإسلامية:** تم تأسيس نافذة الخدمات البنكية الإسلامية تحت اسم «صحار الإسلامي» بالامتثال التام لمتطلبات الشريعة الإسلامية وتنظيمات البنك المركزي العماني. وتقدم الخدمات البنكية الإسلامية للبنك مرونة كبيرة في السماح للعملاء باختيار نوع الخدمة البنكية التي يفضلونها.

استراتيجية العمل

بدأ البنك عملياته في شهر مارس ٢٠٠٧م. وتمثل مهمته في تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات البنكية لسكان السلطنة وأن يصبح مؤسسة مالية قوية في عمان. والبنك حالياً في المرحلة الثالثة من إستراتيجية الثلاث مراحل التي تبناها عندما بدأ العمل.

المرحلة الأولى - بناء حصة السوق

بدايةً، ركز البنك على كسب حصة السوق في القطاع البنكي العماني. وكان الهدف القيام بذلك من خلال إنماء ورقة ميزانية البنك. وقد سعى البنك لخدمة وتفاعل عملاء جدد، بالتجزئة والشركات على حد سواء، بالنظر لتحولهم إلى عملاء موالين. وتم تنفيذ هذه الإستراتيجية بتوظيف تشكيلة من كبار الموظفين ذوي الخبرة من السوق المحلي، كل منهم بخبرة لا تقل عن ١٠ سنوات في القطاع البنكي العماني. فجاء هؤلاء الموظفون مع مجموعة قائمة من الارتباطات ومعرفة عميقه بممارسات ومخاطر القطاع، وكانوا ناجحين في إنماء ورقة ميزانية البنك بسرعة. لقد تم تخفيف المخاطر المضطربة والمترتبة بهذه المرحلة بصورة كبيرة عن طريق قيد القروض إلى الكيانات الحكومية أو الكيانات المصنفة AAA في عُمان.

المرحلة الثانية - بناء حصة الأرباح

وفي المرحلة الثانية من إستراتيجيتها، حول البنك تركيزه إلى زيادة ربيته. وتم تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال زيادة السعر وتقديم خدمة أفضل وتغيير الفترات. وزاد البنك كذلك تركيزه على العملاء وقدم مستويات أعلى من الأعمال لتحسين مستوى دفءات البنك. علاوةً على ذلك، سعى البنك لضمان أن يكون رأس الماله أفضل بقليل من الكفاية، وعليه يخوض تكلفة رأس المال الفائض. ومنذ سنة ٢٠١١م، كان البنك أكثر البنوك ربحية في عُمان بناءً على القوائم المالية المنشورة. وقد حقق ذلك دون زيادة كبيرة في NPL أو تخفيف في نسب تغطيته وواصل البنك في كونه أخفض نسب NPL بين البنوك في السلطنة بناءً على القوائم المالية المنشورة.

المرحلة الثالثة - بناء حصة الحياة

تركز المرحلة الثالثة من إستراتيجية البنك على ثبيت علاقاته مع عملائه من خلال إطلاق منتجات وخدمات جديدة مصممة للوفاء بحاجات عملاء البنك.

على سبيل المثال نظام البنك للدفع في حينه على الإنترنت يقدم عملياً فرع في مكاتب عملائه من الشركات. هذا النظام الممكن شبيهاً والعمالي للأمان يتيح لعملاء البنك إيداع الشيكات، وسداد المدفوعات وتغذية التقارير من مكاتبهم. وتبين خطة البنك للقروض الذهبية عملائها بالتجزئة ضمن قروضهم بمجهورات الذهب وتتيح شهادات إيداعه للمستثمرين كسب أفضل معدلات الفوائد. وأطلق البنك كذلك نافذة إسلامية للوفاء بحاجات عاملائه الذين يرغبون الحصول على خدمات بنكية مماثلة بالشريعة الإسلامية وذلك في شهر مايو ٢٠١٣م. هذا، وقد أنشأ البنك قسم الأعمال البنكية الاستثمارية لتناول الاستثمارات وحاجات سوق المال الخاصة بعملائه. ويدير القسم أموال خاصة تركز على استثمارات الحقوق الخضراء في السلطنة.

ويركز البنك كذلك على الأعمال التجارية الحكومية المتزايدة ويشتغل مع كيانات مرتبطة بالحكومة والتي تقدم إمكانية الحصول على ودائع منخفضة التكلفة وأصول قروض ضخمة. وقد تعرف البنك على الحكومة بمثابة لاعب رئيسي في الاقتصاد العماني ويركز على وجه الخصوص على المشاريع التي تبدأها الحكومة وينفذها القطاع الخاص.

ويواصل البنك على التركيز على تحقيق فعاليات أكبر بالنظر إلى دفع الربحية في بيئه تنافسية. وقد سعت الموازنة العامة للسلطنة سنة ٢٠١٦م تخفيض النفقات بينما تستهدف حث النمو الاقتصادي من خلال التنمية المستمرة، بالإنفاق على مشاريع ذات أولوية اقتصادية واجتماعية، وتقديم الدعم الضروري لتقديم استثمارات القطاع الخاص. وتستهدف إستراتيجية البنك تعزيز النمو المتوقع لهذه القطاعات والتي من المتوقع أن تفيد كلًّا من أعماله بالتجزئة وللشركات.

وقد وضع البنك مبادرات إستراتيجية تستهدف تحسين أداء شبكة الفروع وضمان خلق نماذج خدمة مستدامة ونموذج متعدد القنوات. ويسعى البنك حثيثاً الحفاظ على عملائه الحاليين وجذب عملاء جدد، خاصةً في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويقوم البنك بشكلٍ مستمر بمراجعة ما يقدمه من منتجات وأسعار لضمان الوفاء بمتوقعات عملائه.

إن لدى البنك ستة أقسام عاملة بناءً على المنتجات والخدمات كال التالي:

- **الخدمات المصرفية بالجملة:** وبشكل أساسى القروض والودائع (بما فيها الحسابات الجارية) للشركات وعملاء التمويل التجارى،
- **الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة المصرفية):** وبشكل أساسى الودائع من عملاء التجزئة والقروض الاستهلاكية، والرسوبات على المكشوف، وبطاقات الائتمان وتحويل الأموال،
- **الاستثمارات ومجموعة المؤسسات المالية:** وبشكل أساسى الاستثمارات التملكية والعلاقات مع البنوك والشركات ومجموعة المؤسسات المالية العالمية،
- **الخزينة:** والذي يمثل وظيفة الخزينة للبنك،
- **الخدمات المصرفية الإسلامية:** والتي تمثل جميع أنشطة الأعمال المالية الإسلامية، الحسابات الجارية، حسابات استثمار غير مقيدة ومنتجات وخدمات أخرى ممثلة بالشريعة الإسلامية تقدم لعملاء الشركات والأفراد على حد سواء.
- **المكتب الرئيسي:** والذي يتضمن مجمع الموارد المعتمدة لتحويل التسعير وامتصاص المحفظة لمصروف إعادة الخسائر وضريبة الدخل.

معلومات قطاعية (خاصة بالأقسام) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م.

بألف ر.ع

المجموع	المصرفية الإسلامية	المكتب الرئيسي	الخزينة	الدستثمارات	المؤسسات المالية والحكومات	الجملة المصرفية	التجزئة المصرفية	
قائمة الدخل								
٩٠,٥٧٦	-	(٧,٣٧٤)	٤,٥٦٧	١,٣٣٤	١٠,٨١٧	٤٧,٥٦	٣٣,٦٧٢	دخل الفوائد
(٤٥,٠١٩)	-	٧,٢٣٦	(٣,٩٧٢)	(٥٦٣)	(٦,٨٩٩)	(٢٧,٤٥)	(١٤,٢٧٦)	تكلفة الفوائد
٤٠,٠٥٧	-	(١٣٨)	٥٩٥	٧٧١	٣,٩١٨	٢٠,٥١٥	١٩,٣٩٦	صافي دخل الفوائد
٢,٦٨٨	٢,٦٨٨	-	-	-	-	-	-	صافي الدخل من الخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمار
١٨,٨١٥	٥٧٤	(٣,١٢٤)	٣,٨٦٦	(١,٧٤٩)	١,٨٨٩	١٤,٤٤٣	٢,٩٥٦	دخل عمليات أخرى
٦٦,٥٦	٣,٢٦٢	(٣,٢٦٢)	٤,٤٦١	(٩٧٨)	٥,٨٧	٣٤,٩١٨	٢٢,٣٥٢	دخل العمليات
(٣٣,٥٣)	(٢,٢٧٤)	(٤٢٥)	(١,٨٨٥)	(٣٨)	(١,٤٨٨)	(٩,١٥٨)	(١٧,٤٤٣)	مصاريف العمليات
٣٣,٥٧	٩٨٨	٣,٦٨٧	٢,٥٧٦	(١,٣٥٨)	٤,٣١٩	٢٥,٧٦	٤,٩٩	
(٢,٩٧٣)	-	-	-	(٢,٩٧٣)	-	-	-	الإعاقات على الأوراق المالية المتوفرة للبيع
(٢,٧٤٣)	(٣١٥)	(٢,٤٢٨)	-	-	-	-	-	الإعاقات على أساس المحفظة
(٥,٧٣٦)	(١,١)	(٦)	-	-	-	(٢,٢٦)	(٣,٦٩٤)	الإعاقات على أساس محدد
٢٢,٠٥	٦٦٣	(٦,١٢١)	٢,٥٧٦	(٤,٣٣١)	٤,٣١٩	٢٣,٧٣٤	١,٢١٥	الأرباح/ الخسائر لكل قسم للسنة
(٢,٩٤٣)	-	(٢,٩٤٣)	-	-	-	-	-	ضريبة الدخل
١٩,١١٢	٦٦٣	(٩,٦٤)	٢,٥٧٦	(٤,٣٣١)	٤,٣١٩	٢٣,٧٣٤	١,٢١٥	الأرباح/ الخسائر للسنة
٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م								
الميزانية								
الأصول								
١١٩,٦١٣	١٧,١١	١,٢٥,٣	-	-	-	-	-	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي
٩٨,٦٤٢	١٤,٢١٩	-	٥٤,٩١٧	-	٢٩,٥٦	-	-	مستحق من البنوك وأسواق النقد الأخرى
١,٩١٣,٢٨٦	٩٥,٨١٦	-	-	-	٢٦,٤٩٤	١,١٣,٣٧١	٥٤٣,٦٥	القروض والمبادرات المقدمة (صافي)
٣٥١,٢٧١	١,٢٣	-	٣٢٢,٧٧	١٩,١٧١	-	-	-	أرواق مالية استثمارية
١٥,٧٣٤	١,٢٩٤	١٤,٤٣	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات والتركيبيات
٢,٩	-	٢,٩	-	-	-	-	-	ممتلكات استثمارية
١٨,٦٦٥	١,١٢٥	١٧,٥٤	-	-	-	-	-	أصول أخرى
٢,٥٢,١,١	١٣٩,٥٨٧	١٣٧,٣٧٣	٣٧٦,٩٩٤	١٩,١٧١	٢٩,٠٠٠	١,١٣,٣٧١	٥٤٣,٦٥	الالتزامات
٥٧٥,٥٤٧	٢٢,٠٠١	-	٥٥٣,٥٤٦	-	-	-	-	مستدقة للبنوك وأسواق النقد الأخرى
١,٥٣١,٦٨٩	٩٨,٤٩	-	٤٤,٢٦٢	١٥,٠٨٧	٦٧٦,٢٩	٣٦٥,٨٢٨	٣٣٢,٧٤	ودائع العملاء
٢٩,٠٤٦	١,١٩	٢٧,٨٥٦	-	-	-	-	-	الالتزامات أخرى
٨٦,٦١٥	-	٨٦,٦١٥	-	-	-	-	-	قرضون ثانوية
٤,٨٠	-	٤,٨٠	-	-	-	-	-	سندات قابلة للتحويل إلى زامبيا
١٨,٥١٣	-	-	١٨,٥١٣	-	-	-	-	شهادة ودائع
٢٧٣,٨٨٦	١٨,١٦٧	٢٥٥,٧١٩	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين
٢,٥٢,١,١	١٣٩,٧٦٧	٣٧٤,٩٩٥	٦١٦,٣٢١	١٥,٠٨٧	٦٧٦,٠٢٩	٣٦٥,٨٢٨	٣٣٢,٠٧٤	

العملاء الرئيسيون

إن منتجات وخدمات الجملة المصرفية للبنك مستهدفة للحكومة وكيانات القطاع العام في عمان علاوة على الشركات والأفراد القائمين بالأنشطة التجارية في السلطنة. ويعمل قسم الجملة المصرفية من خلال ستة أقسام محددة:

- **الخدمات المصرفية للشركات الكبرى:** والذي يقدم الخدمات للأعمال ذات الدخل السنوي الذي يتجاوز 5 مليون ر.ع. ويركز هذا القسم على تقديم خدمة أفضل لعملائه ومنتجات مصرافية وفق طلب العميل لملاءمة متطلباتهم المحددة. ويقدم القسم خدماته لكل من احتياجات الشركات الكبرى المحلية والخارجية بتقديم مجموعة واسعة من منتجات تمويل الشركات تتراوح بين تمويل رأس المال العامل التقليدي إلى تمويل المشاريع عن طريق الاتحادات. ويشمل عملاء القسم شركات متعددة الجنسيات وشركات محلية تعمل في مجموعة واسعة من النشطة الاقتصادية بما فيها المقاولات والتجارة والطاقة والمياه والاتصالات والنفط والغاز والطيران والشحن والمطارات والموانئ والبتروكيماويات والعقارات. ولدى القسم خبرة خاصة في خدمات حقول النفط والتمويل الهندسي وفي مشاريع البنية الأساسية الكبرى، وخصوصاً في قطاع الضيافة والتعليم.
- **الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة:** والذي أنشئ في ٢٠١٣م لخدمة الشركات المتوسطة الحجم. ويركز هذا القسم على مقاولين الباطن ضمن مجال النفط والغاز والضيافة والتجارة والتعليم وتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة لعملائه، وهو في وضعيّة جيدة لاستغلال أوجه التعاون للعمليات المشتركة مع الأقسام الأخرى، مثل قسم الشركات الكبرى، وقسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقسم تمويل المشاريع.
- **قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** والذي يستهدف الأعمال ذات العوائد السنوية لحد ١,٥ مليون ر.ع. ويخدم هذا القسم أساساً المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد العمانيين. وقد نمى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عمان بثبات من ناحية الأعمال، وفي مسعي لتعزيز التعطية والرؤية، يتفاعل قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المحلية الأخرى والمنظمات الحكومية المتخصصة في ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإمكانيات أصحاب الأعمال العمانيين. ويقدم القسم بشكل أساسي تمويل التجارة وخدمات الصرف الأجنبي إلى قاعدة عملائه.
- **قسم الخدمات المصرفية للمؤسسات الحكومية والقطاع العام:** والذي يخدم احتياجات الحكومة ووزاراتها وكيانات القطاع العام ذات الملكية الحكومية المباشرة أو غير المباشرة والتي تزيد على ٥٪. وتهدف الوحدة ضمان سرعة اعتماد إجراءات الائتمان والخدمة الفعالة وتقديم حلول حسب متطلبات العميل في مجال الحوالة وتمويل التجارة ومنتجات التجارة الأخرى وبطاقات ائتمان الشركات. ويركز القسم كذلك على ضمان التواصل المنتظم مع العميل.
- **قسم تمويل التجارة:** والذي يركز على أعمال التصدير والاستيراد لقاعدة عملاء البنك من الشركات والتجارة. ويجري هذا القسم بشكل منتظم ورشات لعملائه و يقدم طيفاً متكاملاً من منتجات تمويل التجارة، بما فيها خطابات الاعتماد والاستيراد والتصدير، وخطابات الاعتماد الاحتياطي، تمويل فواتير وسندات الاستيراد والتصدير، وذمم الفواتير والسنادات، الخصم مقابل تغطية وكالة ضمان ائتمان الصادرات والخطوط البنكية، تمويل ائتمان المشترين، تمويل التجارة المنظم، خطابات ضمان العقود والخطابات المالية، وتمويل ما قبل وما بعد الشحن، ٩
- **قسم تمويل المشاريع والتمويل المتعدد:** وقد أنشئ في ٢٠١٣م. ويجلب هذا القسم فريق تمويل المشروع والذي يتمتع بخبرة في هيكلة وتقسيم تمويل المشاريع المتعلقة بقطاعات مثل النفط والغاز والمعادن والتعدين والعقارات والطاقة والطرق والموانئ والمطارات وسلاك الحديد. وقد شارك القسم في عدد من عمليات التمويل المتعدد، بصفته منظم ومدير القيادة الرئيسي منذ إنشائه.

المنتجات والخدمات الرئيسية

تشمل منتجات وخدمات عملاء الجملة الأساسية التي يقدمها البنك ما يلي:

- **تمويل رأس المال العامل:** يقدم البنك مجموعة من التسهيلات الممولة، مثل السحب على المكشوف، وقرصنة سوق الأموال، ومنتجات تمويل التجارة بعملة الريال العماني وعدد من العملات الرئيسية، وتسهيلات غير ممولة مثل خطابات الائتمان والضمادات.
- **القرصنة الآجل:** يقدم البنك قروض ذات نسبة فائدة ثابتة وعائمة، نموذجياً باستحقاق سنة واحدة على الأقل، بالريال العماني والدولار الأمريكي لحياة أصول رأسمالية وكذلك لغيرها من الشركات.
- **تمويل العقود:** يقدم البنك تسهيلات تمويل العقود لتمويل المشاريع التي تتطلبها الحكومة وبعض شركات القطاع الخاص المعينة. وتهيكل هذه التسهيلات بناءً على التدفقات النقدية للعقد المعين الذي يتم تمويله. وتشمل التسهيلات الممولة خصم الفواتير والسنادات المصدقة، قروض العقود، سحبوات على المكشوف لحساب العقد، وقرصنة مقابل إيداعات دين، وتسهيلات غير ممولة وتشمل ضمان الدفع المقدمة، وضمان الأداء، وضمان الاعفاء، وخطابات اعتماد الموقع والاستخدام.
- **التمويل الخاص:** يقدم البنك مجموعة من تسهيلات التمويل الخاص إلى عملائه من كبار الشركات والقطاع الحكومي مصممة للوفاء بمتطلباتهم المحددة. وتتضمن هذه التسهيلات قروض تداول الأسهم والسدادات على المكشوف، وقرصنة تطوير العقارات، والتمويل الموسمي، وقرصنة الحسر، والتمويل الشهري، والتمويل لأمر معين، وقرصنة الاستثمار، وقرصنة الأغراض العامة للشركات، وقرصنة شراء الأصول، وتمويل التدفق النقدي.
- **تمويل المشاريع:** يقدم البنك تسهيلات تمويل المشاريع لإنشاء وتطوير المشاريع الكبرى وذلك لعملائه من الشركات الكبرى والقطاع الحكومي. ويمكن هيكلة هذه التسهيلات بالرجوع إلى كفيل المشروع، أو بخلاف ذلك، على أساس قوة المشروع ودون الرجوع أو برجوع محدود على كفيل المشروع. وتشمل التسهيلات القروض الثنائية والمتعددة، وتسهيلات الضمانات وتسهيلات خطابات الائتمان و
- **التمويل العقاري:** يقدم البنك قروض عقارية لتمويل التملك والتطوير العقاري. ويتم تقييم المشروعات من قبل فريق خبير داخلي، والذي يقوم بذلك بمراقبة التقدم والإشراف على مواصفات المشروع والامتثال بالمعايير المطلوبة. وتشمل الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك بالنسبة لجذب المشاريع والواجهة الفنية المتعلقة بها، والاستشارات حول إدارة الصرف الأجنبي ومخاطر نسبية الفوائد، وخدمات إدارة النقد، وخدمات استشارات تمويل التجارة، ومجموعة من الودائع للشركات، الجارية وتحت الطلب والموقوتة، والخدمات المصرفية على الإنترنت، وتسهيلات الجرف والتجميع لفائض الأموال وبطاقات ائتمان الشركات.

خدمات التجزئة المصرفية

تستهدف منتجات وخدمات التجزئة المصرفية للبنك كلّاً من المواطنين العمانيين والوافدين العاملين بالسلطنة. ويعتقد البنك أن مناهي الجذب الرئيسية في منتجاته وخدماته بالتجزئة المصرفية كالتالي:

- دورته الزمنية السريعة
- منتجات القروض المنظمة والمفصلة لتلبية متطلبات عملائه
- قنوات الخدمة المصرفية المتعددة الخاصة بالبنك، وتشمل الفروع والإنترنت والهاتف النقال وآلات الصرف الآلي،
- المباشرة المزنة في الوفاء بمتطلبات العميل و
- حقيقة أنه يستهدف جميع القطاعات بمنتجاته وخدماته مفصلة

المنتجات والخدمات الرئيسية

تشمل منتجات وخدمات عملاء التجزئة المصرفية الأساسية التي يقدمها البنك ما يلي:

حسابات إيداع جارية وتوفير والودائع

يقدم البنك مجموعة من منتجات الإيداع بالعملات المحلية والأجنبية وتشمل:

- حسابات جارية، شريطة إبقاء رصيد لا يقل عن ٢٠ رع، تقدم وصول مجاني وغير مقيّد للإيداع والسحب وتسهيل دفتر شيكات،
- حسابات المميز: حسابات إيداع موقوتة والتي يمكن فتحها في مجموعة من العملات وتقديم مجموعة مدد سريان واستحقاقات ومضامين. والحساب يحمل فوائد ويطلب رصيد حد أدنى ١٠ رع،
- حسابات التوفير المميز: حاملة للفوائد وغير حاملة للفوائد. وتمكن الحسابات غير الحاملة للفوائد حاملها من المشاركة في سحوبات دورية مع جوائز نقدية تقدم لعملاء التجزئة الفائزين و
- النقد الجاهز: وهو حساب إيداع موقوت يقدم السيولة الفورية من خلال تسهيل سحب على المكتشوف مرتبط به. ويقدم الحساب مدد سنة أو سنتين أو ثلاثة سنوات أو أربع سنوات أو خمس سنوات بمعدلات ثابتة للفوائد بحيث يتم تغطية السحب على المكتشوف بنسبة ٧٥٪ من الحساب. ويمكن إيداع المبالغ في مضاعفات لمبلغ ١٠ رع فقط.

الإقرارات

يقدم البنك مجموعة من القروض العامة وذات الغرض المحدد كالتالي:

- القرض الذكي:** والذي يهدف لتقديم خيار سلف مرن وسريع من خلال توثيق بسيط ومعالجة سريعة. وللقرض الذكي مدة لحد ١٠ سنوات بالنسبة للمواطنين العمانيين وست سنوات بالنسبة للوافدين وتمتنع دون حاجة للمقترض أن يخضع لأي فحص طبي بالنسبة للقروض التي تقل عن مبلغ ١٠ رع. ويحق لمقترضي القروض الذكية الحصول على بطاقة كلاسيك مجاناً مدى الحياة،
- حلول المميز المالية الشخصية:** والمتوفرة للمواطنين العمانيين والمقيمين فقط والذين يكسبون راتباً شهرياً بحد أدنى ٥٠ رع والموظفو من قبل شركة ضمن قائمة البنك المعتمدة. ويقدم القرض معدل فائدة خاص، ومدة لحد ١٠ سنوات ونطّط سداد مرن وهو مصمم لجذب العملاء الذين يرغبون في تعزيز أرصدة قرض من بنوك أخرى،
- المميز للخدمات التعليمية:** والذي يقدم حلول مالية مفصلة للطلبة في التعليم العالي والموظفيين الذين يلتحقون بدراسات إضافية،
- حلول البيت المميز:** والمتوفرة لتمويل بناء عقار سكني، أو شراء عقار سكني أو أرض وأثاث منزلي. ويقتصر مبلغ القرض بـ ٨٪ من قيمة العقار ويمكن أن يكون للقرض مدة لحد ٥ سنوات. وتكون أسعار فوائد القرض ثابتة لمدة سنتين ويتم مراجعتها بعد ذلك وتتوفر القروض فقط للموظفيين العمانيين لدى الحكومة، أو وظيفة شبه حكومية أو شركات خاصة ضمن قائمة البنك المعتمدة،
- قرض المميز للمركبات:** وهو حل سريع لتمويل شراء سيارة جديدة أو مستخدمة، ويؤمن القرض مقابل تحويل الراتب أو شيكات مؤجلة.

البطاقات

يقدم البنك لعملاء التجزئة تشكيلة من بطاقات المدين والائتمان والمدفوعة سلفاً. وتتوفر بطاقة البنك المدين الأساسية، وهي بطاقة فيزا إلكترون لكل حاملٍ حساب المميز ويمكن استخدامها لسحب مبالغ النقد بأجهزة السحب التالبي ولسداد المشتريات في آلات نقاط البيع، ويمكن استخدام البطاقة في عُمان وحول العالم في حوالي مليون جهاز سحب آلي و٣٩٠ مليون موقع تجاري حيث تقبل بطاقات فيزا إلكترون. واستخدام البطاقة لسحب النقد في أجهزة السحب التالبي شبكة عمان مجاني لعملاء البنك. ويقدم البنك كذلك بطاقة بلاتينيوم المدين والتي تقدم سحب نقدى وحدود شراء أعلى ولها مجموعة من المنافع الإضافية.

ويقدم البنك أيضاً بطاقة فيزا إلكترون مدفوعة سلفاً وأربع فئات من بطاقات الائتمان: كلاسيك وذهبى وبلاتينيوم وإنفينيت.

وبطاقة البنك كلاسيك الائتمانية مجانية مدى الحياة بمعنى أنه لا يقتضى عليها رسوماً، بينما بطاقات البنك الذهبية والبلاتينيوم هي مجانية لأول سنة، ويمكن لحملة بطاقة إنفينيت الاستفادة من الإعفاء عن الرسوم بناء على الإنفاق السنوي. وتتيح كل فئات البطاقات الثلاث نسبة فوائد مخفض لأول سنة على الأرصدة المستحقة غير المسددة وتغطية تأمينية شاملة. وإن استحقاق البطاقات المختلفة يعتمد على الراتب السنوي لحامل البطاقة.

ويقدم برنامج الولاء مكافئ المميز نقاطاً للإنفاق باستخدام بطاقة البلاتينيوم أو إنفينيت من البنك.

الخدمات المصرفية المميزة

يستفيد عملاء الخدمات المصرفية المميزة (الخاص) من مدير مخصص لعلاقة الحساب، والذي يقدم لهم لمحفظة مت坦مية من الخدمات والبطاقات المتميزة وبهتم بكل احتياجاتهم البنكية. ويستفيد عملاء الخاص من مدير علاقة الحساب الذي يستهدف إحضار الخدمة المصرفية للعميل وتقديم كل العون المطلوب علاوة على مجموعة واسعة من الامتيازات والخدمات، وتشمل:

- هدايا قيمة
- دفاتر شيكات حساب جاري شخصية فريدة
- تسهيل مبادلة مجاني بين حساب العميل التوفير والجاري
- تسهيلات سحب نقد مجانية في البنك وأجهزة السحب التي شبكة عمان وحدود سحب يومية من أجهزة السحب التي مبلغ ١,٠٠٠,٠٠ ر.ع
- بطاقة مدين بلاتينيوم سوداء مجانية وحدود شراء أعلى بالنسبة لمعاملات بطاقة المدين بنقاط البيع
- تسهيلات رسائل النقال القصيرة والخدمات المصرفية بالإنترنت
- بطاقات إنجينيت بلاتينيوم
- لا يوجد اقتضاء مصاريف على الحد الأدنى للرصيد و
- أسعار فائدة مميزة على القروض والودائع لمدة محددة

وعملاء الخدمات المصرفية المميزة هم الذين يحصلون على راتب شهري مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠ ر.ع أو أكثر (أو ما يعادل ذلك) أو أولئك الذين يوجد في حساباتهم التوفير والجاري رصيد حد أدنى مبلغ ٧٥,٠٠ ر.ع (أو ما يعادلها).

الاستثمارات ومجموعة المؤسسات المالية

الاستثمارات

يدير قسم الخدمات البنكية الاستثمارية صندوق النمو العماني، والذي يقدم رأس المال المبدئي ويدعم المشاريع الجديدة المتوسطة من أجل تشجيع القطاع الصناعي وتنوع الاقتصاد العماني. وتحصل القسم أيضاً على الأموال وحلول وسيلة استثمار متخصصة أخرى للمستثمرين ذوي صافي القيمة العالمية وتصميم منتجات الاستثمار لتلبية حاجات عملاءها المستثمرين.

مجموعة المؤسسات المالية

قسم مجموعة المؤسسات المالية بالبنك مسؤول عن إدارة علاقات البنك مع شبكة واسعة من البنوك المراسلة حول العالم بالنظر لتسهيل التتفق الحر للمعاملات التجارية عبر الحدود لمساعدة عملاء البنك بتسهيل أعمالهم التجارية والحصول على تسهيلات أفضل عبر العالم من أجل تعزيز أحجام تجارتهم. ويقدم قسم مجموعة المؤسسات المالية عملاءه خدمة فعالة ومستجيبة وموثوقة، وتشمل:

- مقاصة وتسوية الريال العماني،
- المدفوعات بالريال العماني لحسابات لدى البنك وكذلك لحسابات في بنوك أخرى لها تواجد في عمان و
- خدمات متعلقة بالخزينة والصرف الأجنبي، بما فيها محفظة مولدة للدخل من أصول قروض متعددة والتي يوفرها للبنوك الجنية ويقوم كذلك قسم مجموعة المؤسسات المالية بالبنك بدراسة مخاطر البلد والبنوك عبر العالم ويضع مستويات عرضة متعلقة تمشياً مع ميل البنك للمخاطر وهو مسؤول عن إدارة اتصالات البنك مع وكالات التصنيف.

الخزينة

يقدم قسم الخزينة بالبنك لعملائه مجموعة من خدمات الخزينة، وتشمل الصرف الأجنبي، والدخل الثابت، ومنتجات الفوائد ومشتقاتها. ويقبل قسم الخزينة وداعم الطلب، والموقوتة والمنظمة والعملة الأجنبية وبشكل أساسي من المؤسسات الكبرى على أساس نسبة فائدة ثابت أو دائم أو متغير. وتشمل منتجاته وخدماته في الصرف الأجنبي مدفوعات نقدية بقيمة نفس اليوم، والمكان، ومعاملات التسوية الأمامية والمستقبلية، ومقاييس العملات والخيارات في كل العملات الرئيسية، بما فيها اليورو والجنيه الإسترليني، والين الياباني، والفرنك السويسري، والدولار الأسترالي. ويقدم قسم الخزينة كذلك سندات الدستاق والاستشارات المرتبطة بها لتكمين العملاء من الوقاية الفاعلة من مجموعة من حالات التعرض للمخاطر.

وفي سنة ٢٠١٤، قدم قسم الخزينة نظامه للسداد على الإنترت عن بعد. ومن خلال هذا النظام المبدع، يمكن لعملاء الشركات من جدولة المدفوعات، ومراقبة نشاط الحساب، وتناول صرفها الأجنبي ومتطلبات تمويل تجاراتها، وتبادل الشيكات، ويكون لها حرية الوصول في الوقت الفعلي لحساباتها، وبذلك تتحسن كفاية وفعالية إدارة النقد وخفضت الزيارات إلى البنك.

وفي سنة ٢٠١٥، قدم قسم الخزينة كذلك منتجات تجارة السلع لعملائه، مما يتيح لهم من المتاجرة بالموضوع وعلى أساس أمامي للأغراض الوقاية (من تدني القيمة) فقط.

علاوة على ما سبق، يقدم قسم الخزينة معلومات منتظمة ومحدثة حول مختلف الأسواق والمنتجات لعملاء البنك من الشركات الكبرى، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والدوائر الحكومية ومديري الصناديق. ويقدم كذلك إدارة نقد شاملة وحلول إدارة المخاطر للعملاء.

الخدمات البنكية الإسلامية

في شهر إبريل ٢٠١٣، حصل البنك على ترخيص لتشغيل نافذة خدمات مصرفيّة إسلاميّة «صغار الإسلامي». ويقدم صغار الإسلاميّ حاليًا حلول ممثّلة بالشريعة إلى عملاء الأفراد والشركات وتمويل التجارة وعملاء الخزينة.

الأفراد

تشمل منتجات صغار الإسلامي للأفراد حسابات جارية وتوفير حاملة للأرباح وحسابات إيداع آجل يمدد سريان مختلفة، ويدعم بطاقة مدين، والخدمات البنكية على رسائل النقال القصيرة والإنترنت. ويقدم صغار الإسلامي كذلك لعملائه الأفراد منتج تمويل سيارة بتمويل وبدون تحويل راتب ومنتجات تمويل بناء وشراء منزل.

الشركات

تشمل منتجات صغار الإسلامي للشركات حسابات استثمار (منتج وديعة بناء على إستراتيجية استثمار ممثّلة بالشريعة مجمعة والتي تولد العوائد المدفوعة) ورأسمال عامل، وشراء الأصول، والاستيراد، والمشاريع، وتمويل المركبات التجارية والمعدات والإنشاءات لعملاء الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تمويل التجارة والخزينة

يقدم صغار الإسلامي مجموعة من حلول تمويل التجارة الممثّلة بالشريعة، وتشمل:

- خطابات ضمان، وتشمل ضمان العطاء، وضمان المناقصة، وضمان الأداء وضمان الدفعية المقدمة؛
- سندات تصدير تحت التحصيل؛ ٩
- خطابات ائتمان (بالموضع والاستخدام).

وتشمل منتجات صغار الإسلامي للخزينة كلّاً من منتجات بالموضع والأمامي مصممة لتسهيل معاملات التصدير والاستيراد.

شبكة الفروع وتوزيع المنتجات

تقديم منتجات وخدمات البنك من خلال فروعه ومجموعة من قنوات أخرى حسب الوصف التالي.

الفروع

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كان للبنك شبكة من ٢٧ فرعاً للخدمات البنكية التقليدية و٥ فروع للخدمات البنكية الإسلامية لعملاء صغار الإسلامي في عمان. وتواصل شبكة أفرع البنك كونها القناة الأساسية التي يتم من خلالها خدمة عملاء التجزئة والشركات وقياهم بأعمالهم المصرفيّة.

قنوات التوزيع الأخرى

تتألف قنوات توزيع البنك الأخرى من:

- مركز اتصالات: تقع عمليات مركز اتصالات البنك في مسقط وبدأت سنة ٢٠٠٧، والذي يخدم كلّاً من عملاء التجزئة والشركات؛
- وكلاء مبيعات مباشرون: يستهدف وكلاء المبيعات المباشرون المبيعات بتقديم منتجات وخدمات مجمعة ومحفظة إلى العملاء الحاليين والمحتملين.
- الخدمات البنكية على الإنترت: يقدم البنك خدمات بنكية على الإنترت لعملائه من الشركة والتجزئة. وتشمل خدمات البنك المصرفيّة للتجزئة والشركات على الإنترت حوالات السداد المحليّة والعالميّة، مدفوعات الفواتير (لعملاء التجزئة)، وتمويل التجارة وخدمات دفع الرواتب (لعملاء الشركات)، واستفسارات الرصيد، وكشوف الحسابات وخدمات أخرى؛
- أجهزة السحب الآلي وأجهزة الإيداع: بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كان للبنك شبكة من ٥٥ جهاز سحب آلي و٢ جهاز إيداع عبر السلطنة. إضافة إلى ذلك، يمكن لعملاء الشركة كذلك التعامل مع أكثر من ١٠٠ جهاز سحب آلي شبكة عمان عبر السلطنة؛ و
- الخدمات المصرفيّة بالنقل: يمكن لأي عميل للبنك تسجيل هاتفه النقال لتلقي رسائل تنبيه قصيرة دول المعاملات مجاناً.

تركيز العمل (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م)

البلدان:

النسبة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ القروض والمبالغ المقدمة بألف ر.ع	التفاصيل
التركيز بالقطاع		
%٦٩,١٧	١,٣٥١,٨٧٨	الشركات
%٣,٨٣	٦٠٢,٤٣٨	الشخصية
-	-	السيادية
-	-	البنوك
	١,٩٥٤,٣٠٦	المجموع
التركيز بالموقع		
%٩٩,٦٠	١,٩٤٦,٥٨١	الشرق الأوسط
-	-	أوروبا
-	-	أمريكا الشمالية
-	-	أمريكا الجنوبية
-	-	أفريقيا
%٠,٤٠	٧,٧٧٥	آسيا
	-	أستراليا
	١,٩٥٤,٣٠٦	المجموع

بنك صحار ش.م.ع

توزيع القروض حسب الموضع

	بألف ر.ع	البلد
	إجمالي القروض	
%٩٨,٤٥	١,٩٣٣,٩٤٤	عمان
%٠,٥٧	١١,٥٨	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
%٠,٨٨	١٧,٢٨٤	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
-	.	الهند
-	.	باكستان
%٠,١٠	٢,٢٠	أخرى
	١,٩٥٤,٣٠٦	المجموع

الودائع:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بألف ر.ع	عملاء التجئة:
%٤,٤١	٦٧,٥٩٣	الودائع الموقوتة
%١,٤٨	٢٢,٦٠	ودائع تحت الطلب
%١٨,٤٩	٢٨٣,٢٤٣	ودائع التوفير
عملاء الشركات:		
%٥٤,٦٥	٨٣٧,١٣٦	الودائع الموقوتة
%٢٠,١٢	٣٠٨,٢٠٣	ودائع تحت الطلب
%٠٨٤	١٢,٩٩	ودائع الهاشم
	١,٥٣١,٦٨٩	المجموع

أكبر . ١ مودعين لدى البنك أسهموا في ٣٦٪ من مجموع ودائع البنك، موزعين كالتالي:

الفئة	% من مجموع الودائع
صناديق التقاعد	٪١٨
المؤسسات الحكومية	٪١٧

أكبر . ٢ مقرضين من البنك ويمثلون ٢٢٪ من مجموع القروض التي قدمها البنك، موزعين كالتالي:

الفئة	% من مجموع الودائع
الشركات الخاصة	٪١٥
الشركات الحكومية	٪٤
الأفراد	٪٣

بالنسبة للقروض بالقطاعات الاقتصادية، يتألف دفتر القروض المستحقة غير المسددة مما يلي:

القطاع الاقتصادي	% من دفتر القروض المستحقة
القروض الشخصية	٪٣٠,٨٣
الإنشاءات	٪٢٢,٢٢
الخدمات	٪١٤,٤٤
التجارة بالجملة والتجزئة	٪١١,١٥
الصناعة	٪٧,٥٥
التعدين والتجهيز	٪٣,٨٦
المؤسسات المالية (باستثناء البنوك التجارية)	٪٣,١٨
الكهرباء الغاز والمياه	٪٣,٠٠
تجارة الاستيراد	٪٢,٦
الإقراض لغير المقيمين	٪٠,٩٦
المواصلات والاتصالات	٪٠,٧٩
الزراعة والأنشطة ذات الصلة	٪٠,٢٤
أخرى	٪٠,١٢
المجموع	٪١٠٠

كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنك، محسوبة كمجموع رأس المال تنظيمي كنسبة من الأصول المثلثة بالمخاطر، ٩٦٪ كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م. بينما يبلغ المطلب الدولي وفقاً لـBasel (معايير بازل العالمية) نسبة ٨٪، وتشترط تنظيمات البنك المركزي أن تحافظ البنوك على نسبة كفاية رأس المال ١٣٪ أو أكثر. وقد كان رأس المال البنكي من الشريحة الأولى مبلغ ٦٥ مليون ر.ع ومن الشريحة الثانية مبلغ ٦٣ مليون. وبلغت نسبة مجموع رأس المال من الشريحة الأولى على الأصول المثلثة بالمخاطر ١١,٣٦٪، كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م.

جودة الأصول والمخصصات

يقوم البنك بتقييم جودة الأصول بالنسبة لمحفظة قروضه باستخدام مقياسين أساسيين - نسبة المخصصات ونسبة القروض غير المؤدية. نسبة المخصصات هي المصرف السنوي للمخصصات كنسبة من مجموع القروض. ونسبة القروض غير المؤدية هي نسبة القروض غير المؤدية المثلثة من مجموع القروض. هذا، ويتم تتبع حركة المخاطر من خلال تحليل المحفظة بالتركيز على التركزات. ويمثل البنك بالخطوط الإرشادية التنظيمية لبيان أفعال المخاطر على حالات العرضة الائتمانية بناءً على الأطراف المقابلة المنخرطة وأنفال المخاطر لحالات العرضة غير الممولة بعد تطبيق عوامل تحويل الدائمان. وقد تبني البنك طريقة معيارية في حساب كفاية رأس المال. ويتم اعتبار تصنيف حالات عرضة الائتمان من قبل البنك للتعرف على التسهيلات الائتمانية المعاقة، طبقاً لتعليمات البنك المركزي رقم ب م ٩٧ المؤرخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.

وكما بتاريخ يونيو ٢٠١٧ م، فإن البنك مخصصات بحوالي ٢٢ مليون ر.ع للأصول غير المؤدية، وهو ما يمثل ٣٪ من مجموع صافي القروض والمبالغ المقدمة.

تكنولوجيا المعلومات

تركز إستراتيجية البنك لتكنولوجيا المعلومات على تقديم معلومات وأنظمة موثوقة ومتوفرة لعملائه وموظفيه في بيئة آمنة. ويقوم كذلك بتنقييم احتياجات البنك التشغيلية المستقبلية وتطوير وتطبيق أنظمة تكنولوجيا معلومات للوفاء بها، وفي كل حالة بالرجوع إلى إستراتيجية البنك التكنولوجية الشاملة ومع الهدف الأساسي لتقديم أنظمة فعالة وذات كفاية وكفاءة من ناحية التكلفة.

وبالنسبة لعملاء البنك، فإن التركيز على تقديم خدمة بنكية مريحة وذات كفاءة، بتقديم مجموعة من التطبيقات البنكية عن بعد بما فيها أجهزة السحب الآلي والخدمات المصرافية على الإنترنت وبالهاتف. وبالنسبة لأعمال البنك الداخلية، فعن التركيز يتمثل في تقديم طرائق وإجراءات فعالة وتقديم الخدمات لعملاء البنك.

وقد طبق البنك موقع الكوارث والاسترداد في مقار بعيدة يمكن تفعيلها عند الطلب، لضمان استمرار الأنظمة والبيانات الهامة في العمل التام وتقديم الخدمات الضرورية لعملاء البنك. ويقوم البنك بعمليات حفظ احتياطي للبيانات يومياً ودوريًا، والمحفوظة في موقع بالسلطنة بعيداً عن مكتبه الرئيسي.

ويقوم البنك كذلك بفحوص تسلي سنية على شبكته لتكنولوجيا المعلومات بمساعدة مورد متخصص خارجي والذي يقوم بأداء رقابة للتسلي عن بعد بصورة متواصلة نيابة عن البنك، مع تزويد البنك بتقرير النشاط يومياً. ولد يوجد دليل على محاولات تسلي ناجح حتى تاريخه.

الإجراءات القانونية

لا توجد للبنك أية إجراءات قانونية كبيرة/مادية بالمحاكم في السلطنة أو خارجها، سواء مقامة من البنك أو ضده، ما عدا قضايا عادلة يقيمها العملاء في سياق الأعمال العادي. وتمثل الدعاوى التي يقيمها البنك على مفترضيه من ممارسات سياق الأعمال العادي.

المسئولية الاجتماعية لشركة

على صعيد المسؤولية الاجتماعية لشركة، قام البنك بتطبيق أنشطة متعددة الجوانب في مجال المسؤولية الاجتماعية كشركة لتحسين حياة الأفراد الذين يحتاجون لعنابة واهتمام خاص. ويشمل متلقي التبرعات الرئيسيين جمعية النور للمكفوفين، وجمعية البهجة العمانية للأيتام، مركز الوفاء لتعليم الأطفال المعاقين، الجمعية العمانية للسرطان، الجمعية العمانية للمعاقين، جمعية الرعاية الاجتماعية للأطفال المعاقين، الجمعية العمانية للأصدقاء المنسين، مركز أوتيسم لاتحاد الرعاية الاجتماعية للأطفال المعاقين، وجمعية الأمل.

قنوات الاتصال بالمساهمين والمستثمرين

إن البنك ملتزم بضمان الإفصاح في حينه وإيصال جميع المواد للمساهمين ومنظمي السوق. ويقوم البنك بإعداد ونشر وإرسال المعلومات المتعلقة بالمستثمرين في التقرير الفصلي (ربع سنوي) ونصف السنوي والسنوي طبقاً للإرشادات القانونية.

وتتيح إدارة مسئولية إعداد ومصداقية والعرض العادل للقواعد المالية والمعلومات الأخرى في التقرير السنوي للبنك.

إن البيانات المالية الخاصة بالبنك متوفرة على شكل رقمي في موقع سوق مسقط للأوراق المالية، www.msm.gov.om ويتناول نشر النتائج الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية للبنك في جريدة وطنية يوميتين، واحدة باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية. وتتوفر البيانات المالية للبنك كذلك على موقع البنك في شبكة الإنترنت www.banksohar.net

الفصل الحادي عشر: إدارة المخاطر

نبذة

إن الهدف الأساسي لنظام إدارة المخاطر للبنك هو حماية رأس المال والموارد المالية من مجموعة من المخاطر، بما فيها المخاطر المالية التالية:

- مخاطر الدائمة؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛ و
- مخاطر التشغيل.

ولمجلس الإدارة المسئولية الشاملة لتأسيس والإشراف على إطار إدارة المخاطر للبنك. وقد انتدب المجلس المسئولية حول مراقبة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه، والتي تتحمل أيضاً مسؤولية التعامل مع جميع جوانب المخاطر. وتقدم لجنة إدارة المخاطر تقاريرها الدورية إلى المجلس، وإفادتها حول جوانب مختلفة للمخاطر والتدخلات في هيكل المخاطر للبنك. وإن لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس مسؤولة بذلك عن مراقبة الامتثال بسياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر، وعن مراجعة كفاية إطار إدارة المخاطر بالنسبة للمخاطر التي يواجهها البنك. ويساعد لجنة التدقيق في هذه الوظائف من قبل قسم التدقيق الداخلي، والذي يقوم بإجراء المراجعات المنتظمة العادية والخاصة لضوابط وإجراءات إدارة المخاطر، ويتم إحاله تنتائجها إلى لجنة التدقيق.

وتقدم لجنة المخاطر والتحكم، وهي لجنة إدارية، الضمان للجنة التدقيق بالمجلس وللجنة إدارة المخاطر حول فعالية إدارة المخاطر داخل البنك. وتدير لجنة الأصول والالتزامات، وهي لجنة إدارية أخرى، المخاطر في الميزانية والنائمة عن إدارة السيولة، وإدارة معدل الفوائد ومدة سريان حاليات العرضة التي يتعرض لها البنك، وللجنة إدارية ثالثة، لجنة مخاطر التشغيل، وهي مسؤولة عن إدارة مخاطر التشغيل داخل البنك. وقد تم تأسيس لجنة الأصول والالتزامات المنفصلة لمراقبة أداء الأصول والالتزامات في قسم صغار الإسلامي.

وتتضمن إدارة المخاطر التعرف والقياس والتخفيف ومراقبة المخاطر بشكل يتيح الوفاء بصورة متسقة بهدف الزيادة القصوى لعوائد تعديل المخاطر ضمن عوامل مخاطر مُعَرَّفة يقوم بوضعها مجلس الإدارة. وتقوم وحدة إدارة المخاطر بالبنك بوضع الحدود التي تنسق مع شهية البنك للمخاطر، ومراقبة ورفع التقارير حول الامتثال بهذه الحدود وتقديم الإشراف فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وإن لدى البنك أيضاً مستندات معتمدة من المجلس بتفصيل الإدارة المسئولة عن المخاطر.

ويتم إدارة المخاطر في البنك من خلال نموذج «ثلاثة خطوط دفاعية». وتعمل جميع الأعمال خط أول للدفاع من خلال تملك وإدارة مخاطرها المعنية. ويسمى في الخط الدفاعي الثاني من قبل وظائف المخاطر والامتثال. وتحاط المخاطر بقيادة وظائفية للأعمال بتنقيف وتدريب المديرين حول سياسات البنك إزاء المخاطر، والطرائق والصوابات. وكذلك تقوم بالتعرف على المخاطر، وقياسها ورفع التقارير بها للإدارة. ويضمن الامتثال تطبيق السياسات والطرائق بما يطابق الخطوط الإرشادية التنظيمية الحالية والقوانين المرعية بالسلطنة. ويتصرف قسم الدقيق الداخلي للبنك خط دفاعي ثالث ويقوم بمراجعة وممارسة الإشراف لأول فئتين من الدفاع. وتعمل نتائج المراجعة لأداة تقرير للمخاطر للمجلس وكمدحالت لتعديل الطرائق وإغلاق أي ثغرات في ضوابط المخاطر.

يرجى الاطلاع على كامل القوائم المالية للبنك لمزيد من التفاصيل حول المخاطر المختلفة وتحليلها.

مخاطر الائتمان

نبذة

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للبنك في حال إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الصك المالي من الوفاء بالتزاماته التعاقدية بالنسبة للإقرارات والتداول والتسوية والمعاملات المالية الأخرى. علاوة على ذلك، فإن الخسائر قد تنتج أيضاً من تخفيض قيمة المحفظة ناشئ عن تدهور فعلي أو ملاحظ في جودة الائتمان لأحد الأطراف المقابلة للبنك أو أكثر.

وقد انتدب المجلس المسئولية حول مراقبة مخاطر الائتمان في كل من العمليات البنكية الإسلامية والتقلدية إلى لجنة إدارة المخاطر. ولدى البنك الرئيس المسئول عن المخاطر والذي يترأس إدارة المخاطر ويعرف بتقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر. ويتم إدارة مخاطر الائتمان بالآتي:

- تقرير حدود المخاطر ضمن الخطوط الإرشادية التنظيمية، حول نشوء المخاطر أن يكون ضمن ميل المخاطر المعتمد للبنك؛
- إدارة نشوء مخاطر الائتمان من خلال عملية تقييم الائتمان والتي تتضمن مراجعة مستقلة لمخاطر الائتمان لمقترحات الائتمان للشركة المحددة وسياسة قالب إقراض ومنتجات تجزئة معتمدة من قبل المجلس، مع مراجعة الاستثناءات من قبل وظيفة مخاطر الائتمان؛
- الرقابة المستمرة لمخاطر الائتمان في محافظ الجملة والتجزئة من خلال مجموعة مستقلة لمراجعة القروض والتي ترفع تقاريرها إلى الرئيس المسئول عن المخاطر؛
- قياس مخاطر الائتمان محفظياً من خلال متابعة معايير المخاطر المقررة للمحفظة، مثل مخاطر الترکز؛
- رفض مقترفات الائتمان من بيانات أو أفراد مدرجين في قائمة البنك المركزي المصنفة والتي يحتفظ بها مكتب ائتمان البنك والإحصائيات، إلا أنه يمكن إجراء استثناءات في وجدة أعمال التجزئة حيث توجد مبررات قوية وعوامل تخفيض المخاطر، على أن يتم اعتماد القروض من قبل سلطات متعددة مناسبة وفقاً لسياسة قروض التجزئة؛
- تقييد التأمين في الأطراف الأخرى، والمناطق الجغرافية والقطاعات (بالنسبة للقروض والسلفيات)، ومن المصدر، سيولة السوق والبلد (بالنسبة للأوراق المالية الاستثمارية)؛
- تطوير والحفاظ على تصنيف مخاطر درجة البنك من أجل تصنيف حالات المخاطر وفقاً لدرجة مخاطر الخسارة المالية التي يتم مواجهتها وتركيز الإدارة على المخاطر الحاضرة؛ و
- تقديم المشورة والنصائح والإرشاد والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال من أجل ترويج أفضل الممارسات في كل أقسام البنك في إدارة مخاطر الائتمان.

منشأ الائتمان

لقد وضع البنك فصلاً واصفاً للمسؤوليات المتعلقة بحيازة الائتمان، تقييم مخاطر الائتمان وتقديم الائتمان. ويتم إعداد تطبيقات ائتمان الجملة من قبل مدير علاقات، مع المعلومات الضرورية والتحليل لدعم توصية مدير العلاقات. ويتم بعد ذلك مراجعة هذه التطبيقات من قبل مسئول ائتمان على أساس سياسة المنتج المعتمدة من قبل البنك ومعايير تقييم المخاطر. ويعتمد تقييم مسئول المخاطر على تقييم بيانات مجتمعه خارجياً وداخلياً حول صاحب الطلب وتحليل المخاطر ذات الصلة، وتغطى المخاطر المالية والأعمال والبنية والإدارية، من أجل التحقق من قدرة السداد والتدفق النقدي للمقترض المقترن. ويتم تطليل الطلب كذلك من ناحية مبلغ المعاملة المقصودة، والمدة والأمان وأية سجلات ديون متأخرة ذات صلة.

وبالتنسيق مع موديز، قام البنك بتطوير نموذج تصنيف ائتماني داخلي، والذي يستخدم لتصنيف المدينين في قطاع الجملة والذين لديهم قوائم مالية مدققة. ويستخدم نظام التصنيف مجموعة مُؤثِّلة من عوامل موضوعية وحُكْمية.

وبالنسبة لمقرضي الجملة بدون قوائم مالية، يستخدم البنك نموذج بطاقة علامات مطورة داخلياً لخلق التصنيف. وقد تم اعتماد هذا النموذج من قبل لجنة إدارة المخاطر التابعة للمجلس وقد تم شرعيته باستخدام فحص ترتيب الرتب.

وبعدها يعتمد ضابط الائتمان المسؤول مقترن بالائتمان، يتم تقديمها لموافقة سلطة الاعتماد المناسبة. ولدى البنك المستويات التالية من سلطة اعتماد الائتمان وهي مبنية على كل من حجم القرض المقترن ومستوى المخاطر الملاحظ عليه:

مُخاطر عالية جداً	مُخاطر عالية	مُخاطر متوسطة	مُخاطر منخفضة	
لجنة الائتمان التنفيذية ^(١)	لجنة الائتمان التنفيذية ^(١)	رئيس الخدمات المصرفية للشركات والرئيس التنفيذي	رئيس الخدمات المصرفية للشركات والرئيس التنفيذي	لحد مبلغ ٥,٥ مليون ر.ع
لجنة الائتمان التنفيذية / لجنة اعتماد الائتمان ^(٢)	لجنة الائتمان التنفيذية	لجنة الائتمان التنفيذية	لجنة الائتمان التنفيذية	لحد .١٪ من صافي قيمة البنك
لجنة اعتماد الائتمان ^(٣)	لجنة اعتماد الائتمان	لجنة اعتماد الائتمان مجلس الإدارة	لجنة اعتماد الائتمان	لحد ١٥٪ من صافي قيمة البنك
				ملاحظات:
				(١) لجنة الائتمان التنفيذية: تتألف من أعضاء الإدارة بمن فيهم الرئيس التنفيذي
				(٢) لجنة اعتماد الائتمان: تتألف من أعضاء من المجلس.

وفي أعمال قروض التجزئة، يتم إدارة دورة الائتمان من خلال إجراءات ائتمان النهاية الأمامية، والتشغيلية والتحصيل الملائمة. وبالنسبة لكل منتج، يتم تحديد برنامج تعرف قطاعات العملاء، ومعايير الموافقة، وهيكل الأمان وعوامل أخرى هامة، لضمان اتساق نماذج منح الائتمان وثباتها على نفس المبدأ. ويقوم البنك بتقديم قروض استهلاكية فقط مقابل تحويل الراتب وإلى عملاء يفون بمتطلبات معينة مؤهلة مسبقاً، مثل نسبة مرضية لخدمة الدين، وعمر صاحب الطلب والتغطية التأمينية للقرض.

مراقبة الائتمان

تخدم جميع تصنيفات ائتمان الجملة كمدخل رئيسي في عمليات مراقبة الائتمان ويتم مراجعتها على الأقل سنوياً. وقد أجرى البنك كذلك تحليل مصفوفة التحول وللحظة بأن تدريكات التصنيف في قاعدة المدينين يقارن عن ثبات توجهات الاقتصاد الكبير والتي تم قياسها في الاقتصاد العماني، الأمر الذي يعطي ضماناً مضافاً للإدارة حول دقة نموذج التصنيف الذي تم تبنيه. وبصنف نموذج تصنيف البنك ائتمانات الجملة الخاصة به إلى أربع فئات، كالتالي:

مُخاطر مرضية - وهذه قروض تؤدي بالكامل وهي عموماً مرضية، وهذه الحسابات حسب تصنيفها من ١ إلى ٦.

قابل للاستمرار ولكن مراقب - وهي قروض مؤدية ولكنها مراقبة بصفة منتظمة من ناحية النسب المالية وعوامل أخرى، بما في ذلك يخصوص ائتمانها أو امتدادها بالشروط المعتمدة. وهي مصنفة برقم ٧ ويمكن أن تكون بين ٦ و٨٩٦ يوماً مستحقة أو تظهر ضعفاً محتملاً، والتي إن تركت دون تصحيح، فيمكن أن تنتهي تدهوراً في توقعات السداد بتاريخ الحق.

مستحق سلفاً ولكنه غير مشكوك في تحصيله - قرض مستحق من مدة حيث أن تاريخ استحقاق السداد بالنسبة للقرض أو أي جزء منه قد حدث والدفعة لم يتم سدادها خلال ٩ يوماً من تاريخ الاستحقاق. ويعامل القرض القابل للدفع عند الطلب كمستحق سلفاً عند تقديم طلب بالسداد ولم يتم الوفاء خلال ٩ يوماً.

مشكوك في تحصيله - وهذه قروض التي بشأنها تم وضع مخصص محدد للإنخفاض من قيمتها.

ويقوم البنك كذلك بإجراء تصنيف محفظة لكل صناعة أو قطاع باستخدام نموذجها لتصنيف المحافظ والمطور داخلياً. وإن عرضة البنك لقطاعات حساسة مثل العقارات التجارية وسوق المال، يتم مراقبتها بصفة منتظمة من قبل الإدارة العليا. علاوة على ذلك، يتم مراقبة عرضة العقارات من قبل لجنة اعتماد الائتمان التابعة للبنك ب بصورة ربع سنوية. وبالنسبة لحالات العرضة ضد الأوراق المالية بسوق المال، يتم أداء عمليات تقييم على أساس أسبوعي، أو خلال فترات التذبذب العالي، بصفة يومية. وتظل عرضة البنك للرهون السكنية ضمن الخطوط الإرشادية المتعقلة والتنظيمية.

ويتم تدبيث المعرفة بالقطاعات من خلال التفاعلات مع العملاء، والهيئات التنظيمية وذراء القطاعات. ويعتقد البنك أن مراقبة الائتمان بعد الإنفاق يعد عنصراً هاماً في صيانة جودة قرضه وأن تنويع المحفظة الشامل والمراجعات تسهل كذلك التذيف والإدارة. ولدى البنك قسم مستقل لمراجعة القروض لتقدير جودة ودرجة قروضه بالجملة.

وباختلاف حالات العرضة الفردية، يتم إدارة مخاطر الائتمان بالتجزئة بشكل كبير على أساس المحافظة، وعبر منتجات مختلفة وقطاعات العملاء. وفي عمليات ائتمان التجزئة التابعة للبنك، يتم اعتماد كل المنتجات والسياسات والتلويلات من قبل المجلس أو من قبل لجنة اعتماد الائتمان. ويقوم البنك بمراجعة معايير ائتمان التجزئة باستمرار بناء على تحليلات المحافظة.

ويقوم قسم إدارة المخاطر بتزويد الإدارة العليا بمعلومات محدثة من خلال نموذج المخاطر الشهري الشامل، والذي يغطي الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية (العملياتية) داخل البنك ويلقي الضوء على مستوى وتجهيز حالات العرضة الحساسة للبنك.

وتعمل عملية مراجعة القروض على التدقيق في الأحكام القائمة لسياسة الائتمان الخاصة بالبنك ومستندات (وثيق) العملية واقتراح إضافات أو تغييرات حسب الضرورة. ومن الأهداف الهامة لعملية مراجعة القروض معرفة إشارات التذير المبكرة حول التغيرات في جودة الأصول. ومع هذه الإشارات، يمكن بدء تصرف وقائي استباقي مناسب.

تركز مخاطر الائتمان

ينشأ تركز مخاطر الائتمان عندما يشتمل مجموعه من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لها خواص اقتصادية مشابهة مما قد تسبب أن تتأثر بصورة مشابهة قررتها على الوفاء بالالتزاماتها التعاقدية بالتغييرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك لتغيرات قد تؤثر على قطاع أو موقع جغرافي معين.

ويسعى البنك لإدارة عرضته لمخاطر الائتمان من خلال التنوع في أنشطة الإقراض لتجنب التركزات المفرطة وغير المناسبة للمخاطر مع أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع أو أعمال محددة.

سياسة الضمانة الإضافية

يتبع البنك ممارسة تخفيف المخاطر بالتعرف على التدفقات النقدية لعمل تجاري معين بمثابة الدافع الأساسي لسلفيات الجملة التي يقدّمها. ومن ثم يتم فحص هذه التدفقات النقدية من حيث استدامتها عبر فترة سريان التسهيل الائتماني ويتم وضع آلية مناسبة لإحراز التدفقات النقدية في حساب العميل لدى البنك. ومن أجل تغطية المخاطر غير المتوقعة التي تقلل التدفقات النقدية، يتم نموذجياً أخذ ضمان إضافي ملموس، مثل رهون عقارية أو رهن أسهم أو حصص الشركة. ويطبق البنك خطوطاً إرشادية حول قبول فئات معينة من الضمانة الإضافية لتخفيض مخاطر الائتمان. وفيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانة الموازية الإضافية للقروض والسلفيات:

- الرهون على العقارات،
- رهن الأصول بموجب عقود مرابحة
- ملكية الأصول بموجب تمويل الإيجار
- رهن أصول العمل التجاري مثل المقار، والمذرون والحسابات المستحقة القابلة للاستلام،^٩
- تغييرات على الأوراق المالية مثل ضمان الدين والأوراق المالية.

وبينما الضمان العقاري يتم تقييمه مهنياً وبصفة مستقلة كل ثلاثة سنوات (إلا إذا كان القرض مقيماً بصورة فردية على أنه مشكوك في تنصيله)، فإن الأسهم المدرجة تقيّم بصفة نصف شهرية.

مخصصات خسائر القروض

يقدم البنك المركزي قواعد إرشادية لتصنيف عرضة الائتمان في الفئات التالية:

النوع	عدد الأيام بعد الاستدفأق	المخصص
الأساسي (المعياري) ^(١)	حسابات عادية، بما فيها مستحقة لحد ٦ يوماً	-
العناية الخاصة ^(٢)	مستحق من ٦ إلى ٩ يوماً	حسب قرار الإدارة
دون المستوى المطلوب ^(٣)	مستحق من ٩ إلى ١٨ يوماً	٪٢٥
مشكوك فيه ^(٤)	مستحق من ١٨ إلى ٣٦٥ يوماً	٪٥.
خسارة ^(٥)	مستحق لمدة ٣٦٥ فأكثر	٪١٠

ملاحظات:

^(١) القروض المصنفة من قبل البنك من ١ وحتى ٦ تصنف نموذجياً كذلك بأنها معيارية بموجب المعايير الإرشادية للبنك المركزي.

^(٢) القروض المصنفة من قبل البنك بأنها مستحقة لأقل من ٩ يوماً تصنف نموذجياً كذلك بأنها ذكر خاص بموجب الخطوط الإرشادية للبنك المركزي.

^(٣) القروض المصنفة من قبل البنك بأنها مستحقة سابقاً ولكنها غير مشكوك في تنصيله أو أنها مشكوك في تنصيلها تقع نموذجياً ضمن أحد فئات البنك المركزي التالية: دون المستوى المطلوب، أو مشكوك فيها أو خسارة.

إضافةً لما سبق، يمكن تصنيف العرضة بناءً على عوامل كيفية. وقد أدخل البنك فئة إضافية لحالات عرضة الديون المتأخرة (الجanche) والتي تعمل سابقة للتواقيت المفروضة بموجب الخطوط الإرشادية للبنك المركزي بالنسبة لحالات عرضة الائتمان. فالفئة الإضافية تجلب الانتباه لحسابات تحمل عناصر ضعف محتملة وتنطلب تصرف وقائي استباقي. والتالي أن حساباً ما معروف في هذه الفئة يتم وضعه على «قائمة المراقبة» حتى يمكن رفاته ومراجعته على يد الإدارة ذات الصلة.

ورغم أن البنك المركزي يتيح نطاقاً للمخصصات للحسابات الجanche في فئات مختلفة، إلا أن البنك يتيح للحد الأقصى في أية عرضة تحت الفئات الجanche المذكورة أعلاه. ومطلوب من البنك كذلك الحفاظ على مخصص بنسبة ١,٥٪ سنوياً على محفظة مجموع القروض والسلفيات إضافية إلى أي مخصص معين لأية عرضة.

إضافةً إلى المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي والوارد وصفها أعلاه، فإن لدى البنك سياساته الداخلية الخاصة فيما يتعلق بوضع المخصصات ويتبع طريقة التخصيص بموجب معايير التقرير المالي العالمية IFRS في إعداد قوائمته المالية. وبموجب معايير التقرير المالي العالمية IFRS يقوم البنك بتقييم إن وجد دليلاً موضوعياً بأن قرضاً ما يمكن أن يعاقب بناءً على حدوث واقعة خسارة، وفي هذه الحالة، إن كانت لواقعة الخسارة أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حسب القرض. وقد يشمل الدليل الموضوعي الصعوبة المالية الكبيرة التي قد يعانيها المقرض، وإعادة هيكلة قروض المقترض بأسلوب يقلل من تدفقاته النقدية المستقبلية، وهي مؤشرات بأن المقرض قد يصبح مفلساً أو حدوث اضطراب اقتصادي تقارن بازدياد حالات التخلف والإخفاق.

وبموجب معايير التقرير المالي العالمية IFRS تقوم الإدارة بتقييم كل القروض والسلفيات الكبيرة فردياً للتحقق من التغير المتاح. وفي حالة القروض المتغيرة نتيجةً لذلك، يحسب التغير بآية الفارق بين القيمة المحملة للقرض والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بمعدل الفوائد الساري والأصلية للقرض، بعد احتساب صافي قيمة الضمانة الإضافية بخصم التكاليف المقدرة لتحقيق الضمانة.

ويتم تقييم القروض الكبيرة التي لم تقرر بأنها متغيرة فردياً، وجميع القروض الأخرى مجتمعة، للتحقق من إمكانية التغير، وذلك بوضع القروض ذات خواص مخاطر متشابهة في مجموعة معًا واعتبار العوامل مثل جودة الائتمان وحجم المحفظة والترizzات والعوامل الاقتصادية. ومن أجل تقييم مبلغ المخصص الجماعي، يتم إجراء فرضيات لتعريف الأسلوب الذي يتم به وضع نموذج للخسائر المتصلة وتقرير المدخلات الضرورية، بناءً على الخبرة التاريخية والظروف الاقتصادية الحالية.

ويتم رصد مخصصات بناءً على إرشادات البنك المركزي والمادة ٣٩ من معايير المحاسبة العالمية IAS ، أيهما أعلى. ويطلب البنك المركزي من جميع البنوك العمومية مناقشة مخصصاتها الكبيرة الفردية مع البنك المركزي قبل إجراء القرار النهائي حول تصنيف القرض والأحكام المناسبة التي ينبغي اتخاذها.

إن الكشف المبكر للحسابات والذي يبرهن احتمال أن يصبح قرضًا غير منتج (ويعرف بأنه قرض بالنسبة له أصبح سداد المبلغ الأساسي أو الفوائد مستحقة من مدة تزيد على 9 يومًا) يعتبر مركزياً لعملية الإدارة التصحيحية للبنك. وتقرر إدارة المخاطر تضمين حساب في قائمة المراقبة بناءً على معايير إشارات تحذيرية مبكرة ومعرفتها سلفاً. وتتضمن العوامل المعتبرة، على سبيل المثال، الظروف التي يكون فيها حسابً ما مديناً ومعسراً وكان غير نشط لمدة ثلاثة أشهر، أو حيث يكون على قرضٍ ما ثلاثة أقساط أو أكثر مستحقة وغير مسددة أو أية عوامل كيفية أخرى.

ويهدف البنك إلى ضمان أن يتم إدراك أية إشارة للتدھور في جودة أصل من الأصول فوراً وأن يتم بدء إعادة تأهيل الحساب. وبالنسبة لحساب الشركات والمؤسسات، فإن على مدير العلاقات المسئولة المباشرة لمعرفة حالة كل عميل من العملاء ضمن محفظته، ولذلك فإن مسؤولية مدير العلاقات المعنى للتعرف على أية إشارة للتدھور وبعد التصرف التصحيحي وإعادة التأهيل. وإن مدير العلاقات هو الشخص الأساسي تقع عليه مهمة التعرف على مشاكل الحسابات. وإضافةً لذلك، تقوم إدارة المخاطر بتعيم وتذوير مختلف التقارير التي تغطي موافق فائضة يومياً، أو الخصم أو جنوح وتأخير سداد أقساط القروض، إلى كل أقسام أعمال البنك المختلفة وبحيث يتم فحصها حسبما هو ملائم بصورة يومية أو أسبوعية أو شهرية من قبل مدير العلاقات المعنية بالبنك.

شطب الديون

بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة أو حيثما يقرر البنك أنه لا توجد وسائل أخرى للسترداد، يتم إحالة جميع الحسابات إلى دائرة القانونية حتى يتضمن اتخاذ الإجراءات القانونية من أجل استرداد الأموال من خلال التقاضي. وفي حالة الحسابات الشخصية، فإن جهود التحصيل مبنية على معايير وإجراءات تحصيل صارمة ومعرفة بوضوح حتى يتم إحالة الحساب إلى دائرة القانونية لاتخاذ ما يلزم.

ويقوم البنك بشطب القرض أو رصيده ورقة مالية لدين الاستثمار، وأية حسوم مرتبطة لخسائر الإعاقاة، حالما قرر أن القرض أو الورقة المالية غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة البنك المركزي. ويتم اتخاذ هذا القرار بعد اعتبار المعلومات مثل حصول تغيرات كبيرة في وضع المدين المالي بحيث أن المدين لم يعد بإمكانه سداد الالتزام، أو أن العوائد من الضمانة ليست كافية لسداد العرضة الكاملة. وبالنسبة للقروض المعيارية برصيد أصغر، تبني قرارات الشطب عموماً على وضع المستحق العالق من فترة لمنتهى معين.

حالات عرضة مخاطر الائتمان الأخرى

بالإضافة إلى مخاطر الائتمان العميل الناشئة عن الائتمان المقدم له، فإن للبنك أيضاً عرضة مخاطر الائتمان بالنسبة لأوراقه الاستثمارية وحالات وضع أمواله في السوق.

علاوةً على ذلك، فلن للبنك مخاطر التسوية فيما يتعلق بتداولات الصرف الأجنبي والتي يقوم بإدارتها من خلال تنفيذ اتفاقية تصفيية ثنائية.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بالتزاماته المالية التي يتم تسويتها بتقديم النقد أو أصل آخر من الأصول المالية. وإن مبادرة البنك بإدارة السيولة هي لضمان، وبقدر الإمكان، أنه سيكون لديه دائماً سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، تحت ظروف عادية أو مجهدة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعته. وإن لدى البنك خطة سيولة طارئة معتمدة لتسهيل إدارة السيولة.

ويتم إدارة مخاطر السيولة من قبل البنك من خلال المراقبة عن كثب لثغرة السيولة مقابل الحدود المثبتة ومن خلال تحديد وسياسة السيولة الطارئة.

وتكون لجنة الأصول والالتزامات مسؤولة إدارة مخاطر السيولة مع تولي إدارة مخاطر الائتمان اليومية من قبل الخزينة بناءً على المعلومات المزودة من قبل وحدات الأعمال الأخرى بخصوص شكل السيولة للأصولها والالتزاماتها المالية وتفاصيل تدفقات النقد المتوقعة الأخرى والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحتفظ الخزينة بمحفظة للأصول السيولة قصيرة الأمد، والمملوكة بشكل رئيسي من أوراق مالية استثمارية ذات سيولة قصيرة الأمد، والقروض والسلفيات للبنك والمرافق الأخرى ضمن البنك، لضمان الحفاظ على سيولة كافية داخل البنك بالكامل. وإن الخزينة مسؤولة كذلك عن خطط التمويل الطارئة. وفي هذه العملية، يتم اتخاذ العناية الضرورية لضمان امتثال البنك بجميع تدابير السيولة.

وتتضمن كل سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة الأصول والالتزامات. وتمثل أهداف لجنة الأصول والالتزامات بما يلي:

- الحفاظ على خطة متنسقة للأرباح إلى النمو وصافي القيمة للأصول مقبولة وقابلة للتحكم والسيطرة والضبط؛
- التزويد للنمو سليم، مريح ومتوازن دون التضييع بجودة الخدمة؛ و
- إدارة والحفاظ على السياسات والإجراءات المتنسقة مع أهداف البنك قصيرة وطويلة الأمد.
- يركز البنك كذلك على تطوير وتنمية مصادر تمويل أخفض تكلفة ولكنها أكثر استقراراً، مثل ودائع التجزئة.
- وحسب المطلوب بالتنظيم المعمول به، يقوم البنك بمراقبة نسبتي سيولة؛
- فيتم مراقبة نسبة الإقراض، وهي نسبة مجموع القروض والسلفيات إلى ودائع العملاء ورأس المال، بصفة يومية. داخلياً، نسبة الإقراض موضوعة في مستوى أكثر محافظة مما هو مطلوب بالتنظيم.
- كما يتم مراقبة نسبة السيولة، وهي نسبة صافي الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، بصفة شهرية. ولهذا الغرض، تعتبر صافي الأصول السائلة بأنها تشمل النقد وما يعادل النقد والأوراق الدين المالية بدرجة الاستثمار والتي لها سوق نشطة وسيولة.

ويعد البنك كذلك تقرير ثغرة السيولة لمراقبة قصير الأمد من ناحية السيولة على الأصول والالتزامات بعملة الريال في فترة زمنية تمتد شهراً واحداً. ويتم تعديل الثغرة لثغرة السندات من أجل إعادة التمويل وكذلك لخطوط الائتمان الملزمة وغير المستخدمة، إن وجدت. وترفع هذه القائمة حول السيولة قصيرة الأمد إلى لجنة الأصول والالتزامات بصفة شهرية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر للخسارة نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد، وأسعار صرف العملة الأجنبية، وأسعار الأسهم وأسعار السلع. وتنشأ عُرضة البنك لمخاطر السوق من تداوله وحالات عدم الملاءمة بين الأصول والالتزامات، ودوره ك وسيط مالي في المعاملات المرتبطة بالعملاء. والغرض من إدارة مخاطر السوق هو تخفيض أثر الخسائر على مكاسب البنك وأسهم البنك بسبب مخاطر السوق.

وإن الصالحة الشاملة بالنسبة لمخاطر السوق منوطه بلجنة الأصول والالتزامات. وإن وظيفة إدارة المخاطر بالبنك مسؤولة عن تطوير سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (مع مراعاة اعتمادها من قبل لجنة الأصول والالتزامات ولجنة المجلس لإدارة المخاطر). ويتم مراجعة سياسة مخاطر السوق للبنك بصفة دورية لتحديثها مع تطورات السوق. وتحتاج لجنة الأصول والالتزامات بصفة شهرية لمناقشة حالات عدم الملاءمة ومخاطر السيولة التي يتعرض البنك لها من أجل تخفيف هذه المخاطر. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بذلك بمناقشة واستكمال خطط عمل لإدارة مخاطر أسعار الفوائد. وإرادة لجنة الأصول والالتزامات، تقوم لجنة البنك بإدارة مخاطر السيولة، وأسعار الفوائد ومخاطر الصرف الأجنبي، بالتمسك بالخطوط الإرشادية لسياسة الخزينة وحدود مخاطر السوق الموضوعة في سياسة مخاطر السوق.

وللبنك هيكل معرف بوضوح لإدارة مخاطر السوق، بالفصل الواضح للواجبات بين المكتب الأمامي (مكتب الإستقبال) والمكتب الخلفي (المكتب الإداري) والمكتب الأوسط (المكتب لإدارة المخاطر). فيقوم المكتب الأوسط بتتبع ومراقبة مخاطر السوق ورفع التقارير بوضعيتها بصفة يومية وشهرية. ويقوم كذلك بمراجعة حدود المخاطر من خلال لجنة الأصول والالتزامات ومراقبة حالات العرضة الفعلية مقابل الحدود. ويقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الفوائد من خلال الحدود الإدارية للأصول والالتزامات، وتحليل الثغرة ودراسة أثر صدمة أسعار الفوائد من خلال استخدام فحص الإجهاد. ويقوم بإدارة مخاطر الصرف الأجنبي من خلال تطبيق إطار حدود وأدوات للتقرير مثل تقارير موقف العملة، وتحليل مخاطر مواقف العملة، وتقرير الخروقات. علاوة على ذلك، تنظر سياسة استثمار البنك في الأمور المرتبطة بالاستثمارات في مختلف منتجات التداول.

ويقوم البنك بعزل عرضته لمخاطر السوق بين محافظ التداول ومحافظ عدم التداول. وتشمل محافظ التداول جميع المواقف الناشئة من صنع السوق وأخذ موقف تملقي، مع الأصول والالتزامات المالية التي يتم إدارتها على أساس القيمة العادلة.

مخاطر نسبة الفوائد

المخاطر في نسبة الفوائد هي مخاطر التغير في نسبة الفوائد التي قد تؤثر في الربحية المستقبلية للبنك أو القيم العادلة لسندات المالية. فالبنك عُرضة لمخاطر نسبة الفوائد نتيجة لعدم الملاءمة لنسبة الفوائد وفتره إعادة تسعير معدل الأصول والالتزامات الحساسة.

ويعرف نسبة الفائدة الساري (العوائد السارية) لسند مالي نفدي هو النسبة المستخدم في حساب القيمة الحالية والذي ينتج في المبلغ الحامل للسند. فالنسبة هي نسبة تاريخية بالنسبة لسند ذي النسبة الثابت والمحمول بتكلفة مستهلة للدين وسعر حالي للسند بسعر عائم أو سند حامل بالقيمة العادلة.

وتتمثل مخاطر نسبة الفوائد الأساسية والتي تتعرض لها محافظ غير التداول التابعة للبنك هي مخاطر الخسارة من التذبذب في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للسند المالي بسبب تغير في أسعار فوائد السوق. وتدار هذه المخاطر بصفة أساسية من خلال مراقبة فجوات نسبة الفوائد، والتي تتولاها وظيفة إدارة المخاطر التي تشرف عليها لجنة الأصول والالتزامات.

ويقوم البنك كذلك بتقييم مخاطر نسبة الفوائد بتقييم أثر نسبة الفوائد (من كل من منظور المكاسب والقيمة الدقتصادية) في صدمات أسعار الفوائد ذات ٥ نقطة أساس، و ١٠ نقطة أساس و ٢٠ نقطة أساس و اتخاذ التدابير لخفض أثر هذه الصدمات.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب قيمة السند المالي بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد وضع المجلس حدوداً على الموقف المفتوح الشامل للبنك من العملة الأجنبية وعلى الموقف المفتوح لكل عملة أجنبية. وتشمل حدود الموقف المفتوح المواقف المفتوحة عبر الليل وخلال اليوم. ويتم مراقبة المواقف المفتوحة بصفة يومية واستخدام إستراتيجيات الوقاية لضمان الحفاظ على المواقف ضمن الحدود المقررة.

مخاطر قيمة الاستثمارات

تتمثل مخاطر قيمة الاستثمارات في مخاطر انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات البنك في محفظة الأوراق المالية نتيجة نقص القيمة السوقية للاستثمارات المعينة. وتقع مسؤولية إدارة مخاطر قيمة الاستثمارات على لجنة إدارة الاستثمار ولجنة المجلس التنفيذية. وتتعرض استثمارات البنك لسياسة استثمار معتمدة من المجلس. ويتم مراقبة تصنيف وسعر السندات بصفة منتظمة ويتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض العرضة إن لزم الأمر. ويتم إعادة تقييم المحفظة بسعر السوق لضمان أن تظل الخسائر غير المدققة، إن وجدت، بسبب انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات، ضمن الحدود المقبولة.

مخاطر التشغيل (العمليات)

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الملائمة أو المذفوفة، أو الناس أو الأنظمة أو من أحداث خارجية. وتنشأ مخاطر التشغيل نظراً لأسباب مختلفة مرتبطة بعمليات البنك، أو موظفيه، أو التكنولوجيا أو البنية الأساسية ومن أحداث خارجية وتشمل أمور غير مخاطر الاستثمار والسوق والسيولة.

وتماشياً مع الخطوط الإرشادية لإدارة المخاطر الصادرة من البنك المركزي، فقد وضع البنك إطار إدارة المخاطر العملية بناءً على سياسة مخاطر التشغيل المعتمدة من قبل المجلس وبرقابة لجنة مخاطر التشغيل. وبغض النظر ذلك بشكل واسع جميع جوانب مخاطر التشغيل والسياسات الداعمة لها، مثل سياسة مخاطر وضبط التقييم الذاتي، وسياسة إدارة بيانات الخسارة، والسياسات معمول بها عبر البنك وتهدف إلى ضمان توجيهات واضحة، ومسؤولية وحساب إدارة مخاطر تشغيل البنك. وقد قام البنك بذلك بتقييم مخاطر وضوابط مجالات الهمة المعينة من خلال نموذج ضبط المخاطر والتقييم الذاتي.

ويتألف إطار إدارة مخاطر التشغيل من سياسة مخاطر التشغيل، وطائق التعرف وتحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، ومراقبة المخاطر، والضوابط لخفيف المخاطر. إضافةً لذلك، فقد تعرف البنك على ٥٥ مؤشر رئيسى لمخاطر التشغيل. وقد وضع البنك مستويات معيار البدء لهذه المؤشرات ويتم مراقبتها دوريًا.

وقد أسننت المسئولية الولية لتطوير وتطبيق الضوابط لمواجهة مخاطر التشغيل إلى الإدارة العليا ضمن كل وحدة عمل. وهذه المسئولية مدعومة بتطوير معايير البنك الكلية في التواهي التالية لإدارة مخاطر التشغيل والعمليات:

- خطوط التقرير الواضحة؛
- الانتداب المناسب للصلحيات؛
- عزل ومصلل المهام بصورةٍ ملائمة وتحويل المعاملات عن طريق نظام صانع ففاحص و مصفوفة تفويض؛
- تسوية الملكية ومراقبة الحسابات؛
- توثيق الضوابط والعمليات والإجراءات؛
- الامتثال بالمتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى؛
- التقييم الدوري لمخاطر التشغيل التي يتم مواجهتها وتقييم كفاية الضوابط والإجراءات المستخدمة لمواجهة المخاطر المحددة؛
- تقرير خسائر العمليات والأحداث التي تعمل على حد خسائر التشغيل والإجراء التصحيحي؛
- تطوير خطط طوارئ؛
- التدريب والتطوير المهني؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير الأعمال؛ و
- تخفيف المخاطر عن طريق التأمين، حيثما يكون مرغوباً به.

المشتقات

يعامل البنك مع نوائح السندات المالية بصفة رئيسية لإدارة مخاطر المالية الخاصة، وبنية عن عملائه. وفي حالة الأخيرة، يقوم البنك بتغطية عرضته التي يتبوأها على أساس تراجعية مع الأطراف المقابلة في السوق لتجنب أخذ أية مخاطر سوقية. ويستخدم البنك اتفاقيات أساسية للعملات للوقاية من حالات عدم الملاءمة بين القروض والودائع المعامل بها بعمليات مختلفة.

الامتثال

يعتمد الامتثال بالمتطلبات التنظيمية على إطار وثقافة مصممة لإدارة المخاطر التنظيمية والمرتبطة بالسمعة، بينما يظل على اطلاع ومعرفة بالتطورات المحلية والإقليمية والعالمية وأفضل ممارسات القطاع.

إن قيم المحاسبة والعدالة والمسؤولية والشفافية هي جزء لا يتجزأ وحجر الزاوية في فلسفة البنك. ويسعى البنك للالتزام بأعلى معايير المصداقية عند قيامه بالأعمال، ويكافح في جميع الأوقات من أجل مراعاة روح ونص القانون. ومن أجل ضمان ذلك، ينسد لوظيفة الامتثال مهمة ضمان إطاعة الخطوط الإرشادية التنظيمية الجارية والقوانين المرعية بسلطنة عمان.

وتضمن وظيفة الامتثال امتثال البنك في حينه بالقواعد والتنظيمات والتعميم والتوجيهات الصادرة عن الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال. علاوةً على ذلك، قام البنك بتطبيق برنامج «فاتكا» للامتثال.

وتنشر وظيفة الامتثال تنبيةات منتظمة بهدف زيادة الوعي في المسائل والتوجيهات الناشئة في عالم الامتثال. كما تقدم التدريب حول مكافحة غسل الأموال ومتطلبات معرفة العميل والإجراءات لكل الموظفين عبر البنك.

ويستخدم البنك أنظمة ذات صلة وبرامج كمبيوتر لضمان الوفاء بجميع التزاماته فيما يتعلق بأنظمة الإقرار التي يخضع لها. ويطلب ذلك الحرص تجاه العميل ومستوى المعاملة. إضافةً لذلك، يستخدم البنك تنبية آلي ينبع ببرنامج كمبيوتر لمراقبة جميع معاملاته ورفع التقارير عن أية معاملة مشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية في عُمان عند حدوثها.

التدقيق الداخلي

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمراجعة وتقييم ضوابط البنك الداخلية، وإدارة المخاطر وأنظمة وإجراءات الحكومة. ومن خلال استخدام تقنيات التقييم المبنية على المخاطر، تتمكن وظيفة التدقيق الداخلي من تكوين وجهة نظر مستقلة ومطلعة حول المخاطر التي يواجهها البنك. ويرفع التدقيق الداخلي نتائجه وتوصياته إلى لجنة التدقيق المبنية عن المجلس وإلى المجلس.

ويستخدم التدقيق الداخلي برنامج كمبيوتر آلبي ل إدارة التدقيق لتغطية كامل عملية التدقيق ويستخدم كذلك أداة البحث عن البيانات في التدقيق وعملية منع الخداع والغش. وقد أنشأ البنك وحدة متخصصة للكشف عن الخداع والغش ضمن التدقيق الداخلي لإجراء بتدقيق استباقية نشطة للكشف عن الخداع والغش وردعه والكشف عنه. إضافةً لذلك، يتم فحص الجوانب والأنشطة المحددة بشكل متواصل على أساس شهري لتقديم إشعار مسبق للإدارة حول الحالات الشادة والأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع الخداع والغش والحل المبكر.

الفصل الثاني عشر: البيانات المالية

تم اقتباس المعلومات التالية من القوائم المالية المدققة. وللاطلاع على القوائم المالية الكاملة يرجى زيارة موقع سوق مسقط للأوراق المالية www.banksohar.net أو موقع البنك www.msm.gov.om

قائمة الوضع المالي

(مليون ر.ع)

كما بتاريخ ٣١ ديسمبر				كما بتاريخ ٣٠ يونيو
٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*٢٠١٧	
الأصول				
٢١٩	١٢٢	١٢.	١١٩	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي
١٥٤	١٢٨	٩٩	١٠.٥	مستحق من البنوك وجهات أخرى لوضع النقد بسوق المال
١,٤٢٣	١,٦٤٧	١,٩١٣	١,٩٩٨	القروض والسلفيات والتمويل (صافي)
٢٤١	٢٧	٣٥١	٤.٣	الأوراق المالية الاستثمارية
١٣	١٤	١٦	١٧	الممتلكات والمعدات والتركيبيات
٣	٣	٣	٣	الإستثمارات
٢٤	١٦	١٨	٢٩	أصول أخرى
٢٠,٧٥	٢,٢٧	٢,٥٢.	٢,٦٧٤	مجموع الأصول
الالتزامات				
٢٤٤	٣٨٢	٢٧٥	٥٩٥	مستحق للبنوك واقتراضات أخرى من سوق المال
١,٥٥٢	١,٤٦٤	١,٥٣٢	١,٦٦.	ودائع العملاء
٢٩	٣٢	٢٩	٣٢	الالتزامات أخرى
٥١	٥١	٨٧	٨٧	قرض ثانوية
٧	٧	٥	٢	سندات مالية قابلة للتحويل إلزامية
-	١٨	١٨	١٩	شهادات إيداع
١,٨٨٣	١,٩٥٤	٢,٢٤٦	٢,٣٩٥	مجموع الالتزامات
حقوق المساهمين				
١١٤	١٤٤	١٦.	١٧٨	رأس المال الأسمى
-	١٧	١٧	١٨	علاوة الأسهم
١٤	١٧	١٩	١٩	الاحتياطي القانوني
١	١	١	١	الاحتياطي العام
(٥)	(٧)	(١)	(١)	احتياطي القيمة العادلة
٢٤	٤.	٠.	٠.	احتياطي القروض الثانوية
٤٤	٤١	٢٧	١٥	الأرباح المحتفظة
١٩٢	٢٥٣	٢٧٤	٢٧٩	مجموع حقوق المساهمين
٢٠,٧٥	٢,٢٧	٢,٥٢.	٢,٦٧٤	مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين

*غير مدفقة

قائمة الدخل الشامل

(مليون ر.ع)

٢.١٤	٢.١٥	٢.١٦	النصف الأول *٢.١٧	
٧٣	٧٥	٩١	٥٢	دخل الفوائد
(٢٦)	(٢٥)	(٤٦)	(٣٠)	مصاريف الفوائد
٤٨	٥٠	٤٥	٢٢	صافي دخل الفوائد
٢	٢	٣	٢	صافي الدخل من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار
٢١	١٩	٢٢	١٢	دخل عمليات أخرى
-	١	(٤)	.	الخسائر/ الأرباح من الأوراق المالية الاستثمارية المتوفرة للبيع
٧.	٧١	٦٧	٣٦	مجموع دخل العمليات
-	-	-	-	مصاريف التشغيل
(١٩)	(٢٠)	(٢٠)	(١٠)	تكاليف الموظفين
(١٠)	(١١)	(١١)	(٦)	المصاريف الأخرى للعمليات
(٢)	(٢)	(٢)	(١)	إهلاك
(٣١)	(٣٣)	(٣٣)	(١٧)	مجموع مصاريف التشغيل
٣٩	٣٨	٣٤	١٨	أرباح العمليات
-	(٣)	(٣)	(١)	إعاقبة على الأوراق المالية الاستثمارية
(٢)	(٢)	(٢)	(١)	علاوة إعاقبة على أساس المحافظ
(٤)	(١)	(١)	(٣)	علاوة إعاقبة على أساس معين
٣٣	٣٢	٢٢	١٤	صافي الأرباح قبل الضرائب
(٣)	(٤)	(٣)	(٢)	مصروف ضريبة الدخل
٣.	٢٨	١٩	١٢	صافي الأرباح للفترة
(٥)	(٢)	٦	-	صافي التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتوفرة للبيع مع خصم ضريبة الدخل (قابل لإعادة التصنيف على أرباح أو خسائر)
(٥)	(٢)	٦	-	دخل شامل آخر للسنة ناقص ضريبة الدخل
٢٥	٢٦	٢٦	١٢	مجموع الدخل الشامل للفترة

*غير مدفقة

قائمة التدفق النقدي

(مليون ر.ع)

٢.١٤	٢.١٥	٢.١٦	النصف الأول *٢.١٧	
٢.٤	(١٣٥)	(١٨٥)	٢٨٩	صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة التشغيل
(٦)	(٧٤)	١٦	٥	صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة الاستثمار
(٤)	٣٢	٢٣	(١١)	صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة التمويل
٢٥١	٤٤٤	٢٦٦	١٢.	النقد وما يعادله في بداية الفترة
٤٤٤	٢٦٦	١٢.	٤.٣	النقد وما يعادله في نهاية الفترة

*غير مدفقة

النسب المختارة

٢.١٤	٢.١٥	٢.١٦	كما بتاريخ ٣١ ديسمبر	
٠.٢٥	٠.٢٠	٠.١٢		الأرباح للسهم (ر.ع)
٠.١٦٨	٠.١٧٦	٠.١٧١		القيمة الدفترية للسهم (ر.ع)
٠١٣,٥	٠١٣,٣٩	٠١٣,٩٦		كفاية رأس المال
٠١,٥١	٠١,٣٠	٠.٨١		العوائد على متوسط الأصول
٠١٦,٤٥	٠١٢,٤٦	٠٧,٥٥		العوائد على متوسط حقوق المساهمين
٠٣٣,٦٦	٠٣٤,٣٠	٠٣٨,٥٦		التكلفة على مجموع الدخل
٠٣,٣٤	٠٣,٥٥	٠٣,٥٣		صافي هامش الفوائد
٠٣١,١٥	٠٣٨,٨٣	٠١٦,٥١		صافي هامش الأرباح
٠١,٥٤	٠١,٢٦	٠١,٦١		متوسط صافي الأرباح على صافي القروض والسلفيات
٠١٤٥	٠١٧٣	٠١٣٣		تغطية متوسط صافي الأرباح
٠٩١,٧٢	٠١١٢,٤٨	٠١٢٤,٩١		القروض إلى الودائع

الفصل الثالث عشر: معاملات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين ومن يتسبّب إليهم، وأعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين، وكيانات الأعمال التي لديها القدرة على التحكّم أو ممارسة تأثير كبير في القرارات المالية والتشغيلية. وتكون أسعار وبنود هذه المعاملات، والتي يتم الدخول إليها في السياق العادي للأعمال بموجب بنود وشروط بالاتفاق المتبادل. وقد كان للبنك المعاملات التالية ذات الأثر مع الأطراف ذات العلاقة:

٢.١٥	٢.١٦	
٣١,١١	١٥,٤٧١	القروض والسلفيات (الرصيد في نهاية السنة)
١٦٤,٢٥٥	١١٨,٨٥٢	القروض الموزعة خلال الفترة
(١٥٨,٣٩٤)	(١٢٣,٣٧٨)	القروض المسددة خلال الفترة
١١,٦٨٦	١٨,٨٣٦	الودائع (الرصيد في نهاية الفترة)
٧,٧٩٣	٢١,١٣٣	الودائع المستلمة خلال الفترة
(١,٧٢٨)	(١٣,٨٧٥)	الودائع المدفوعة خلال الفترة
٨٧٥	٨,٢	دخل الفوائد (خلال السنة)
٣٩	٣٣٩	تكلفة الفوائد (خلال السنة)
		مكافآت الإدارة العليا
٤,٢٧٩	٣,٣٥٤	الرواتب والمزايا الأخرى قصيرة الأمد
٢١٣	٢,٢	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورسوم الحضور
٤٩	٥٢	مكافآت أعضاء مجلس الإشراف الشرعي

الفصل الرابع عشر: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها

يعتقد البنك أن العوامل التالية تؤثر على قدرته في الوفاء بالتزاماته لسندات رأس المال. ومعظم هذه العوامل بمثابة حالات طارئة والتي قد تحدث وقد لا تحدث، وإن البنك ليس في وضع للتعبير عن وجهة نظر حول احتمال حدوث أي من هذه الحالات الطارئة. وإن الترتيب الوارد بعرض المخاطر أدناه لا يعكس بالضرورة احتمال حدوثها أو حجم أثرها المحتمل على البنك. هذا، وإن العوامل التي هي جوهريّة ومادّية لغرض تقييم مخاطر السوق المرتبطة بسندات رأس المال وارد سردها ووصفها كذلك أدناه.

ويعتقد البنك أن العوامل الوارد وصفها أدناه تمثل المخاطر الأساسية المتأصلة في الاستثمار في سندات رأس المال، ولكن عدم قدرة البنك على دفع الفوائد أو المبلغ الأساسي أو مبالغ أخرى على أية سندات رأس المال أو فيما يرتبط بها يمكن أن يحدث لأسباب أخرى قد لا تعتبر مخاطر ذات أثر كبير من قبل البنك بناءً على معلومات متوفّرة حالياً إليه أو مما لا يمكنه حالياً توقعه. وينبغي على المستثمرين المحتملين كذلك قراءة المعلومات المفصلة الواردة في أماكن أخرى من هذه النشرة والتوصيل إلى وجهات نظرهم الخاصة قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار.

إن حدوث أي من المخاطر الوارد وصفها أدناه، أو أية مخاطر أخرى غير معروفة حالياً للبنك، قد يكون له أثر سلبي مادي على الوضع المالي للبنك، ونتائج العمليات، والسيولة والتوقعات المستقبلية ويمكنها التأثير على قدرته على سداد المدفوعات المستحقة بموجب سندات رأس المال وأو سعر السوق الخاص بسندات رأس المال. يحد الإشارة أيضاً بأن البنك يعتمد اتخاذ خطوات وأو تدابير ضرورية من أجل التخفيف من المخاطر المذكورة أدناه خلال تلك التي قد تكون ناجمة عن عوامل خارج عن سيطرة البنك، بما في ذلك، العوامل السياسية والإقتصادية.

وينبغي على المستثمرين المتوقعين كذلك استشارة مستشاريهم الماليين والقانونيين الخاصين حول المخاطر المرتبطة بالاستثمار في سندات رأس المال وملاءمة الاستثمار فيها على ضوء ظروفهم الخاصة، ودون الاعتماد على البنك. وينصح المستثمرين المتوقعين إجراء تحقيقاتهم الخاصة، وإن البنك يعتبرهم قد قاموا بذلك، فيما يتعلق بهذه العوامل قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار.

١. العوامل التي قد تؤثر على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته بموجب سندات رأس المال

١-١ إن أعمال البنك، ووضعه المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته تتأثر وستواصل بالتأثير بالظروف الاقتصادية، وأي تدهور في الظروف الاقتصادية في عُمان من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على البنك.

وتتركز أعمال البنك على السلطنة ونتائج عملياته تتأثر بالظروف الاقتصادية في عُمان، والتي يمكن أن تتأثر بالظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية. وبتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦م كانت كل عرضة مخاطر ائتمان البنك تجاه أطراف مقابلة واقعة في الشرق الأوسط، وبشكلٍ أساسى في عُمان.

وإن اقتصاديات عُمان ومعظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط تعتمد على النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما، وكذلك الأسعار وكميات الإنتاج الخاصة بهذه السلع. فعلى سبيل المثال، إيرادات النفط والغاز تشكل دخل رئيسي من الناتج المحلي للسلطنة. ولكن أصبحت أسعار النفط والغاز متذبذبة في السنوات الأخيرة. وكانت متواتسط سعر النفط الخام السنوي للسلة المرجعية لأوبك يتراوح بين ٤٢ دولار أمريكي في كل من ٢٠١٢ و٢٠١٣. ولكن في سنة ٢٠١٤، كان السعر المتوسط السنوي ٩٦,٢٩ دولار أمريكي مع انخفاض الأسعار بحدة في النصف الثاني من تلك السنة. بلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي اي للنفط الخام من يناير إلى ديسمبر ٤٧,٩٧ دولار أمريكي وبلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي اي للنفط الخام في يونيو ٤٧,١٢ دولار.

أمريكي. وقد أبانت تحركات سعر السلة المرجعية لأوبك أنها لوحدها توضح التذبذب التاريخي في أسعار النفط الخام العالمية ولذا يقصد الاستدلال بأن دخل البنك من إنتاج النفط الخام مرتبط بشكل مباشر بسعر السلة المرجعية لأوبك.

وفي حال استمرار أسعار النفط الخام المنخفضة لمدة طويلة، فمن المحتمل أن يكون لذلك أثر سلبي كبير على الاقتصاد العماني ودخلها ووضعها المالي. ويحتمل أن تؤثر هذه الآثار تأثيراً سلبياً مادياً على البنك بما يلي:

- تذبذب الطلب من عملائه للتمويل وبالتالي السلبي على جودة التمويل القائم للبنك، وبذلك تزيد احتمالية خسائر إعاقته وبذلك تذبذب الربحية؛ وأو

- التسبب في سحب بعض كبار المودعين المعينين لودائعهم (بالكلية أو جزئياً) لتلبية احتياجات سيولتهم الخاصة، ما ينبع عنه أن يضطر البنك إلى البحث عن مصادر بديلة وأكثر غلاء للتمويل. وأنظر أيضاً «قرص عملاء البنك، السلفيات والتمويل وقاعدة دائنه مركزة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسياً في عُمان» أدناه» «البنك خاضع للمخاطر بأن السيولة يمكن أن لا تكون دوماً متوفرة بسهولة أو أن تكون متوفرة فقط بتكلفة كبيرة» أدناه.

إضافةً لذلك، وبما أن أسعار النفط المنخفضة لها أثر سلبي على الإنفاق الحكومي، فقد يؤثر ذلك على وضع البنك المالي بشكل غير مباشر عن طريق تأثيره على قطاعات النفط والغاز، والأعمال البنكية والتجارة والإنشاءات والعقارات والسياحة على وجه الخصوص. هذا، وأي تذبذب في دخل السلطنة سيكون من شأنه تذبذب احتمال و/أو مدى توفر الدعم المالي الحكومي للبنوك العمانية، بما فيها البنك، في حال الحاجة لمثل هذا الدعم مستقبلاً.

العامل المخفيق: التحسن النسبي في أسعار النفط ، الإصلاحات المالية التي يتم القيام بها والأداء المالي المرضي للبنك.

١-٢ البنك عرضة لمخاطر الائتمان ولديه تركز عملاء كبير لمخاطر الائتمان

إن المخاطر الناشئة عن التغيرات المناوئة في جودة الائتمان وقابلية استرداد القروض والأوراق المالية والبالغ المستدورة من الأطراف المقابلة متصلة في نطاق واسع من أعمال البنك، وبصفة أساسية في أنشطته الإقراض والاستثمار. وعلى وجه الخصوص، فإن البنك عرضة للمخاطر بان المفترضين يمكن أن يسددوا قروضهم وفقاً لبيانو تعاقداتهم وأن الضمانة المؤمنة لسداد هذه القروض قد تكون غير كافية. ويقوم البنك بشكل متواصل بمراجعة وتحليل محفظة قروضه ومخاطر الائتمان، ويقوم البنك بتقدير خسائره المحتملة على القروض بناء على - من بين أشياء أخرى - تحليله معدلات الجنوح التاريخية والحالية وإدارة الفروض وتقييم الأصول المرتبطة بها، علامة على العديد من الافتراضات الإدارية الأخرى. ولكن، هذه التحليلات الداخلية والافتراضات قد تنشئ توقعات غير دقيقة للأداء الائتمان، وخصوصاً في مناخ اقتصادي متذبذب.

ويمكن أن تنشأ خسائر الائتمان كذلك من تدهور في جودة الائتمان الخاص بمقترضين معينين، أو مصدرين وأطراف أخرى مقابلة للبنك، أو من تدهور عام في الأحوال الاقتصادية المحلية أو الدولية، أو من مخاطر نظامية ضمن الأنظمة المالية، والتي من شأن أي منها أو كلها أن تؤثر على قابلية استرداد وقيمة أصول البنك وتتطلب زيادة في مخصصات البنك لـإعاقة القروض والأوراق المالية والمخاطر الائتمانية الأخرى.

وتزداد مخاطر الائتمان البنك بزيادة تركزات المخاطر. ولدي البنك تركزات كبيرة لمخاطر العملاء. على سبيل المثال، إن أعلى ٢٠٪ عرضة قرض عملاء كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بلغ ٢١,٦٪ من مجموع قروض عملائه وسلفياته وتمويلهم، وبلغ أعلى ١٪ عرضة قرض عملاء كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م نسبة ١٢,٩٪ من مجموع قروض عملائه وسلفياته وتمويلهم. إضافةً لذلك، فإن لدى البنك تركز مخاطر جغرافي كبير. أنظر «- قروض عملاء البنك، وسلفياته وتمويلهم وقاعدة دائنه مركزة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسياً في عُمان» أدناه.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، قام البنك بإجراء علاوات منخفضة معينة بلغت ١٧,٧٦٢ مليون ر.ع وأجرى مجموع علاوات منخفضة (بما فيها علاوات محفظتها) بلغت ٢,٤٠٠ مليون ر.ع. مقارنة بمجموع علاوات المنخفضة بمبلغ ٣٥,٨٢٦ ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م. وأي إخفاق من قبل البنك في المحافظة على جودة أصوله من خلال سياسات إدارة المخاطر الفعالة يمكن أن يؤدي إلى مخصصات خسائر قروض أعلى وينتج في مستويات أعلى من حالات التخلف والشطب. إضافةً لذلك، يمكن للبنك المركزي في أي وقت من الأوقات أن يقوم بتعديل أو استكمال خطوطه الإرشادية ويطلب إجراء مخصصات إضافية بالنسبة لمحفظة قروض البنك إن قرر ذلك (متصرفاً بصفته المنظم المتعلق بالقطاع البنكي العماني) بأنه من المناسب القيام بذلك. وفي حال أي طلب بإجراء مخصصات إضافية، فإنه اعتماداً على الكم والتوقيت بالضبط، فيمكن أن يكون لهذه المخصصات أثر سلبي على الأداء المالي للبنك. وأيضاً «الانخفاض الكبير في جودة قروض عملاء البنك وسلفياته وتمويلهم يمكن أن يؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على أعماله» أدناه.

العامل المخفيق: تمكّن البنك من المحافظة على محفظة الإقراض دون زيادة كبيرة في حجم القروض المتعثرة، الشيء الذي يدل على جودة إدارة المخاطر في البنك.

١-٣ قروض عملاء البنك، وسلفياته وتمويلهم وقاعدة دائنه مركزة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسياً في عُمان

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، بلغت قروض البنك الشخصية ٢٦٠ مليون ر.ع، أو ٣١,٥٪ من مجموع قروضه وسلفياته وتمويله. إن قدرة عملائه، وخصوصاً أولئك الموظفين في القطاع الخاص بالسلطنة، على سداد هذه القروض سيظل مرتبطة بقوة على الظروف الاقتصادية في عُمان، مع زيادة في مستويات البطالة وأسعار الفوائد من بين العوامل الرئيسية التي ستؤثر سلباً على حالات عرضة الائتمان التجزئة.

ونتيجةً لذلك، فإن أي تدهور في الظروف الاقتصادية العامة للسلطنة أو الشرق الأوسط عموماً أو أي إخفاق من قبل البنك في الإدارة الفعالة لتركيزات المخاطر الجغرافية يمكن أن تؤدي إلى تدهور في جودة الائتمان للأطراف المقابلة للبنك. أنظر «- أعمال البنك والحالة المالية ونتائج العمليات والتوقعات تتأثر وستواصل التأثير بالظروف الاقتصادية وأي تدهور في الظروف الاقتصادية في السلطنة يمكن أن تؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على البنك» أدناه.

وشكلت ودائع عملاء البنك ١٦٩٪ من مجموع التزاماته بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وكانت ٩٩٪ من ودائع عملائه بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م قد تم قبولها من أطراف عمانية نظيرة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، شكلت ودائع أعلى ٢٪ من مجموع ودائع عملائه وشكلت ودائع أعلى ١٪ عملاء نسبة ٣٥٪ من مجموع ودائع عملائه. ويتم تلبية جزء كبير من مطلبات تمويل البنك من خلال الودائع قصيرة الأجل وطويلة الأجل من قبل كيانات مرتبطة بالحكومة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، شكلت الكيانات المرتبطة بالحكومة وصناديق التقاعد حوالي ٣٤٪ من ودائع عملاء البنك.

وأي سحب لجزء كبير من هذه الودائع الكبيرة (الأمر الذي يتحمل وقوفه في الأوقات التي يكون فيها دخل الحكومة تحت ضغط) قد يكون له أثر سلبي على أعمال البنك، ونتائج العمليات والوضع المالي، وكذلك قدرته على الوفاء بتنظيمات البنك المركزي الخاصة بالسيولة. وأي سحب من هذا القبيل قد يتطلب من البنك أن يبحث عن موارد إضافية للتمويل (سواءً على شكل ودائع أو تمويل الجملة، الأمر الذي قد لا يكون متوفراً للبنك بنحو مقبول تجاري أو على الإطلاق. وأي إخفاق في الحصول على تمويل بديل يتحمل أن يؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ أو إنماء محفظته الفرضية أو زيادة تكلفة تمويله الإجمالي، وأي منها من شأنه أن يحدث أثراً سلبياً مادياً على أعماله.

٤- الانخفاض الكبير في جودة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم يمكن أن يؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على أعماله

بلغت قروض البنك غير المؤدية (وتعرف بأنها قروض بلغ استحقاق سداد فوائدها والمبلغ الأساسي أو المبالغ الأخرى أكثر من ٩. يوماً) مبلغ ٣٣ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م مقارنة بمبلغ ٢١ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م و٢٢ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م. وبلغت نسبة قروض البنك غير المؤدية (وتعرف بأنها نسبة القروض غير المؤدية إلى مجموع إجمالي قروض العملاء وسلفياتهم وتمويلهم) نسبة ١٧٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م مقارنة بنسبة ١١٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م و١٣٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م. وقد عكست زيادة القروض غير المؤدية سنة ٢٠١٦ م بشكل أساسي عرضة شركة كبيرة مفردة وتدور في محفظة القروض الشخصية، أساساً من مفترضين ذوي الدخل المنخفض، وبينما التحسن البسيط في سنة ٢٠١٥ م عكس بصورة رئيسية تحسناً في قطاع الإناث.

وبلغت القروض المستحقة عن موعدها (ال أقل من ٩. يوماً) ولكنها ليست قروض معاقة، مبلغ ٧٠,٥٩١ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م مقارنة بمبلغ ٢٢,٢٧٣ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م و٥٣,٧٧٧ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م، ونسبة مئوية من مجموع إجمالي قروض العملاء وسلفياتهم وتمويلهم، بلغ ٦١,٦٪ ٢٠١٥ م و٦٣,٥٪ ٢٠١٤ م و٦٢,٣٪ ٢٠١٣ م على التوالي. وعكست الزيادة سنة ٢٠١٦ م بصورة أساسية التأخيرات التي واجهها المقاولون بالمشاريع الحكومية في استلام مدفووعاتهم عقب تغير في إجراءات دفع الفوائض بالمشاريع الحكومية، بينما عكس الانخفاض سنة ٢٠١٥ م بشكل كبير تحسناً في هذا الوضع، وخصوصاً في فئة لحد ستة أيام. وقام البنك بإعادة التفاوض على قروض بلغت ٣,٧٧٣ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م مقارنة بمبلغ ٤,٢٨٥ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م و٤,٢٨٣ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ م.

وأي تدهور مستقبلي كبير في محفظة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم قد ينبع عنه زيادة في الإعاقات وعليه قد يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على أعماله.

العامل المدفوف: لقد قام البنك بوضع نظام لتصنيف المخاطر بالنسبة لمحفظة الإقراض الخاص بقطاع الشركات ، ولقد ظل تصنيف هذه المحفظة مستقرأً بتصنيف (متوسط).

٥- يمكن أن تزداد مخاطر ائتمان البنك بسبب أن بعض مدينيه غير قادرين أو غير راغبين في تزويد جودة وكمية البيانات المالية التي يريدها البنك وبسبب القيود على قدرته في فرض الضمان في السلطة

رغم أن البنك يطلب الإفصاح المنتظم لمعلومات مدينيه المالية، إلا أن بعض المدينيين، ولاسيما عملاء التجزئة والمشاريع الصغيرة إلى المتوسطة، لا يغفلون ذلك، أو لا يقدرون أن يزودوا جودة وكم المعلومات التي يبحث عنها البنك. هذا، ولا يمكن أن تقدم هذه البيانات المالية دائمًا صورة كاملة أو مقارنة للحالة المالية لكل مدين من هذا القبيل. على سبيل المثال، القوائم المالية الخاصة بمديني البنك ليس (ما لم تكن مدرجة عموماً) مطلوب تقديمها طبقاً لمعايير التقرير المالي العالمية IFRS أو تدقيقها وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق.

إن عدم توفر الكم أو الجودة الكافية للبيانات المالية بالنسبة لبعض مديني البنك قد ينبع عنه إخفاق البنك في التقييم الدقيق للوضع المالي وجذارة الائتمان لهؤلاء المدينيين، مما يؤدي إلى زيادة علاوات الإعاقه، لاسيما في أوقات تدهور الظروف الاقتصادية.

إن ممارسة رهن الأصول (مثل رهن الأصول على أصول عقارية) للحصول على قرض ينكمي يخضع لبعض الحدود والقيود الإدارية بموجب القانون العماني. ونتيجة لذلك، فلا يمكن فرض الضمانة على بعض الأصول المعينة في المحاكم العمانية. هذا، ولا توجد معالجات مساعدة ذاتية متوفرة للدائنين في سيناريو فرض بموجب القانون العماني ولذلك فإن الحق في المطالبة بالدين متوفر فقط عن طريق إجراءات رسمية للمحكمة. وعلى ذلك، فيما يمكن أن يواجه البنك مسؤولية في جلسات المحكمة، بما في ذلك أي ضمانة عقارية) أو فرض الضمانات أو غيره من ترتيبات دعم الائتمان طرف ثالث عندما يتختلف المدينيون في قروضهم.

إضافةً لذلك، حتى لو كانت مصالح الضمان هذه قابلة للفرض في المحاكم العُمانية، فإن الوقت والتكلفة المرتبطة بفرض مصالح الضمانة في عُمان قد يحيل الأمر غير اقتصادياً للبنك متابعة مثل ذلك، مما يؤثر سلباً على قدرة البنك في استرداد خسائر قروضه. وحتى في حال حيازة البنك للأصول العقارية نتيجة لفرض الضمانة، فإن القانون المصرفي العماني يتطلب من البنك أن يتصرف بالعقار خلال ١٢ شهراً من حيازته له ما لم يتم الحصول على تمديد من البنك المركزي، الأمر الذي قد ينجم عنه أن يطلب من البنك بيع الأصول في وقت قد يكون سعرها السوقى متذبذباً أو عدم القدرة على إدراك (أو تحقيق) القيمة الكلية للأصول المعينة.

العامل المدفوف: يتم التحوط ضد هذا الخطر عبر اتباع التوجيهات التشريعية التي تتطلب الحصول على بيانات مالية مدققة من كل العملاء الذين لديهم قروض بقيمة .٥٠ ألف ريال من البنك أو .٥٠ ألف ريال من النظام المصرفى وذلك قبل نهاية ١٢ يوم من نهاية السنة المالية.

٦- البنك عرضة لانخفاض قيم الممتلكات في عُمان على الضمانة الداعمة لقروضه بالتجزئة والجملة والمؤمنة بالرهون على العقار

بلغ مجموع قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م مبلغ ١,٩١٣ مليون ر.ع، منها القروض المؤمنة بالرهون على العقار بنسبة ١٦٪ أو مبلغ ١١ مليون ر.ع. إن الوضع الاقتصادي السلبي أو عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى تقلص في الرهن السكني وأسواق الإقراض التجاري ولانخفاضات في أسعار الممتلكات السكنية والتجارية. وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على قيمة ضمانة البنك وقد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإعاقه، الأمر الذي قد يخفض ربحية البنك.

العامل المذفوف: إن المحفظة الإقراضية للبنك مغطاة بشكل جيد ضد كل المخاطر المتوقعة وذلك من خلال مؤن ومخصصات بمعدل تغطية يبلغ ٥٣,٥٪ (مؤن لمقابلة القروض المتغيرة ، وبمعدل ١٣,٩٪ متضمنا احتياطيات عامة).

١-٧ إن لدى البنك التزامات وتعهدات كبيرة طارئة ومرتبطة بالائتمان، والتي قد تؤدي لخسائر محتملة

يصدر البنك التزامات قروض وضيئات وخطابات اعتماد غير قابلة للنقض، كلها تعد خارج ورقة الميزانية حتى يحين الوقت الذي يتم فيه تمويلها بالفعل أو إلغاها. ورغم أن هذه اللالتزامات طارئة، فإنها تتعرض البنك لمخاطر الائتمان والسيولة على حد سواء. ورغم أن البنك يتوقع أن جزءاً فقط من التزاماته بالنسبة لهذه التعهادات سيتم إحداثها وتمويل ذاتها وفقاً لذلك، فيمكن للبنك أن يحتاج لأداء هذه المدفوعات بالنسبة لجزء أكبر من هذه اللالتزامات مما كان يتوقعه لاسيما في الحالات التي يسود فيها تدهور عام في ظروف السوق. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى أن يحتاج البنك للحصول على تمويل إضافي، ممكناً خلال إشعار قصير نسبياً، مما قد يكون له أثر سلبي على أعماله. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، كان للبنك مبلغ ٤٣٣ مليون ربع مستحقاً في مثل هذه اللالتزامات الطارئة، وذلك ما يعادل ٤٪ من قروض عملائه وسلفياته وتمويلاتهم وسلفياته وتمويلاتهم والالتزامات الطارئة مجتمعة.

العامل المذفوف: إن معايير الائتمان المتبعة في البنك للالتزامات غير الممولة هي نفسها المتبعة بالنسبة للالتزامات الممولة مما يؤدي لاستبعاد احتمال ارتفاع مخاطر الائتمان بالنسبة للالتزامات المحتملة.

١-٨ يمكن أن يؤثر البنك سلباً بضعف أو الضعف الملحوظ للمؤسسات المالية الأخرى والأطراف المقابلة والنظيرة، ما قد ينبع عنه مشاكل سيولة نظامية كبيرة أو خسائر أو حالات تخلف. يقتصر التعرض للبيانات الخارجية للخزينة لفترات قصيرة جداً في أقل من شهر. بالإضافة على ذلك، ولمعالجة السيولة، فإن معظم تمويلتنا تكون لمدد طويلة مثل الإقراض لمدة سنة وتمويل مشترك لمدة ثلاثة سنوات.

مقابل إطار القيد على السيولة والتكلفة للأموال في سوق الإقراض العالمي، وتقديم المستوى العالمي من الاعتماد المتبادل بين المؤسسات المالية، الأمر الذي أصبح واضحاً جداً عقب إفلاس ليمان بروذرز سنة ٢٠٠٨م، وبخضوع البنك لمخاطر التدهور، والسلامة التجارية والمالية، أو السلامة الملحوظة، للمؤسسات المالية الأخرى. وضمن قطاع الخدمات المالية، فإن تخلف آية مؤسسة واحدة قد ينبع عنه خسائر كبيرة، وحالات تخلف متتملة، من مؤسسات أخرى. وحسبما جرى في سنة ٢٠٠٩..٢، فإن حالات القلق حول مؤسسة واحدة أو تخلفها، قد يؤدي كذلك إلى حالات نقص كبيرة في السيولة، أو الخسائر أو حالات تخلف مؤسسات أخرى، لأن السلامة التجارية والمالية للعديد من المؤسسات المالية مرتبطة عن كثب نتيجة لائتمانها وتدوالها وتخليصها وعلاقات أخرى بينها. وحتى قلة جدارة الائتمان الملحوظ لطرف ثالث أو مجرد تساولات حول ذلك قد تؤدي إلى مشاكل سيولة عبر السوق وخسائر أو حالات تخلف من قبل البنك أو مؤسسات أخرى. ويشار إلى هذه المخاطر عادةً «مخاطر ناظمة»، ويمكن أن تؤثر سلباً كذلك وسطاء ماليين آخرين، مثل وكالات التخليص ودور التخليص وشركات الأوراق المالية والصرافة، والذين يتفاعلون معهم بصفة يومية. ويمكن أن يكون للمخاطر الناظمة، إن وقعت، أثر سلبي مادي على قدرة البنك في جمع أموال جديدة وعلى أعماله وتوقعاته.

العامل المذفوف: يقوم البنك حالياً باتباع سياسة إقراض طويلة المدى لتجنب مشاكل السيولة على المدى القصير، وذلك من خلال وجود مصادر تمويل متعددة من داخل وخارج المنطقة يعملون مع البنك. ويوفر البنك بالتنوع في مصادر التمويل من خلال القروض المجمعة، والتي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار، الشيء الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر المترتبة على ضعف أداء الممولين وفشلهم في الوفاء بالالتزاماتهم. كما يقوّم البنك بشكل مستمر بمحاولة جذب خطوط تمويل إضافية لدعم السيولة وتعزيز الاحتياطيات النقدية في شكل أصول سيادية عالية السيولة.

١-٩ يخضع البنك لمخاطر أن السيولة قد لا تتوفر بسهولة أو قد تتوفر فقط بتكلفة كبيرة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر أن البنك لن يكون قادرًا على الوفاء بالالتزاماته، بما فيها تعهدات التمويل، حيثما تصبح مستحقة. وإن هذه المخاطر متصلة في العمليات البنكية ويمكن أن تزداد بعدد من العوامل المحددة لمشاريع معينة، بما فيها الاعتماد المبالغ فيه على مصدر معين للتمويل (ما في ذلك، على سبيل المثال، التمويل قصير الأمد وفي ليلة وضحاها)، أو التغيرات في التصنيفات الائتمانية أو الظواهر المنتشرة عبر السوق مثل خلل السوق من موضعه والكوارث الكبرى. وقد عانت أسواق الائتمان عبر العالم انخفاضاً حاداً في السيولة في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٩..٢م والنصف الأول من سنة ٢٠١٠م. ومنذ ذلك الحين كانت ظروف السوق متذبذبة مع مواصلة معاناة المؤسسات المالية لفترات انخفاض في السيولة.

ملحوظة مخاطر الأطراف النظيرة من بين المؤسسات المالية زاد أيضاً بشكل كبير منذ الربع الأول من سنة ٢٠٠٨..٢م، مما أدى إلى تذبذب في الموارد التقليدية للسيولة، مثل أسواق الدين، ومبادرات الأصول واسترداد الاستثمارات. وقد تكون وسيلة وصول البنك إلى هذه الموارد التقليدية للسيولة مقيدة أو متوفرة فقط بتكلفة أعلى.

علاوة على ذلك، فقد يحد الشك أو التذبذب في أسواق المال والائتمان قدرة البنك على إعادة تمويل اللالتزامات المستحقة، بتمويل طويل الأمد أو زيادة تكلفة هذا التمويل. وإن حصول البنك لتأي تمويل إضافي قد يحتاج إليه سيعتمد على عوامل مختلفة، بما فيها ظروف السوق، توفر الائتمان عموماً وللمقترضين في قطاع الخدمات المالية على وجه التحديد، وحالة البنك المالية، وتصنيفات الائتمان وسعة الائتمان.

وقد اعتمد البنك تاريخياً على ودائع العملاء، وهي قصيرة الأجل في طبيعتها بصفة رئيسية، للوفاء بمعظم احتياجات التمويل. ويختصر توفر الودائع إلى التذبذب بسبب عوامل خارج تحكم البنك، بما فيها فقدان الثقة المحتمل وضغوط المنافسة، وقد ينبع ذلك في التدفق الخارج للودائع في غضون فترة زمنية قصيرة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، حوالي ٤٤٪ من مجموع ودائع البنك (ما فيها المبالغ المستحقة لبنوك ومواضع أموال السوق الأخرى) كان لها استحقاقات متبقية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل أو كانت قابلة للدفع حسب الطلب، وحوالي ٥٣,٨٦٪ كان لها استحقاقات لمدة سنة واحدة أو أقل أو كانت قابلة للدفع حسب الطلب. إضافة لذلك، فإن البنك معتمد على بعض الودائع الكبيرة المعينة من العملاء المرتبطين بالحكومة وشركات القطاع الخاص. أنظر- قروض عملاء البنك وسلفياته وتمويلاتهم وقاعدته ودائعه مرکزة في الشرق الأوسط، وبصفة رئيسية في عمان» أعلاه.

إذا قام جزء كبير من مودعي البنك بسحب ودائعهم حسب الطلب أو لا يقومون بتمديد ودائعهم الموقوتة عند استحقاقها، فقد يحتاج البنك للبحث عن موارد أخرى للتمويل أو قد يتوجب عليه بيع أصول للوفاء بمتطلبات تمويله. ولا يمكن أن يوجد ضمان بأن البنك سيكون قادرًا على الحصول على تمويل إضافي عند الطلب أو بأسعار لن تؤثر على قدرة البنك في المنافسة بفعالية، وإذا أُجبر البنك على بيع أصول للوفاء بمتطلبات تمويله، فقد يعني خسائر مادية نتيجة لذلك. وفي حالات منتظمة، في حال عدم قدرة البنك على إعادة تمويل أو إحلال هذه الودائع بموارد بديلة للتمويل للوفاء باحتياجاته للسيولة، من خلال الودائع، أو الأسواق بين البنوك، أو أسواق المال العالمية أو من خلال مبيعات الأصول، فسوف يكون لذلك أثر سلبي مادي على أعمال البنك وتوقعاته، وقد يؤدي إلى احتتمال اعساره.

العامل المخفي: قام البنك بتأسيس فاعلة عملاً متنوعة مع البنوك المختلفة وموزعة على مختلف أنواع وقطاعات البنوك، سواءً كان محلياً أو دولياً، وذلك للتقليل من هذه المخاطر. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بالاحتفاظ بأصول سائلة بمستويات معقولة لضمان توفر النقد بسرعة لمقابلة الالتزامات، حتى في الظروف الصعبة. كما قامت إدارة البنك باعتماد سياسة السيولة الطارئة لمقابلة مخاطر السيولة المحتملة بالإضافة إلى اتباع سياسة لجنة الأصول والالتزامات. يقوم البنك أيضاً بالاحتفاظ باحتياطيات قانونية لدى البنك المركزي العماني ويتمنى بخطوته تمويل متنوعة من بنوك ومؤسسات مالية.

٤-١. يخضع البنك لتنظيم وامتثال مختلف مع إمكان حدوث التغيرات في هذا التنظيم أو تفسيره وفرضه، والتي قد تكون مكلفة وأي اخفاق، من قبل البنك بالامتثال بهذا التنظيم قد ينتهي عنه تنفيذ العزاءات والغرامات على البنك

يخضع البنك لعدد من الضوابط المتعلقة والتنظيمية والمصممة لحفظ على أمان وسلامة البنوك، وضمان امتثالها للأغراض الاقتصادية وغيرها والحد من تعرضها للمخاطر. وتتضمن هذه الضوابط القوانين والتنظيمات صادرة عن البنك المركزي، والهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية، وهذه الضوابط موصوفة أكثر في «النظام البنكي العماني والتنظيمات المتعلقة».

إضافةً لذلك، ومن أجل قيام البنك بأعماله وتوسيعها، فإنه من الضروري للبنك الحفاظ أو الحصول على مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات والأذون من مختلف الجهات التنظيمية والقانونية والإدارية والضرورية وغيرها من الجهات والهيئات الحكومية. والإجراءات للحصول على هذه التراخيص والتصاريح والموافقات والأذون تكون مطلوبة ومعقدة وغير متوقعة ومكلفة. وفي حال عدم قدرة البنك على الحفاظ أو الحصول على مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات والأذون ذات الصلة، فإن قدرته على تحقيق أغراضه الاستراتيجية قد تتعثر.

إن التنظيمات التي يذضّ لها البنك قد تحدّ من قدرته على القيام ببعض الأجزاء المعينة من أعماله، وزيادة محفظة قروضه أو تجميّع المال أو قد تفرض عليه تكاليف إضافية كبيرة. على سبيل المثال، يقوم البنك المركزي بتطبيق بازل ٣ في السلطنة ويطلب حالياً من البنوك العاملة في السلطنة أن يكون لها مجموع معدل كفاية رأس المال بنسبة ١٢٪ من الأصول المثقلة بالمخاطر. علاوة على ذلك، وابتداءً من تاريخ ١٤.١.٢٠١٤م، فإنه يجب تحقيق مصدّق حفاظ على رأس المال بنسبة ٢٪ من الأصول المثقلة بالمخاطر، والمؤلفة من أسهم عاديّة مشتركة لرأس المال من الفئة ١ بحلول ١١.١٩.٢٠١٤م في أربع زيادات بنسبة ٦٪، ٢٪، ١٪، ٠٪ لكل منها، بدءاً من تاريخ ١٦.١.٢٠١٤م. إضافةً لذلك، يطلب من البنوك العمانية الامتثال بنسبة تغطية السيولة طبقاً للجنة بازل. واعتباراً من تاريخ ١١.١٦.٢٠١٤م، تم تحديد نسبة تغطية السيولة المعيارية بحد أدنى ٧٪ في السلطنة. وتزداد النسبة بمعدل ١٪ كل سنة حتى تبلغ ١٩٪ سنة ١٩.٢٠١٤م.

وإن التغيرات في التنظيمات المعمول بها (بما فيها التفسيرات الجديدة للتنظيمات القائمة) قد تزيد أيضاً من تكلفة قيام البنك بأعماله. وليس من الممكن دائماً للبنك أن يتوقع متى س يتم إدخال تنظيم جديد من قبل الجهات المعنية بالسلطنة. وهذا من شأنه أن يخلق مخاطر أن قد تتأثر ربحية البنك بصورة سلبية نتيجة لكونه غير قادر على الإعداد للتغيرات التنظيمية بشكل كافي. علاوة على ذلك، زيادة التنظيمات أو التغيرات في القوابين والتنظيمات والأسلوب الذي تفسر بها أو يتم فرضها قد يكون لها أثر سلبي مادي على أعمال البنك، ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته.

ويطلب من البنك كذلك الامتثال بمعرفة عميلك المعهوم بها، وقوانيين وتنظيمات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما فيها تلك المتعلقة بدول خاضعة لعقوبات وطنية ودولية، وقوانيين مكافحة الفساد المروعية في نطاقات السلطة التي يعمل بها. وعلى فرض إخفاق البنك أو ملاحظة إخفاقه في الامتثال بهذه القوانيين المعهوم بها وغيرها، فقد تتضرر سمعته تضرراً جوهرياً، مع آثار سلبية تالية على أعماله وتوقعاته. هذا، فإن عدم امتثال البنك بأية تنظيمات معهوم بها قد يعرض البنك إلى التزامات وغرامات محتملة، والتي قد تكون كبيرة.

العامل المختلف: يتوقع من الجهة التنظيمية لقطاع البنوك بإعداد سياسات التي تعمل على تحسين أداء قطاع البنك ونموه على المدى الطويل. بالإضافة، للبنك فريق إداري ذو خبرة جيدة للإستجابة بشكل مناسب لهذه التطورات.

١١- يمكن أن يحد أي تغير سلبي في تصنيفات البنك الائتمانية قدرته على جمع التمويل وقد يزيد من تكاليف استدانته حصل البنك حالياً على تصنيفات عملة أجنبية طويلة الأجل AAA- مع نظرة سلبية من وكالة فيتش و BBB مع نظرة مستقرة من وكالة كابيتال إنفيليجنس. ويقصد من هذه التصنيفات قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات ديونه حين استحقاقها، وتعد عامل هام في تقرير تكلفة استدانته البنك.

وقد لاحظ كل وكيلاً للتصنيف صراحةً أن مساهمة الحكومة الكبيرة، المباشرة وغير المباشرة، في البنك تعد عاملً هاماً في دعم التصنيف. وفي أغسطس ٢٠١٥، قامت وكالة فيتش بتخفيض التصنيفات على عدد من البنوك العمانية، بما فيها البنك، على أساس نظرتها إن قدرة الحكومة العمانية على دعم النظام البنكي قد ضعفت، وبصفة رئيسية نتيجةً لانخفاض أسعار النفط.

ولكن، من الهام ملاحظة أن الحكومة العمانية ليست تحت طائل أي التزام (تعاقد أو غيره) بدعم أي بنك عماني (بما فيها البنك)، ولا يوجد يقين بأن الحكومة سوف تقوم بذلك في المستقبل. ونتيجة لذلك، فينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد على وجود أي دعم من هذه القبيل مستقبلاً في اتخاذ قراراتهم بالاستثمار (في هذه السننات الرأسمالية).

إن تخفيض منزلة البنك إما في تصنيفات الائتمان، أو التغير في النظرة إلى السالب، قد يزيد من تكلفة استدانة البنك، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أعماله، ووضعه المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته. إن تخفيض منزلة البنك إما في تصنيفات الائتمان، أو التغير في النظرة إلى السالب، قد يحد أيضاً من قدرة البنك على جمع المال. هذا، وقد تؤثر التغيرات الفعلية أو المتوقعة في التصنيف

الائتماني للبنك على القيمة السوقية لسندات رأس المال.

إضافةً لما سبق، قد لا يعكس التصنيف الدائمي المنسد للبنك الأثر المحتمل لجميع المخاطر المتعلقة بالاستثمار في سندات رأس المال، أو في السوق أو أي من العوامل الإضافية التي نوشت في هذا المستند، والعوامل الأخرى قد تؤثر على قيمة سندات رأس المال. وإن تصنف أوراق مالية لا يعد بمثابة توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية. فقد تخضع التصنيفات للمراجعة أو السحب في أي وقت من الأوقات من قبل وكالة التصنيف المنسدة وينبغي تقييم كل تصنفي بصورة مستقلة عن أي تصنفي آخر.

العامل المخفف: لم تتم عملية خفض تقييم بشكل خاص ومنفصل لبنك صغار.

١٢-١ قد يخضع البنك لمنافسة شديدة متزايدة

أصبح القطاع البنكي العماني أشد تنافسية، موجهاً بعوامل مثل زيادة عدد المؤسسات المالية، بما فيها المؤسسات المالية الأجنبية، التي تعمل أو تستثمر في البلاد. إن زيادة الاستثمار في القطاع من قبل المؤسسات المالية العمانية غير البنوك (مثل شركات تمويل التجارة)، وكذلك المؤسسات المالية غير العمانية (وخصوصاً بالنسبة للتمويل ذي الحجم الضخم، مثل تمويل المشاريع) قد سهل استخدام نطاق أوسع لموارد التمويل من قبل عملاء الشركات (مثل إصدارات السندات والأسهم) وزاد من نطاق المنتجات والخدمات وتعيدها التكنولوجيا التي يتم تقديمها لكل من أسواق الأعمال البنوكية للشركات والتجزئة على حد سواء. ورغم أن البنك يقدم نطاق واسع من التمويل ويوصل التركيز على تعزيز ما يقدمه من منتجات وخدمات، مع تطوير جودة خدمته لعملائه وتحسين قنوات تقديمها، إلا أن البنك لا يمكنه أن يتتأكد من أن عملاء لن يختاروا تحويل بعض أو كل أعمالهم إلى منافسيه أو أن يبتعدوا عن مصادر بديلة للتمويل من هؤلاء المنافسيين. وقد يكون لهذه الخيارات أثر سلبي مادي على أعمال البنك.

إن القطاع البنكي العماني يسيطر عليه حالياً ثلاثة بنوك والتي تستحوذ على أكثر من نصف من مجموع الائتمان في النظام البنكي. البنك كان رابع أكبر بنك في عمان من حيث مجموع الأصول. وبالنظر إلى التداخل في الخدمات المقدمة وقواعد العملاء في عُمان، فإنه من الممكن أن واحداً أو أكثر من منافسي البنك قد يختار أن يندمج أو يتحد في عملياته. وإن المنافع التي قد تنتهي من مثل هذا الاندماج أو الاتحاد قد تتمكن منافسي البنك من تعزيز مواردهم المالية بشكل كبير، والوصول للتمويل وما يقدمونه من منتجات.

العامل المخفف: يصرف النظر عما سلف، فإن البنك يظل، وسيظل، على إطلاع بالمستجدات والمتغيرات في أحوال السوق، كما أنه قام بدراسة السوق والمنافسة المتوقعة وقام بتصميم منتجات وخدمات ملائمة لمقابلة احتياجات السوق، وسيظل يقوم بذلك، على وجه الأفضل وفق رؤية مجلس الإدارة.

١٣-١ يمكن أن يؤثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته سلباً بمخاطر السوق، بما فيها التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية ومعدلات الصرف الأجنبي

يمكن أن يؤثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته بمخاطر السوق الخارجية عن سيطرته وتحكمه، وتشمل، دون حصر، التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية ومعدلات الصرف الأجنبي. فيمكن أن يؤثر سلباً التذبذب في معدلات الفوائد على الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته بطرق مختلفة عديدة. وعلى وجه الخصوص، فإن الزيادة في معدلات الفوائد من شأنها عموماً أن تخفض قيمة قروض البنك ثابتة السعر وأوراق الدين المالية في محفظته للأوراق المالية الاستثمارية ويمكن أن تزيد من تكاليف تمويل البنك. ونتيجة لذلك، يمكن للبنك أن يعاني من انخفاض في دخله الصافي من الفوائد. أنظر الملاحظة ٣-٣ على القوائم المالية لسنة ٢٠١٦، والتي تشرح حساسية البنك من ناحية معدل الفوائد بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذلك إدارة المخاطر - مخاطر السوق - مخاطر معدلات الفوائد. إن معدلات الفوائد حساسة لعدة عوامل خارجة عن سيطرة وتحكم البنك، بما فيها سياسات البنك المركزي المركبة، مثل البنك المركزي العماني والبنك المركزي الأمريكي، والعوامل السياسية، والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقد يؤثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته كذلك بالتغييرات في القيمة السوقية لمحفظة أوراقه المالية الاستثمارية. ويكتب البنك دخل الفوائد على أوراق الدين المالية التي تتكون منها المحفظة. ويحقق البنك كذلك المكاسب والخسائر على بيع الأوراق المالية. ويسجل مكاسب وخسائر غير محققة والناتجة عن التقييم العادل للأوراق المالية في كل تاريخ للميزانية في قائمة دخله الشامل. ويعتمد مستوى دخل البنك من أوراقه المالية الاستثمارية على عدة عوامل خارجة عن تحكم البنك، مثل نشاط تداول السوق الكلي، ومستويات معدل الفوائد، والتذبذبات في معدلات صرف العملة وتذبذب السوق العام.علاوةً على ما سبق، فإن القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ذات المعدل الثابت التي يتغير استجابةً للتغيرات الملحوظة في جودة ائتمان مصدري تلك الأوراق المالية إضافةً إلى التغيرات في معدلات الفوائد وصرف العملة. على سبيل المثال، ففي بيئة ارتفاع معدل الفوائد يتحمل انخفاض القيم العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ثابتة المعدل والتي يمتلكها البنك، الأمر الذي قد يعرض البنك لخسائر التقييم العادل أو خسائر على بيع هذه الأوراق المالية. وعلى نحو مماثل، فإن انخفاض في جودة الائتمان لأي من مصدري أوراق الدين المالية التي يحتفظ بها البنك قد ينجم عنه قيام البنك بإياعات أو شطب باليارات أو إلغاء ذلك المعدل على نسبة لهذه الأوراق المالية.

وإن التحركات السلبية في معدلات الصرف الأجنبي يمكنها كذلك أن تؤثر سلباً على الدخل والوضع المالي لمودعي البنك ومقترضيه، الأمر الذي بدوره قد يؤثر على قاعدة ودائع البنك وجودة عرضته لبعض المقترضين المعينين. عموماً، يستهدف البنك القيام بعروض بالعملة الأجنبية بينود مشابهة عموماً لاقتراضاته بالعملة الأجنبية، وبذلك يقوم بوقاية عرضته طبيعياً. وفي حال عدم إمكان ذلك، يقوم البنك عموماً بالدخول في سندات ثانوية لمطابقة عمليات أصوله والتزاماته. ويتم الاحتفاظ بأي موقف عملة مفتوحة ضمن الحدود التي وضعها البنك المركزي العماني. ولكن، في حال عدم وقاية البنك، فإنه يتعرض للتذبذبات في معدلات الصرف الأجنبي وأية إستراتيجية وقاية قد يستدتها قد لا تكون فعالة دائماً. وأي تذبذب في معدلات الصرف الأجنبي، بما فيها كنتيجة لإعادة صرف الريال-الدولار (أو إلغاء ذلك المعدل على الإطلاق)، قد يكون له أثر سلبي مادي على عملياته.

العامل المخفف: معدل الفوائد في السوق فعالة وناشرة عن عوامل الاقتصاد الكلي، وقدرة البنك لرفع السيولة بمعدلات معقولة وتنافسية. هذا وإلى جانب نوع العميل الذي يعتمد البنك على التمويل، ونقتهم في البنك، وقدرتهم الفعالة في تسعير المنتجات. ويتبنى البنك سياسة فعالة خاصة بلجنة الأصول والالتزامات، والتي تضطلع بدورها فيما يختص بمخاطر سعر الفائدة المتعلقة بالبنك، مما يضمن إدارة السيولة بصورة سلسة كما يضمن حسن إدارة مخاطر السوق ومخاطر صرف العملة الأجنبية. وعلى الرغم من أن معدل الفائدة يتغير، تضمن لجنة الأصول والالتزامات انتشار معقول (صافي هوامش الفائدة) من خلال التسعير المناسب للأعمال الإضافية للبنك، ويتم مراقبتها على أساس دائم.

مخاطر صرف العملات الأجنبية: كوسطط مالي، يتعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية. إن البنك نشط في سوق العملات الأجنبية في البلاد ويواجه جميع التحديات المتعلقة به. بشكل عام، فإن البنك يسعى لأن تكون القروض بالعملات الأجنبية بشروط ملائمة للشروط التي يقوم على أساسها باقتران العملات الأجنبية، مما يؤدي بشكل طبيعي للتدوّن ضد هذه المخاطر. وفي الأحوال التي يتعدّر فيها ذلك، فإن البنك يقوم باتباع سياسات عبر العملة، وخيارات، ومبادلات مالية وذلك لمعادلة العملات الخاصة بالتزاماته وأصوله. ويتم الإحتفاظ بمركز العملات المفتوحة في الحدود التي يسمح بها البنك المركزي العماني. بالإضافة لذلك فإن البنك قام بمقابلة جل التزاماته بالعملة الأجنبية مع أصوله بالعملة الأجنبية، مما يخفض الفرق ويحافظ على أدنى مستوى من المخاطر المتعلقة بالعملة الأجنبية.

١٤- أي إخفاق في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك يمكن أن يكون له أثر سلبي مادي على أعماله وسمعته

يعتمد البنك على أنظمته لتكنولوجيا المعلومات لمعاملة عدد كبير من المعاملات على أساس دقيق وفي حينه، وتخزين ومعالجة جميع أعمال البنك وبيانات التشغيل والعمليات. إن التشغيل المناسب لأنظمة البنك الخاصة بالتحكم المالي، وإدارة المخاطر وتحليل الائتمان والتقارير، والحسابات وخدمة العملاء وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الأخرى المختلفة، بالإضافة إلى شبكات الاتصالات بين فروعه، ومراكز معالجة البيانات الرئيسية، كلها هامة وضرورية لعمالة البنك وقدرتها على المنافسة بفعالية. ويمكن أن تتعطل أنشطة أعمال البنك مادياً إذا حدث إخفاق جزئي أو كلي في أي من أنظمة تكنولوجيا المعلومات هذه أو شبكات الاتصالات. ويمكن أن يتسبّب بمثل هذا الإخفاق عدّة عوامل، ومعظمها تقع خارج نطاق تحكم البنك كلياً أو جزئياً بما في ذلك إخفاقات المعدات والبرمجيات، والكوارث الطبيعية، وانقطاع التيار الكهربائي المتواصل لفترة طويلة وفيروسات الكمبيوتر أو غيرها من حالات التلف الماكر والافتدام الحقوّد.

ويعتمد البنك على مزودي الخدمات من الطرف الثالث لنواحي معينة من عمليات أعماله. وأية إعاقة أو تدهور في أداء هذه الأطراف الثالثة أو أية حالات إخفاق لأنظمتهم المعلوماتية والتكنولوجيا الخاصة بهم، من شأنه إعاقة جودة عمليات البنك وقد يؤثّر على سمعته.

ويعتمد التشغيل المناسب لأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك كذلك على البيانات الدقيقة والمعتمدة ومدخلات النظام الأخرى التي تخضع للخطأ البشري. وأي إخفاق أو تأخير في تسجيل أو معالجة بيانات معاملات البنك قد يعرضه للمطالبات بالخسائر والغرامات والجزاءات التنظيمية. وقد طبق البنك وفحص خطط وعمليات تواصل الأعمال وكذلك إجراءات الاسترداد عند الكوارث، ولكن لا يوجد ضمان بأن هذه الإجراءات الوقائية ستكون فعالة تماماً وأي إخفاق قد يكون له أثر سلبي مادي على أعمال البن وسمعته.

العامل المخفّف: لقد وضع البنك أنظمة إدارة إستثمارية العمل والذي يشمل الإطار، الحكومة، السياسات والإجراءات. ولقد تم إنشاء مراكز إستثمارية العمل والتعافي من الكوارث التي تشمل أنظمة محددة حساسة للبنك. هذا سيسمح للبنك بإسترداد عملياته في موقع التعافي من الكوارث في حالة حدوث حادث كبير قد يؤثّر على المركز الرئيسي والمباني الأخرى. ويتم مراجعة وتحديث أنظمة إدارة إستثمارية العمل بصفة سنوية ليشمل جميع التغييرات الجوهرية والأنظمة الحساسة الجديدة والخدمات في نطاق أنظمة إدارة إستثمارية العمل.

١٥- قد لا تكون سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك فعالة في جميع الظروف وقد تدع البنك عرضة لمخاطر غير معرفة أو غير متوقعة

قد لا تكون إستراتيجيات البنك لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية فعالة في جميع الظروف وقد تدع البنك عرضة لمخاطر غير معرفة أو غير متوقعة. ولا يوجد ضمان أن تتحكم إدارة البنك للمخاطر والضوابط الداخلية بشكل كافي وملائم أو أن تحمي البنك ضد كل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية العملياتية وغيرها. إضافةً لذلك، لا يمكن لبعض المخاطر المعينة أن يتم قياسها بدقة بواسطة أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالبنك. وتبين بعض طرائق البنك في إدارة المخاطر على استخدام بيانات السوق التاريخية والتي قد لا تتنبأ دقيقاً بما يشكل دقيقاً في حالت العرضة للمخاطر مستقبلاً، كما برهنت على ذلك وقائع متسّبة جراء الأزمة المالية العالمية. هذه المخاطر قد تكون أكبر بكثير عن عما تشير إليه القياسات التاريخية. علاوةً على ذلك، يمكن أن تكون بعض المخاطر المعينة أكبر مما تشير إليه بيانات البنك التجريبية (المبنية على الملاحظة والخبراء).

وتعتمد طرائق أخرى لإدارة المخاطر على تقييم المعلومات بخصوص الأسواق التي يعمل البنك فيها، أو على عملائه أو أمور أخرى متوفّرة عموماً أو معلومات يمكن للبنك التوصل إليها. وهذه المعلومات قد لا تكون دقيقة أو كاملة أو محدثة أو مقيمة بشكل ملائم في جميع الحالات. وأي قصور مادي في سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر أو الضوابط الداخلية الأخرى قد يعرض البنك لمخاطر كبيرة في الائتمان أو السيولة أو السوق أو مخاطر تشغيلية، والتي من دورها أن يكون لها أثر سلبي مادي على أعمال البنك.

العامل المخفّف: للبنك نظام قوي لإدارة المخاطر يشمل إشراف مجلس الإدارة من خلال السياسات، لجان مجلس الإدارة، لجان إدارية و دائرة إدارة مخاطر مستقلة. هذا يضمن تخفيف المخاطر المعروفة بفعالية ويحافظ البنك برأس مال منظم. وعلاوة على ذلك، فإن البنك مؤمن على جميع المخاطر المحتملة والمتوّقة.

١٦- تعتمد قدرة البنك على إدارة المخاطر التشغيلية على أنظمتها الداخلية الخاصة بالامتثال، والتي قد لا تكون فعالة تماماً في جميع الظروف

المخاطر التشغيلية والخسائر هي نتائج عدم وجود أو عدم كافية العملية والنظم والأشخاص. مثل الغش والخداع أو من أخطاء الموظفين أو الإخفاق في توثيق معاملات بشكل صحيح أو الحصول على تخويلات داخلية، أو الإخفاق في الامتثال بالمتطلبات قواعد العمل، وإخفاقات المعدات الداخلية، وإخفاق الأنظمة الخارجية ووقوع الكوارث الطبيعية. وبالرغم من أن البنك طبق ضوابط المخاطر وإستراتيجيات تخفيف الخسائر، وتم تخصيص موارد ضخمة لتطوير إجراءات فعالة وكافية ، ولكن لا يمكن التخلص بالكامل أي منها أو مخاطر تشغيلية أخرى.

العامل المخفي: تبني البنك سياسات وإجراءات إدارة مخاطر ملائمة بحيث لا يكون لهذه الامور أثر سلبي جوهري على عمليات البنك في حال حدوث هذا المخاطر. ويتم التأكيد من ذلك من خلال ما يلي:

- على مستوى مجلس الإدارة ، يقوم المجلس بالإشراف على ذلك من خلال السياسات المعتمدة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- على مستوى الإدارة التنفيذية ، لدى البنك لجنة إدارة المخاطر التشغيلية.
- قام البنك باعتماد إجراءات تشغيلية نموذجية لكل العمليات التجارية.
- يمتلك البنك نظام تقنية معلومات فعال يقوم بدعم أنشطة الأعمال. وهو نظام آمن لإجراء المعاملات، الاحتفاظ بالمعلومات، السرية والخصوصية ويتمنى بامكانيات استرجاع المعلومات في حالات الكوارث.
- للبنك موارد بشرية يختص بالتعامل مع مختلف الأعمال والعمليات. يتم تحديث مستويات المعرفة للأشخاص من خلال التدريب المنتظم وورش العمل.
- العوامل المخففة كالتأمين، والاستعانة بالمصادر الخارجية وما إلى ذلك، يتم اللجوء إليها لتقليل المخاطر التشغيلية.

١٧- قد يحتاج البنك لجمع المزيد من رأس المال مستقبلاً للسيارات مختلفة وقد يكون من الصعب جمع رأس المال عند الحاجة

بياناً تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، كانت نسب رأس المال البينك من الفئة الأولى ومجموع كفاية رأس المال (كل منها حسب تقريرها طبقاً لمتطلبات بازل ٣ حسب تبنيه من البنك المركزي) ١١٪، ١٦٪، ٩٦٪، ١٣٪، مقارنةً بمتطلبات البنك المركزي بنسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى ٢٥٪، ٢٥٪، ١٣٪، ١٣٪، وللحد الأدنى لنسبة مجموع رأس المال ٣٥٪، ٣٥٪، ٣٥٪، ٣٥٪.

وتؤثر على مستويات كفاية رأس المال البنكية عدة عوامل، بما فيها، على وجه الخصوص، التغيرات في أصوله المثلثة بالمخاطر وريحيته من فترة إلى أخرى. ويتحمل أن تخفيض الزيادة الكبيرة في الإقرارات مستقبلاً نسب كفاية رأس المال الخاصة بالبنك وأية خسائر مستقبلية قد يعانيها سيكون لها أثر مشابه. علاوة على ذلك، فالمتطلبات التنظيمية بالنسبة لحساب كفاية رأس المال والمستويات المطلوبة لتغير كفاية رأس المال من وقت لآخر. وقد يحتاج البنك كذلك إلى زيادة رأسه المالي نتيجة لملحوظات السوق لمستويات الرأسملة الكافية وملحوظات وكالات التصنيف. وعلى وجه الخصوص، ونتيجة للتطبيق المتواصل لمصد صيانة رأس المال، فقد طلب المنظم أن يزداد مجموع نسبة كفاية رأس المال في عمان إلى ١٧٪؎ سنة ٢٠١٧م و ١٣٪؎ في سنة ٢٠١٣م.

ونتيجة لذلك، فممكن أن يحتاج البنك للحصول على رأس المال إضافي في المستقبل. ورأس المال هذا، سواءً كان بشكل تمويل دين أو حقوق مساهمين إضافية، لا يمكن أن يتوفّر ببنود تجارية فضليّ، أو على الإطلاق. هذا، وفي حال هبوط نسب رأس المال قريباً من مستويات الحد الأدنى الداخلية الخاصة بالبنك، فقد يحتاج البنك لتعديل ممارسات أعماله، بما في ذلك تخفيض المخاطر ودعم بعض الأنشطة المعينة. وفي حال عدم قدرة البنك على الاحتفاظ بنسب كفاية رأس المال مرضية، فقد تخفيض، تصنّفاته الائتمانية، وقد تزداد تكلفة تمويله بحسب ذلك.

العامل المخفف: أنظمة إدارة المخاطر الحالية تهتم بأى احتمال قد يؤدي إلى عدم القدرة على رفع رأس المال.

١-٨ البنك عرضة لمخاطر سمعة مرتبطة بعملياته وقطاعه

تعتمد جميع المؤسسات المالية على ثقة وائتمان عملائها للنجاح في أعمالها. والبنك عرضة لمخاطر أن تضر بسمعته المقاضاة وسوء الإدارة أو السلوك أو الإخفاقات التشغيلية أو الشهرة السلبية وتخمين الصحافة، سواءً كان صواباً أم خطأ. وقد تضرر سمعة البنك كذلك بسلوك أطراف ثالثة ليس للبنك تكميم بها، بما فيها البيانات التي يفرض إليها المال أو التي قام بالاستثمار فيها. وبالاشتراك مع بنوك أخرى، فالبنك أيضاً عرضة للسمعة السلبية فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية بالكامل. فالفضائح المالية غير المرتبطة بالبنك أو السلوك الأخلاقي المشكوك فيه من قبل منافس قد يلطف سمعة القطاع ككل ويفوت على إدراك المستثمرين، والرأي العام وموقف الجهات المنظمة. وأي ضرر على سمعة البنك من شأنه أن يسبب سحب العملاء الحاليون لأعمالهم ويؤدي أن يتزداد العملاء المحتملون في القيام بالعمليات مع البنك. وأي من هذه التطورات قد يكون لها أثر سلبي على أعمال البنك.

العامل المخفف: للبنك قواعد تشمل قواعد الإدارة والتصرف لضمان جودة الخدمات وكسب ثقة العميل، وبالتالي، الحفاظ على صورته في السوق.

١٩-١ قد لا يتمكن البنك من توظيف موظفين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم، مما قد يؤثر سلباً على أعماله وقدرته على تنفيذ استراتيجيته

إن نجاح البنك وقدرته على الاحتفاظ بمستويات أعماله الحالية والاحتفاظ بالنمو يعتمد جزئياً على قدرته في الاستمرار في توظيف موظفين وإداريين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم. إن السوق لمثل هؤلاء الموظفين تنافسي شديد في الشرق الأوسط وقد يواجه البنك تحديات في توظيف مثل هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم لإدارة أعماله.

ويعتمد البنك على جهود ومهارة وسمعة وخيرة إدارته العليا، وكذلك على التكامل التعاوني بين تخصصاتهم وخبراتهم ومعرفتهم المتنوعة والمختلفة. إن خسارة الموظفين الرئيسيين قد يؤثر أو يمنع البنك من تنفيذ إستراتيجياته. والبنك، أيضاً غير مُؤمن بـ خسائر التي يمكن تكبدها في حالة خسارة أي عضو من الموظفين الرئيسيين.

العامل المدفف: يستمر البنك بمراجعة ومحادحة سياسات تعويضاته وفوائده ليضع نفسه بشكل فعال في السوق ليتمكن من جذب والإحتفاظ بالمواهب المطلوبة. ولدى البنك أيضاً، سياسة إدارة الأداء، برامج تطوير الموظفين، خطط مكافآت الموظفين، ترقية سنوية ومراجعة الرواتب وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة من أجل خلق بيئة عمل أفضل ولزيادة مشاركة الموظفين والاحتفاظ بهم.

٤-٢ يمكن للبنك عن غير قصد رفعه تقرير غير مكتمل أو غير دقيق مع الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم رفعها للمستثمرين، والمنظمين ووكلات التصنيف.

إن السياسات والطائق المحاسبية جوهرية من حيث كيفية تسجيل البنك وتقريره وضعه المالي ونتائج عملياته. ويجب أن تمارس الإدارة الرأي في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات والطائق المحاسبية كي يتمثلوا بمعايير التقرير المالي العالمية IFRS.

وقد تعرفت الإدارة على بعض السياسات المحاسبية المعينة في سندات رأس المال بالنسبة للقواعد المالية بصفتها هامة وانتقادية لأنها تتطلب رأي الإدارة لتحقق من حالات تقييم الأصول والالتزامات والتعهدات والطوارئ. أنظر الملاحظة ٤٦ على القواعد المالية ٤٦. وتنص هذه الآراء والحكم، على سبيل المثال، تقرير إعادة القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

ويمكن لمختلف العوامل أن تؤثر على القيمة النهائية التي يحصل عليها عند كسب الدخل، الإقرار وتقدير المصرف، استرداد أصل من الأصول أو تخفيض التزام. وقد وضع البنك سياسات وإجراءات تحكم يقصد بها ضمان بأن هذه التقديرات والآراء والحكم المحاسبية الجوهرية الانتقادية أنه يتم التحكم بها جيداً وتطبقها على نحو متسق وثبات على المبدأ. علاوة على ذلك، يقصد من السياسات والإجراءات ضمان أن يحدث إجراء تغيير الطائق بأسلوب مناسب. وبسبب الغموض الذي يحيط بآراء وأحكام البنك والتقديرات المتعلقة بهذه الأمور، فلا يمكن للبنك ضمان أن لا يطلب منه إجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة تقرير القواعد المالية الخاصة بفترة سابقة مستقبلة.

العامل المخالف : سياسات وأساليب المحاسبة للبنك والضوابط الداخلية تعتبر باللغة الأهمية لصحة تقاريره عن وضعه المالي ونتائج عملياته. هذه السياسات والضوابط الداخلية تشمل أيضاً الحالات حين يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات حول المواقف الغامضة. يتم الموافقة عليها على مستوى المجلس ويتم مراجعتها سنوياً داخلياً ومن قبل المدققين الخارجيين.

٤-١ قد تضارب مصالح مساهمي البنك في ظروف مدددة مع مصالح حملة سندات رأس المال

ينبغي أن يعي المستثمرون بأن مصالح مساهمي البنك قد تكون مختلفة، في بعض الظروف المعينة، عن تلك الخاصة بدائني البنك (بما فيهم حملة سندات رأس المال)، وفي هذه الظروف، قد يكون وضع حملة سندات غير إيجابي.

٢ المخاطر المتعلقة بالسلطنة

٤-١ تخضع الأسواق الناشئة مثل عمان لمخاطر أكبر عن الأسواق الأكثر تطوراً، والتذبذب المالي في الأسواق الناشئة قد يؤثر سلباً على أعمال البنك

عموماً، الاستثمار في الأسواق الناشئة مناسب فقط للمستثمرين المحظوظين الذين يدركون تماماً عظم أهمية المخاطر المتعلقة بذلك، وهم على دراية بالأسواق الناشئة والاستثمار فيها. وينبغي على المستثمرين أيضاً ملاحظة أن الأسواق الناشئة مثل عمان تخضع للتغير السريع وأن المعلومات الواردة في هذه النشرة قد تصبح قديمة ومهجورة بشكل سريع نسبياً. هذا، وإن الاضطراب المالي في دولة سوق ناشئة تصرف إلى التأثير سلباً على الثقة في دول السوق الناشئة وقد تؤدي بالمستثمرين الناتحال إلى أسواق أكثر تطوراً. وكما حدث في السابق، فيمكن للمشاكل المالية أو الزيادة في المخاطر الملاحظة المرتبطة بالاستثمار في الاقتصاد الناشئ أن تثبط الاستثمار الأجنبي في عمان ويؤثر ذلك سلباً على اقتصادها. علاوة على ذلك، خلال مثل هذه الأوقات، يمكن أن تواجه الشركات العاملة في الأسواق الناشئة قيوداً شديدة بالسيطرة حيث يتم سحب موارد التمويل الأجنبية. وعليه، حتى في حال استمر اقتصاد السلطنة مستقراً نسبياً، فإن الاضطراب المالي في أي سوق ناشئة أخرى قد تؤثر سلباً على أعمال البنك، كما قد تؤدي إلى انخفاض في سعر سندات رأس المال. ويمكن أن تكون الشركات الواقعة في الأسواق الناشئة على وجه الخصوص عرضة لحالات التعطل في أسواق المال ونقص توفر الأئمان أو زيادة تكلفة الدين، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى معاناة الصعوبة المالية. إضافة لذلك، يتأثر توفر الأئمان لكيانات عاملة ضمن الأسواق الناشئة بشكل كبير بمستويات ثقة المستثمر في هذه الأسواق ككل، وعليه فإن آية عوامل قد تؤثر على ثقة السوق (على سبيل المثال، الانخفاض في تصنيفات الأئمان أو تدخل الدولة أو البنك المركزي) قد تؤثر على سعر أو توفر التمويل لكيانات ضمن أي من هذه الأسواق.

٤-٢ يواصل النظام القانوني العماني في التطور، وقد يخلق ذلك بيئه مشكوك فيها للاستثمار ونشاط الأعمال

عمان والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي في مراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والتنظيمية، وهي توازن للكثير من الأسواق تطولاً. ونتيجة لذلك، فإن الإجراءات الوفائية وكذلك التنظيمات الرسمية والقوانين قد لا يتم تطبيقها باتساق. وفي بعض الظروف، فقد لا يمكن الحصول على وسائل شرعية لاسترداد الحقوق المنصوص بها في القوانين والتنظيمات ذات الصلة في جمهورية. حيث تظل البيئة القانونية خاضعة للتطوير المستمر، فقد يواجه المستثمرون في عمان غموضاً حول أمان استثماراتهم. وأية تغيرات غير متوقعة في النظام القانوني في عمان قد يكون له اثر سلبي مادي على حقوق حملة سندات رأس المال أو الاستثمارات التي قام بها البنك أو قد يقوم بها مستقبلاً.

٤-٣ ينبع على المستثمرين المحتملين معاملة البيانات الإحصائية الواردة في هذه النشرة بحذر

الإحصائيات الواردة في هذا المستند، بما فيها ما له صلة بإجمالي الناتج المحلي، رصيد المدفوعات ودخل الحكومة، تم الحصول عليها من مصادر حكومية ومصادر أخرى، بما فيها البنك المركزي وصندوق النقد الدولي. وهذه الإحصائيات، والبيانات المكونة لها والمبينة عليها، قد لا تكون قد جمعت بنفس الأسلوب كالبيانات الواردة في مصادر أخرى وقد تكون مختلفة عن الإحصائيات المنشورة من قبل أطراف أخرى، وتعكس حقيقة أن ما ينطوي عليها من افتراضات ومنهج قد تختلف من مصدر لآخر.

وقد يكون ثمة تغيرات مادية بين الإحصائيات الأولية والمقدرة والمتوقعة والواردة في هذه النشرة والنتائج الفعلية، وبين الإحصائيات الواردة في هذا المستند وما يقابلها من بيانات تم نشرها سابقاً من قبل حكومة سلطنة عمان أو نيابة عنها. وبناء على ذلك، ينبع على المستثمرين المحتملين معاملة البيانات الإحصائية الواردة في هذا المستند بحذر من قبل المستثمرين المحتملين.

٤-٢ تنظيم أسعار الفوائد بموجب القانون العماني

لكل من البنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة سلطة تنظيم أسعار الفوائد في عمان. ويحدد القرار الوزاري رقم ١٥/٩٧ (قرير العوائد في تبادل جلب القرض أو الدين التجاري)، والذي صدر طبقاً للمادة ٨ من القانون التجاري العماني (المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٠٠ وتعديلاته) («القرار الوزاري»)، الحد الأقصى «العوائد» التي يحق للدائن استلامها على القرض أو الدين التجاري هو ٦,٥٪. ولا يطبق القرار الوزاري على معاملات تم إجراؤها من قبل بنوك تجارية منظمة من قبل البنك المركزي. وعند أسعار الفوائد (غير تلك الخاصة بالقروض الاستهلاكية) غير منظمة حالياً بموجب النظام التنظيمي للبنك المركزي. وليس من الواضح إن كان إصدار سندات رأس المال من قبل البنك سيمثل معاملة تم إجراؤها من قبل خدمة بنكية تجارية منظمة من قبل البنك المركزي، وعليه إن كانت تقع تحت تنظيم القرار الوزاري ١٥/٩٧ لوزارة التجارة والصناعة المشار إليه أعلاه.

بالإضافة إلى تنظيمات وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي، فإن المحاكم العمانية لن تفرض المطالبات بالفوائد بما يتجاوز ما تعتبره المحاكم في عمان عادلاً ومعقولاً. وبناءً على ذلك، فلا يوجد ضمان بخصوص قابلية فرض الفوائد بما يتجاوز هذه المبالغ إن كان الأمر الواقع سيتم اعتباره من قبل المحاكم العمانية.

٣ المخاطر المتعلقة بسندات رأس المال

٣-١ سندات رأس المال التزامات ثانوية وغير مؤمنة على البنك

ينافي على المستثمرين المتوقعين ملاحظة أن التزامات البنك بالدفع بموجب السندات هي التزامات ثانوية بالنسبة للالتزامات الرئيسية الأعلى مقاماً، وهي تحتل منزلة متساوية مع الالتزامات المتساوية وتحتل منزلة رئيسية فقط بالنسبة لجميع الالتزامات الصغرى. وبناءً على ذلك، فإن الالتزامات تحتل منزلة صغرى بالنسبة لجميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك (بما فيها أصحاب الودائع لدى البنك بالنسبة لمطالباتهم المستحقة) وجميع التزامات الدفع الثانوية على البنك والتي تتحل الالتزامات مرتبة صغرى أو تعتبر كذلك، ومرتبة متساوية مع جميع التزامات الدفع الثانوية على البنك والتي تحمل مرتبة أولى أو تعتبر مرتبة مع الالتزامات.

هذا، الالتزامات (التي تتضمن الالتزامات المتعلقة بسداد المبالغ الأساسية وأو دفع مبالغ الفوائد) ليست مؤمنة ولا مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع ل أي تنظيم آخر يعزز مقاماً أعلى قانونياً أو اقتصادياً لمطالبات حملة سندات رأس المال مقابل أصحاب الودائع، وعموم الدائنين وحملة دين آخر ثانوي أو سندات البنك، والذي التزامات دفعها تحمل مرتبة أولى أو تعتبر صغرى بالنسبة إليها.

ويمكن لحامل سندات رأس المال أن يمارس حقوقها بالنظرية على سندات رأس المال فقط بالأسلوب الوارد في الشرط ١ (وقائع التخلف). وفي حال حل البنك وإغلاقه أو تصفيته، فسوف يطبق مصافي البنك أصول البنك للوفاء بجميع المطالبات الخاصة بالدائنين بالنسبة للالتزامات الرئيسية بالأولوية على مطالبات حملة سندات رأس المال وبالتساوي مع الدائنين الذين تكون مطالباتهم بالنسبة للالتزامات متساوية. وفي هذه الحالة، فقد لا تكون ثمة أصول كافية للوفاء بمطالبات حملة سندات رأس المال بالكامل.

٣-٢ لا يوجد حد من إصدار سندات رئيسية: الالتزام القابع

ما عدا الحدود بالنسبة لإصدار المزيد من رأس المال الفئة الأولى من قبل البنك كالوارد في الشرط ٤-٣ (إصدارات أخرى) والذي (مع مراعاة الاستثناءات المحدودة الواردة هنا) يحد الظروف التي يمكن فيها للبنك إصدار رأس المال من الفئة الأولى يحتل مرتبة أعلى من سندات رأس المال، فلا يوجد قيد على البنك بتقييد مديونية إضافية أو حول إصدار أوراق مالية أو خلق أي ضمان أو ترتيب دعم تعادلي يحتل مرتبة متساوية مع أو أعلى من سندات رأس المال. وإن إصدار أو خلق أي من هذه الالتزامات الرئيسية قد يخوضن المبلغ القابل للاسترداد من قبل حملة سندات رأس المال عند حل البنك. وبناءً عليه، فمعنى حل البنك وبعد دفع مطالبات الدائنين بالنسبة للالتزامات الرئيسية، فقد لا يتبقى مبلغ كافي للوفاء بالمبالغ المدينة لحملة سندات رأس المال. أنظر «- سندات رأس المال التزامات ثانوية وغير مضمونة للبنك».

٣-٣ مدفوعات مبالغ الفوائد مشروطة بعد حدث معين ويمكن إلغاؤها وهي غير تراكمية

لا تكون أية مبالغ دفع الفوائد قابلة للدفع في حال حدوث حدث عدم الدفع (حسب تعريفها أدناه) أو خيار عدم الدفع. وطبقاً للشرط ٦-٢ (الخيار عدم الدفع)، في حال حدوث حدث عدم الدفع، فلا يمكن للبنك أداء مبلغ دفعه الفوائد إلى حملة سندات رأس المال بتاريخ دفع الفوائد المطابق.

في حال حدوث أي من الواقع التالي (كل منها، «حدث عدم الدفع»)، فلا يتم سداد مبالغ دفع الفوائد في أي تاريخ دفع للفوائد:

(١) مبلغ دفعه الفوائد القابلة للدفع، عند جمعها مع أية توزيعات أو مبالغ قابلة للدفع من قبل البنك عن أية التزامات متساوية، ولها نفس التواريخ بالنسبة لدفع تلك التوزيعات أو المبالغ، أو تكون مستحقة وقابلة للدفع بتاريخ سداد مبالغ دفعه الفوائد، تتجاوز بال التاريخ المعنى لسداد مبالغ دفعه الفوائد، البنود القابلة للتوزيع؛

(٢) أن يكون البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفًا لمطالبات رأس المال التنظيمية المعمول بها (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب خرق مصادر رأس المال المفروضة على البنك من قبل المنظم) أو أن دفع مبلغ دفعه الفوائد المعنية سيسبب خرق البنك لهذه المتطلبات؛ أو

(٣) طلب المنظم عدم سداد مبلغ دفعه الفوائد المستحقة بتاريخ دفع الفوائد.

وفي حالة حدوث حدث عدم الدفع أو خيار عدم الدفع، فإن بعض القيود المفروضة حول إعلان أنصبة الأرباح ودفع بعض المبالغ المعينة والتي تكون في حالة أخرى قابلة للدفع بموجب بعض الأوراق المالية المعينة أو استردادها من قبل البنك ستأخذ أثراً طبقاً للشرط ٦-٤ (قيود على أنصبة الأرباح والاسترداد). ولكن، حملة سندات رأس المال لا يكون لهم أية مطالبة بالنسبة ل أي مبلغ دفعه فوائد غير مدفوعة نتيجة لكل من حدث عدم الدفع أو خيار عدم الدفع، وعدم الدفع الناتج ل أي مبلغ دفعه الفوائد في هذه الظروف لا يمثل واقعة إخلال. ولا يكون على البنك أي التزام بأداء أية دفعه فيما بعد بالنسبة ل أي مبلغ غير مدفوع.

وفي هذه الحالة، لن يستلم حملة سندات رأس المال مبالغ دفعه الفوائد على استثمارهم في سندات رأس المال ولا يكون لهم أية مطالبة بالنسبة لها.

إن سندات رأس المال سندات دائمة ليس لها تاريخ محدد أو نهائي للاسترداد. فليس لحملة سندات رأس المال مطالبة البنك باسترداد سنداتهم ما لم تحدث تذكرة. وللبنك خيار استرداد سندات رأس المال في بعض الظروف المحددة حسبما هو موصوف بتفصيل أكبر في الشرط ٨ (الاسترداد والتغيير)، رغم أنه لا يوجد ضمان بأنه سيقوم بذلك.

ويعني ذلك أن حملة سندات رأس المال ليس لهم الحصول على نقد مقابل استثمارهم، إلا:

(١) إذا مارس البنك حقوقه باسترداد سندات رأس المال طبقاً للشرط ٨ (الاسترداد والتغيير)،

(٢) عند حدوث حالة إخلال (بمراجعة الشرط ٤-٢ (ثانوية سندات رأس المال))؛ أو

(٣) ببيع سندات رأس المال.

لا يوجد ضمان بأن حملة سندات رأس المال سيتمكنون من إعادة استثمار المبلغ المستلم بعد الاسترداد أو البيع بمعدل يقدر نفس معدل العوائد كما استثمارهم في سندات رأس المال. أنظر كذلك «- غياب سوق ثانوي/ السيولة المحدودة» لوصف المخاطر المرتبطة بقدرة حملة سندات رأس المال على بيع سندات رأس المال في السوق الثانوية.

٥-٣ تطبيق الإطار التنظيمي لبازل في عمان قد يكون له أثر على سندات رأس المال

لقد تبنت لجنة بازل عدداً من الإصلاحات الأساسية لإطار رأس المال التنظيمي للبنوك النشطة عالمياً. ففي ١٦ ديسمبر ٢٠١١م وبتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٢م، أصدرت لجنة بازل إرشاداً حول معايير الجداره الفئة ١ والفئة ٢ لسندات من حزمة رأس مال جديد ومتطلبات السيولة التي يقصد بها تعزيز معايير رأس المال وتقرير معايير الحد الأدنى للسيولة لمؤسسات الائتمان («بازل ٣»). وبدأ التطبيق العالمي لإصلاحات بازل ٣ بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٢م، ولكن، المتطلبات ضاغطة لسلسلة من الترتيبات التنظيمية والتي سيتم مرحلتها خلال فترة زمنية. وقد تضمن البيان الصحفي للجنة بازل بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١١م بعنوان «متطلبات الحد الأدنى لضمان امتصاص الخسائر عند نقطة عدم قابلية الاستثمار» («البيان الصحفي يناير ٢٠١٢») متطلبات مؤهل إضافي لسندات الإضافي من الفئة الأولى والفئة الثانية.

ويطلب هذا المطلب («متطلب التعسیر») أحكام تعاقدية أو تشريعية لشطب المبلغ الأساسي لسندات رأس المال الإضافية من الفئة الأولى والفئة الثانية أو تحويل هذه السندات الإضافية من الفئة الأولى أو السندات من الفئة الثانية إلى أسهم عادي عند حدوث أي من التالي أولاً: (أ) القرار بأن هذا الإعدام ضروري، ودونه سيصبح البنك المعنى غير قابل للاستثمار، (ب) القرار بعمل حق من القطاع العام لرأس المال، ودونه سيصبح البنك المعنى غير قابل للاستثمار، وفي كل حالة حسب قرار السلطة المعنية («حالة التعسیر بازل ٣»). وهذا التعريف للأغراض توضيحية فقط ولا يعكس بالضرورة المعنى المسند للمصطلح «حالة التعسیر بازل ٣» (أو أي مصطلح معادل له) بموجب أي قانون أو تنظيم يطبق بازل ٣ في عمان.

وينص بيان يناير ٢٠١٢ الصافي بأن السندات الصادرة بعد ١٣ يناير ٢٠١٢م يجب أن تفي بمتطلب التعسیر من أجل أن يتم الإقرار بها سندات رأس المال إضافي من الفئة ١ أو من الفئة ٢ للأغراض رأس المال التنظيمي.

وبتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٤م، نشر البنك المركزي خطوطه الإرشادية حول رأس المال التنظيمي بموجب بارل ٣ عن طريق تعليم البنك المركزي رقم بـ ١١٤ («الخطوط الإرشادية»). وقد زود البنك المركزي البنك بخطاب عدم ممانعة بإصدار سندات رأس المال بالفئة الأولى من رأس المال طبقاً للخطوط الإرشادية. وفي نطاق أن الجهات القانونية وأو التنظيمية المعنية في عمان تدخل أية تعديلات على الإرشادات، أو تقديم نظام قرار قانوني بتطبيق امتصاصية الخسائر عند حدوث حالة التعسیر بارل ٣، إما من خلال شطب وإعدام المبلغ الأساسي للسندات أو تحويلها إلى أسهم عادية، فمن الممكن أن هذه التعديلات أو النظام القانوني، إن كان قابلاً للتطبيق بالنسبة لسندات رأس المال، أن: (١) تنسخ أحكام التخفيف في الشرط ٩ (التخفيف عند نقطة التعسیر)، أو (٢) التسبيب في واقعة رأس المال نتيجة له يمكن لسندات رأس المال أن تسترد أو تغير بموجب الشرط ١-٨ (د) (الاسترداد أو التغيير في رأس المال). إن إدخال (أو توقع) أي من هذه التعديلات أو نظام القرار القانوني الجديد، يمكن إذن أن يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على قيمة سندات رأس المال. أنظر «- التغيير عند حدوث تغيير في رأس المال أو الحالات المتصلة بالضربيّة» و«- سندات رأس المال قد تخضع للاسترداد المبكر: حالات الاستثمار مشروطة» أدناه.

٦-٣ حقوق حملة سندات رأس المال باستلام سداد المبلغ الأساسي لسندات رأس المال وحقوق حملة سندات رأس المال بأية فوائد أخرى قد يتم شطبها بصفة دائمة عند حدوث واقعة عدم قابلية الاستثمار

في حال حدوث حالة التعسیر في أي وقت من الأوقات، فسيتم إلغاء سندات رأس المال (في حالة التخفيف الكامل) أو تلغى جزئياً على أساس تناصي (في حال التخفيف الجزئي لرأس المال)، وكل حقوق أي من حملة سندات رأس المال بدفع أية مبالغ بموجب أو بالنسبة لسندات رأس المال (وتشمل، دون حصر، أية مبالغ ناشئة نتيجة، أو مستحقة وقابلة للدفع عند حدوث حالة إخلال)، تلغى أو تخفض حسب الحال تناصياً بين حملة سندات رأس المال، و، في كل حالة، لا يسترد وضعاها تحت أية طروف، بصرف النظر إن كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ حالة التعسیر أو الإشعار بها وحتى إن توقفت حالة التعسیر. هذا، وبينما هو من المقصود بأن الأسهوم العادية للبنك ينبغي أن تمتثل الخسائر بالكامل، فإن التخفيف بالكامل أو الجزئي لسندات رأس المال قد يحدث قبل الأسهوم العادية للبنك ممتثلة الخسائر بالكامل، أو مطلقاً. وإن تخفيف رأس المال لا يمثل حالة إخلال، ونتيجة لذلك، فيمكن لحملة سندات رأس المال أن يخسروا المبلغ الكامل، أو، حسب الحال، جزء كبير من استثمارهم في سندات رأس المال. وبينما على المستثمرين أن يعوا بأن تنفيذ ميزة امتصاص خسارة التعسیر مشابه للشرط ٩ (التخفيف عند نقطة التعسیر) لم يسبق فحصها في عُمان، وعليه توجد درجة من الغموض والشك في تطبيقها.

٧-٣ الظروف التي قد تحدث تخفيض رأس المال غير قابلة للتنبيه

إن حدوث حالة التعسirغير قابلة للتنبيه فطرياً وتعتمد على عدد من العوامل، الكثير منها خارج تحكم البنك. ويخلص حدوث حالة التعسir، من بين أمور أخرى، لقرار ذاتي من قبل المنظم في ظروف قد تكون خارج نطاق تحكم البنك ، والتي قد لا يوافق عليها البنك أو حملة سندات رأس المال.

٨-٣ التغيير عند حدوث تغيير في رأس المال أو الحالات المتصلة بالضريبة

عند حدوث واستمرار حدوث تغيير رأس المال أو الحالات المتصلة بالضريبة، يمكن للبنك، مع مراعاة أحكام الشرط ١-٨ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو ١-٨ (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير في رأس المال) (حسب الحال) ودون الحاجة لأي إذن أو موافقة من حملة سندات رأس المال، إما استرداد أو تغيير بنود سندات رأس المال بحسب تصبح أو تظل (حسب المناسب) سندات من الفئة ١.

وينشأ تغيير في رأس المال إذا تم إشعار البنك من قبل المنظم بما يفيد أن المبلغ الأساسي المستحق (أو المبلغ الذي يؤهل كرأس المال تنظيمي، في حال أن بعض مبلغ سندات رأس المال يحملها البنك أو أن شراءها ممولة من قبل البنك) من سندات رأس المال ستتوقف أو قد توقفت من الناهل، بالكامل أو جزئياً، للتضمين في رأس المال المحدد (المعزز) للبنك (باستثناء في حال أن عدم التأهيل هذا إنما هو فقط نتيجة أي حد معمول به على مبلغ رأس المال).

وتنشأ الحالات المتصلة بالضريبة في حال طلب من البنك دفع مبالغ إضافية، سواءً حدثت حالة عدم جدوى الاسترداد أو لم تحدث، نتيجة لأي تغيير في، أو تعديل أو تفسير للقوانين، أو الممارسات المنشورة أو تظميات السلطنة، أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين أو التنظميات، والتي تصبح سارية بتاريخ أو بعد تاريخ الإصدار (وان هذا المطلب لا يمكن تجنبه من قبل البنك باتخاذ تدابير معقولة متوفرة له).

إن آثار الضريبة ورسوم الدفعة على حملة سندات رأس المال عقب التغيير حسب المتأمل والمتوقع في الشرط ١-٨ (الاسترداد والتغيير) قد تكون مختلفة لبعض حملة سندات رأس المال المعينين من آثار الضريبة ورسوم الدفعة بالنسبة لحمل سندات رأس المال قبل ذلك التغيير ولا يكون البنك مسؤولاً تجاه أي حامل لسندات رأس المال عن أي من هذه الآثار فيما يرتبط بذلك. هذا، وبينما تشرط الشروط بأن التغيير (حسب المتأمل والمتوقع بالشروط) يجب ألا تكون أقل تفضيلاً مادياً لحملة سندات رأس المال (حسبما يقرره البنك بشكل معقول)، ولا يوجد ضمان فيما إذا ستؤثر أي من هذه التغييرات سلباً على أي حامل معين لسندات رأس المال.

٩-٣ قد تخضع سندات رأس المال للاسترداد المكابر: حالات الاسترداد مشروطة

عند حدوث الحالات المتصلة بالضريبة أو تغيير في رأس المال، يمكن للبنك، في أي وقت من الأوقات، وذلك بإعطاء إشعار مسبق لا يقل عن ٣ يوماً ولا يزيد عن ٦ يوماً إلى حملة سندات رأس المال طبقاً للشرط ١٣ (إشعارات) (ويكون هذا الإشعار غير قابل للنقض) استرداد طبقاً للشروط، كل وليس بعض فقط سندات رأس المال مع آية مدفوعات مستحقة (حسب وصفها صوصاً في الشرط ١-٨ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) بالنسبة للحالات المتصلة بالضريبة، والاسترداد أو التغيير بسبب تغيير رأس المال) بالنسبة للتغيير في رأس المال).

ويخلص أي استرداد لسندات رأس المال للمطالبات في الشرط ١-٨ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، بما في ذلك الحصول على إذن كتابي مسبق من المنظم. ولا يوجد ضمان بأن إذن المنظم سيتم استلامه في حينه أو على الإطلاق. ولا يوجد ضمان بأن حملة سندات رأس المال سيكتون قادرین على إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد بمعدل سيفقدم نفس معدل عوائد استثمارهم في سندات رأس المال. خلال أية فترة عندما يمكن للبنك استرداد سندات رأس المال، فإن القيمة السوقية لسندات رأس المال لن ترتفع عموماً بشكل كبير فوق مبلغ استرداد الضريبة أو مبلغ تغيير في رأس المال القابل للدفع، حسب الحال. وينبغي على المستثمرين المتوقعين اعتبار مخاطر إعادة الاستثمار على ضوء الامثليات الأخرى المتوفرة في ذلك الوقت.

١٠-٣ التعديل

تحتوي الشروط على أحكام حول الدعوة لجتماعات حملة سندات رأس المال لاعتبار الأمور التي تؤثر على مصالحهم عموماً. وتسمح هذه الأحكام الأغلبية المعرفة بإلزام جميع حملة سندات رأس المال بما فيهم حملة سندات رأس المال الذين لم يحضروا ولم يصوتووا في الاجتماع المعنى وحملة سندات رأس المال الذين صوتووا بأسلوب معارض للأغلبية.

وتنص الشروط أيضاً بأنه يمكن للبنك، دون إذن أو موافقة حملة سندات رأس المال، تغيير الشروط بحيث تظل، أو حسب الملائم، تصبح، سندات مؤهلة من الفئة الأولى، حسب نص الشرط ١-٨ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) والشرط ١-٨ (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب التغيير في رأس المال). أنظر «- التغيير عند حدوث تغيير في رأس المال أو الحالات المتصلة بالضريبة» أعلاه.

١١-٣ إن للسندات الثابتة والقابلة للتعديل مخاطر سوقية

إن حامل السند بمعدل فوائد ثابتة والذي سيتم تعديله أثناء فترة السند (حسب الحال بالنسبة لسندات رأس المال بأثر من كل تاريخ تعديل إن لم يتم استرداده سابقاً وأو شراؤه وإلغاؤه) عرضة لمخاطر فوائد المتذبذبة ودخل فوائد غير مؤكدة. بينما معدل الفائدة المتوقع على سندات رأس المال ثابت حتى تاريخ التعديل (وبتعديل لمعدل الفوائد الأولى بتاريخ التعديل حسب أحكام الشروط وكل فترة خمس سنوات بعد ذلك)، ويتغير معدل فوائد الاستثمار الحالي في أسواق المال (معدل عوائد السوق) نموذجياً بصفة يومية. وحيث يتغير معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية لسندات رأس المال قد تتغير كذلك، ولكن في الاتجاه المعاكس. فإذا زاد معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية لسندات رأس المال تنخفض نموذجياً. وإذا انخفض معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية لسندات رأس المال ترتفع نموذجياً. وينبغي على حملة الأوراق أن يعوا بأن التحرك في معدلات عوائد السوق هذه قد تؤثر سلباً على سعر السوق لسندات رأس المال ويمكن أن يؤدي إلى خسائر لحملة سندات رأس المال إن هم باعوا سندات رأس المال.

١٢-٣ عوامل متعلقة بمخاطر السوق عموماً

فيما يلي وصف مختصر لمخاطر السوق الرئيسية، بما فيها مخاطر السيولة ومخاطر معدل الصرف ومخاطر الائتمان:

غياب سوق ثانوية/سيولة محدودة

لا يوجد ضمان بإنشاء أسوق ثانوية لسندات رأس المال، أو إذا تم إنشاؤها، أنها ستزود حملة سندات رأس المال بسيولة كافية لل الاستثمار أو أنها ستواصل طوال عمر سندات رأس المال. وإن سندات رأس المال عموماً سيولة أكثر محدودية في السوق الثانوية وقد تكون عرضة لتذبذب أكبر في الأسعار عن أوراق الدين المالية التقليدية إذ أنها سندات دائمة (أنظر «سندات دائمة» أعلاه)، وهي ثانوية (أنظر «سندات رأس المال التزامات ثانوية وغير مضمونة للبنك» أعلاه) وقد تلغى مدفوعات مبالغ دفع الفوائد في ظروف معينة (أنظر «- مدفوعات مبالغ دفع الفوائد بوقائع معينة ويمكن إلغاؤها وهي غير تراكمية» أعلاه).

عدم السيولة قد يكون له أثر سلبي على القيمة السوقية لسندات رأس المال. وبناءً على ذلك، فإن حامل سندات رأس المال قد لا يكون قادراً على الحصول على مشتري لشراء سندات رأس المال متوفراً أو بأسعار تمكن حامل السندات من تحقيق عائد مرغوب. وقد تقلب القيمة السوقية لسندات رأس المال وقلة السيولة، على وجه الخصوص، يمكن أن يكون لها أثر سلبي مادي على القيمة السوقية لسندات رأس المال. وبناءً عليه، فإن شراء سندات رأس المال مناسب فقط لمستثمرين يمكنهم تحمل المخاطر المرتبطة بقلة أو انعدام السيولة في سندات رأس المال والمخاطر الأخرى المتعلقة بالاستثمار في سندات رأس المال.

الأسواق الناشئة

ينبغي أن يكون المستثمرون في الأسواق الناشئة على وعي بأن هذه الأسواق خاضعة لمخاطر أكبر عن الأسواق الأكثر تطويراً، بما فيها، في بعض الحالات، مخاطر قانونية واقتصادية وسياسية كبيرة. وبناءً عليه، ينبغي على المستثمرين ممارسة عناية خاصة في تقييم المخاطر ذات الصلة و يجب أن يقرروا بأنفسهم، وعلى ضوء هذه المخاطر، إن كان استثمارهم مناسباً. عموماً، فإن الاستثمار في الأسواق الناشئة مناسب فقط للمستثمرين المحذفين الذين يدركون تماماً عظم المخاطر ذات الصلة.

مخاطر فرض الضرائب على المدفوعات

يمكن أن تصبح المدفوعات التي يؤديها البنك بالنسبة لسندات رأس المال خاضعة لفرض الضرائب. ويتطلب الشرط ١١ (فرض الضرائب) من البنك أن يؤدي مدفوعات بالنسبة لسندات رأس المال مع مراعاة أي إمساك أو تخفيض مفروض من السلطة بالنسبة لهذه المدفوعات. وفي هذه الظروف، فإن المدفوعات بموجب سندات رأس المال التي يستلمها حملة سندات رأس المال لا تتضمن مبلغ ذلك الإمساك أو التخفيض.

الفصل الخامس عشر: الحكومة

المساهمن

الجدول التالي يبين أكبر ١٠ مساهمين بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٧ م.

اسم المساهم	الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.	٪ للملكية	عدد الأسهم
شئون البلاط السلطاني		١٤,٥٧	٢٦,٠٠٥,٧١٣
صندوق الاستثمار العماني		٧,٦١	١٣٥,٨٩٥,٥٧
أبحار للاستثمارات المالية - إدارة الأصول/ حساب الوديعة بالريال العماني		٧,٣٧	١٢٩,٧٥٠,١٨٣
مؤسسة الراتب للتجارة		٥,٧٨	١٣,١٧٠,٩٥
الصندوق الاحتياطي العام للدولة		٤,٨٦	٨٦,٧٥٦,٦٦٥
العمانية القابضة العالمية ش.م.ع.		٤,٣٧	٧٦,١٦٥,٩٧٨
عبد الحافظ سالم رجب العجيلي		٣,٣٤	٥٩,٥٥١,٦٦٧
صندوق تفاصيل قوات السلطان الخاصة		٣,٢٨	٥٨,٤٧٥,٥٤
صندوق تفاصيل الحرس السلطاني العماني		٢,٢٣	٣٩,٨٣٦,٥١٧

إطار حوكمة الشركات

تم تطوير فلسفة حوكمة الشركات ضمن توجيهات وإرشادات البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال (بما فيها «القانون») وقانون الشركات التجارية ويتطلب أن يقوم المجلس والإدارة بما يلي:

- الحفاظ على أعلى مستويات حوكمة الشركات والامتثال التنظيمي
- تعزيز الشفافية، والمحاسبة والاستجابة والمسؤولية الاجتماعية
- القيام بشئونهم مع أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين والمستثمرين والموردين والحكومة والمجتمع عموماً بكل عدالة وبأسلوب مفتوح وشفاف
- خلق فكرة عن البنك ككيان ممثلاً قانونياً وأخلاقياً.

مجلس الإدارة

إن المجلس هو أعلى سلطة حاكمة ضمن هيكل البنك. ويعتقد البنك أن المجلس واسع القاعدة وأن سيطرة الأعضاء المستقلين (حسب تعريفة في القانون) تمكن المجلس من عقد نقاشات ذات معنى واتخاذ نظرة غير متحيزه ذات جودة حول الأمور المعروضة أمامه.

والمجلس المسئولية الشاملة عن البنك، بما فيها الإشراف على تنفيذ أغراضه الإستراتيجية، وإستراتيجية المخاطر، وحوكمة الشركات وقييم الشركة. ويقوم المجلس بذلك بتعيين الرئيس التنفيذي للبنك وببعض الأعضاء المعينين في فريق الإدارة التنفيذية. ويقوم بذلك بمراقبة والإشراف على تصرفات فريق الإدارة التنفيذية، بما في ذلك أداؤهم مقابل أهداف الأداء التي يضعها المجلس.

وإن أدوار رئيس المجلس والرئيس التنفيذي منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض ويوجد عزل واضح للواجبات والمسؤوليات. وتشمل مسؤوليات رئيس المجلس ضمن أن يتم اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم ومطلع جداً، وبناء علاقة بناء بين المجلس والإدارة التنفيذية وضمان مستويات عليا لحوكمة الشركات ضمن البنك.

ويوجد عزل واضح بين ملكية البنك والإدارة.

سلطات المجلس

لمجلس الإدارة مطلق الصلاحيات للقيام بكافة التصرفات اللازمة لإدارة البنك في سبيل تحقيق أهدافه. ولا تحد هذه الصلاحيات أو تقيد إلا حسبما نص به القانون أو النظام الأساسي أو بقرار من جمعية المساهمين. وتشمل الوظائف الرئيسية للمجلس ما يلي:

(أ) اعتماد سياسات البنك التجارية والمالية مع ميزانيته التقديرية بغرض تحقيق أهداف البنك والمحافظة على حقوق مساهميه وتطورها.

(ب) تطوير ومراجعة وتحديث الخطط التجارية للزمة من وقت لآخر لوضع أهداف البنك موضع التنفيذ وتنفيذ أنشطة البنك التجارية في ضوء أهداف البنك التي تم تأسيسه من أجلها.

(ج) تبني إجراءات الإفصاح المتبعة لدى البنك ومتابعة تنفيذها وفقاً لقواعد وإرشادات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال.

(د) الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية وتأكد من أن أعمال البنك تسير بصورة تحقق أهداف البنك على ضوء أهداف البنك التي تأسس من أجلها.

(ه) مراجعة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة، والتي لا تكون في السياق العادي للأعمال قبل عرض ذلك على الجمعية العامة للبنك.

(و) مراجعة أداء البنك لتقييم إدارة الأعمال بشكل سليم وملائم.

(ز) ترشيح أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم وصلاحياتهم.

(ج) تقديم معلومات دقيقة لمساهمي البنك في التواريخ المحددة من قبل الهيئة العامة لسوق المال من خلال قواعد وإرشادات الإفصاح الخاصة بها.

(ط) تعيين الرئيس التنفيذي أو المدير العام للبنك ، شريطة ألا يكون أي منهما رئيسا لمجلس الإدارة وكذلك تعيين أي موظف يعمل لدى الرئيس التنفيذي / أو المدير العام تنفيذاً للهيكل التنظيمي للبنك وتحديد حقوقهم ومسؤولياتهم والتزاماتهم وواجباتهم.

(ي) تقييم أداء العاملين لدى البنك المذكورين أعلاه و تقييم العمل المنفذ من قبل اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة وفقاً للمادة ٢ . ١ من قانون الشركات التجارية.

(ك) اعتماد البيانات المالية المتعلقة بأعمال البنك ونتائج أعماله والمقدمة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس إدارة البنك كل ثلاثة أشهر، وهي البيانات التي يجب أن تعكس المركز المالي الحقيقي للبنك.

(ل) أن يحدد في التقرير السنوي المقدم للجمعية العامة للمساهمين الأسباب التي تبرر قدرة البنك على تنفيذ الأنشطة المحددة لتحقيق أهدافه.

(م) تعيين أمين سر لمجلس الإدارة في أول اجتماع وعقد أربعة اجتماعات في العام شريطة ألا تنقضى فترة أقصاها أربعة أشهر بين أي اجتماعين من اجتماعات مجلس الإدارة.

(ن) تضمين بيان شامل في البيانات المالية بجميع المبالغ التي استلمها أعضاء مجلس الإدارة خلال كل سنة مالية بما في ذلك الأموال التي دفعت لأعضاء مجلس الإدارة بصفتهم موظفين لدى البنك.

وقد حدد البنك المركزي العماني كذلك مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة للبنوك المرخصة، وتشمل بعض النواحي الرئيسية ما يلي:

(أ) يمارس المجلس رؤيته الجماعية بشكل مستقل في جميع مسائل السياسة ولا يقتصر بما يقدم إليه من عروض ووجهات نظر.

(ب) يتبع على المجلس وضع هيكل تنظيمي لتقديم الفحوص الملائمة والموازنات والوظائفية لحماية البنك المرخصة من التفود المفترط لآلية مصادر داخلية أو خارجية مع تفعيل حاكمة الشركات.

(ج) يتبع على المجلس توظيف وتطوير أعضاء الإدارة العليا المراهوبين وأصحاب القدرات العالية والذين يتمتعون بثقة المجلس. ومن الأهمية بمكان أن يكون للمجلس خطة ثلاثة إدارية واضحة.

(د) إن من مسؤولية المجلس اعتماد ومراقبة إطار إدارة المخاطر والذي يعكس أفضل الممارسات ويطبق استراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس، عبر سائر الأنشطة والعمليات الخاصة بالعمليات التجارية.

(ه) بينما يعتمد المجلس على خبرة الإدارة في تسيير العمليات اليومية للبنك المرخص، فإنه يظل مسؤولاً مسؤولاً كاملاً عن مراقبة ذلك. ويتوقع من المجلس ممارسة أقصى درجات الحذر لضمان عدم تخفي سلطة الإدارة (أو قيد حرية العمل) أثناء تحمل المسئولية التامة في رقابة العمليات.

لا يسمح لمجلس الإدارة ممارسة التي ما لم يصرح لهم ذلك صراحة النظام الأساس أو دونما الحصول على تفويض بذلك من الجمعية العامة العادية:

١. تقديم الهدايا أو التبرعات بخلاف الهدايا العادية بقيمة اسمية والتي يتطلبها سير العمل العادي.
٢. بيع جميع أو جزءاً مهما من أصول البنك.
٣. استخدام أصول البنك كضمانات إضافية بخلاف ضمان ديونه الناتجة عن ممارسته لأعماله الاعتيادية لتحقيق أهداف البنك.
٤. ضمان ديون الغير ما عدا الضمانات المقدمة ضمن سير العمل الاعتيادي لتحقيق أهداف البنك.

يكون البنك ملزماً بجميع تصرفات مجلس إدارته، ورئيس المجلس، والعضو المنتدب بالإدارة وسائر المديرين التنفيذيين، طالما أنهم يتصرفون باسم البنك وضمن نطاق صلاحياتهم.

تشكيل مجلس الإدارة

يتتألف المجلس من سبعة أعضاء، تم انتخابهم في الجمعية العامة السنوية المنعقدة في ٢٩ مارس ٢٠١٦. وفيما يلي تفاصيل الأعضاء الحاليين:

الاسم العضو	صفته	الفئة	ممثل
الفاضل/ عبدالله حميد سعيد المعمري، رئيس المجلس	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ حسن أحمد محمد النبهاني، نائب رئيس المجلس	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ سالم محمد المشايخي	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ عمر أحمد عبدالله آل شيخ	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوي	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ سعيد أحمد صفار	غير تنفيذي	مستقل	الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع
الفاضل/ طاهر سالم العامری	غير مستقل	غير تنفيذي	الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع

نبذة مختصرة عن أعضاء مجلس الإدارة

الفاضل/ عبدالله حميد سعيد المعمري

الفاضل/ عبدالله حميد سعيد المعمري حاصل على شهادات عليا في إدارة الأعمال من الجامعات البريطانية ولديه خبرة تتجاوز ٢٠ سنة في مجالات الإدارة والمالية والمشاريع، ويرأس أحد صناديق التقاعد الحكومية وله عضوية في مجالس إدارات عدد من الشركات المرموقة ولجانها التنفيذية، يترأس المجلس منذ مارس ٢٠١٣ ويشار بفعالية في وضع إستراتيجيته وأهدافه ورؤيته المستقبلية. إضافة إلى منصبه كرئيس مجلس إدارة البنك، فإنه يشغل منصب رئيس لجنة اعتماد الائتمان وعضو اللجنة التنفيذية للمجلس.

الفاضل/ حسن أحمد محمد النبهاني

الفاضل/ حسن أحمد محمد النبهاني هو الرئيس التنفيذي للصندوق العماني للاستثمار ورئيس لجنة الاستثمار واللجنة الإدارية بالصندوق. انضم للصندوق سنة ٢٠٠٧ بوظيفة الرئيس التنفيذي وأدى دوراً نشطاً وملحوظاً في إقامة وجود للصندوق العماني للاستثمار في السوق المالية والاستثمارية العالمية. وتولى منصب الرئيس التنفيذي للصندوق في مايو ٢٠٠٩. ويمتلك الفاضل/ حسن خبرة تربو على ٢٥ سنة في إدارة وتطوير المشاريع، وتقديم وتحليل وإدارة الاستثمارات. وخلال حياته المهنية في القطاع العام حقق سجلة حافلة في تطوير وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية المختلفة في جميع أنحاء السلطنة. كما قدم مساهمة كبيرة في خطط تمويل الحكومة للمشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص بالسلطنة. تلقى الفاضل/ حسن تعليمه الجامعي في جامعة كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتخرج بدرجة بكالوريوس في الهندسة. وبإضافة إلى ذلك حاز على дبلوم العالي في هندسة المياه الجوفية ودرجة الماجستير في الهندسة الميدروليكية، والشهادة التخصصية في برنامج الإدارة المتقدمة.

وفي المجال المهني يشغل الفاضل/ حسن منصب نائب رئيس المجلس، ورئيس إدارة الشركة العمانية الوطنية للاستثمار القابضة ش.م.ع.ع وعضو مجلس إدارة بورصة دبي. وبالإضافة إلى ذلك، فهو عضو في ثلاثة من اللجان الفرعية وهي اللجنة التنفيذية، ولجنة اعتماد الائتمان ولجنة الموارد البشرية والمكافآت.

الفاضل/ سالم محمد المشايخي

يحمل الفاضل/ سالم محمد المشايخي شهادة البكالوريوس في الرياضيات. وهو حالياً موظف لدى قسم المصاري في شئون البلط السلطاني. كما أنه عمل سابقاً في قسم النفقات في ديوان البلط السلطاني. ويشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق العماني للدخل الثابت وعضوية صندوق إزهار. إضافة إلى منصبه كعضو بالمجلس، فيشغل منصب رئيس لجنة التدقيق الداخلي وعضو في لجنة إدارة المخاطر.

الفاضل/ عمر أحمد عبدالله آل شيخ

يحمل الفاضل/ عمر أحمد عبدالله آل شيخ شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وبكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة سذرن كولورادو. وقد كان مدير المالية لدى شركة الشنفري وشركاه ش.م.م، والشركة الفنية العمانية ش.م.م من سنة ٢٠١٣ إلى ٢٠١٢م. كما يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع، وعضو مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار وشركة عمان للتنمية والشركة العمانية للازيوت النباتية ومشتقاتها. وهو رئيس لجنة إدارة المخاطر وعضو في لجنة التدقيق.

الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوى

يحمل الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوى شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الأكاديمية الحديثة في مصر والماجستير في الإدارة من جامعة جلامورجان بالمملكة المتحدة. ويعمل حالياً لدى شئون البلط السلطاني. وهو عضو مجلس إدارة شركة ثنان عمان ش.م.م. وهو كذلك عضو مجلس إدارة متندب لشركة منبع العطاء للتجارة والخدمات. وهو عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة اعتماد الأئممان ولجنة الموارد البشرية والمكافآت بالمجلس.

الفاضل/ طاهر سالم العامرى

الفاضل/ طاهر سالم العامرى هو خبير في المالية والمحاسبة والخزنة. ويحمل شهادة بكالوريوس في المالية والمحاسبة من جامعة سالفورد في المملكة المتحدة. أمضى أكثر من 17 عاماً من خبرته في مناصب عليا في وزارة المالية، سلطنة عمان. وكان ولا زال عضواً في مجلس الإدارة في العديد من الجهات الحكومية والخاصة. وعلى مدى العامين الماضيين منذ مايو ٢٠١٥، شغل الفاضل/ طاهر منصب نائب الرئيس التنفيذي في الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع.

الفاضل/ سعيد أحمد صفار

يحمل الفاضل/ سعيد أحمد صفار شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة ودبلوم إدارة اعمال من كنجز كولج في بورنمونث بالمملكة المتحدة ودبلوم متخصص من الأكاديمية العربية للأعمال المصرفية وعلم المالية في الأردن. ولديه خبرة تزيد على ٥٥ سنة في الأعمال المصرفية والاتصالات وهو حالياً الرئيس التنفيذي لشركة عمان للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع. وهو عضو كذلك في مجلس إدارة شركة المركز المالي (فينكورب) وشركة ظفار للطاقة. وهو عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة اعتماد الأئممان ولجنة الموارد البشرية والمكافآت.

اللجان المنبثقة عن المجلس

تسمح المادة ٤ من تعليمي البنك المركزي العماني رقم ب م ٩٣٢ لمجلس إدارة البنك المرخصة بإقامة لجان من أعضائه مع «مرجعية شاملة، وتحديد الغرض، والعضوية، والانتداب، والصلحيات، وتكرر الاجتماعات، ومدة العضوية، والواجبات، والمسؤولية، والصلحية، والمحاسبة، إلخ» وينص تنظيم البنك المركزي العماني رقم ب م/تنظيم/٩٧/١٤٢ في مادته ٣ (ج) بأن المجلس يمكنه انتداب جزء من وظائفه إلى لجنة تتألف من بعض أعضائه وأو من الإدارة التنفيذية والذين يطلب منهم تقديم قراراتهم للمجلس للصادقة. وإن المسؤولية النهائية تقع على عاتق المجلس.

وقد قام المجلس بتشكيل عدة لجان لأغراض محددة مع مرجعية ومسؤوليات واضحة. ويتمدد واجب اللجنة في ضمان عناية مرکزة ومتخصصة لمسائل معينة مرتبطة بحاكمية البنك. وتشكل مختلف اللجان المنبثقة عن المجلس مع التدقيق الداخلي وفسم الامثال أداة هامة في عملية حوكمة الشركات. وقد تم إعادة هيكلة اللجان اعتباراً من تاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١١، وفيما يلي عرض للهيكل التنظيمي لحكومة البنك:



لجنة التدقيق

تمثل الوظائف الرئيسية لجنة التدقيق في تقييم ومراجعة نظام التقرير المالي للبنك لضمان كون البيانات المالية صحيحة وكافية وموثوقة. وتقوم اللجنة مع الإدارة بمراجعة القوام المالية الرباعية والسنوية قبل تقديمها للمجلس للاعتماد. وتقوم اللجنة كذلك بمراجعة ملائمة الامثال التنظيمي والتقرير التنظيمي وأنظمة الضوابط الداخلية وهيكل أقسام التدقيق والامثال وموظفيها وتعقد نقاشات مع المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين حول النتائج الهامة وبيئة الضبط.

ويتمثل دور رئيس التدقيق الداخلي في تقديم الضمان المعمول بأن إطار الضبط الإداري المطبق في البنك يعمل بفعالية. كما يتمثل دور رئيس الامثال في ضمان أمتثال البنك بجميع القوانين والقواعد والتنظيمات المعمول بها ضمن الإطار التنظيمي بالسلطنة وأفضل الممارسات الدولية. ويرجع كل الرؤساء ويرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الأعضاء:

الفاضل/ سالم محمد المشايخي
الفاضل/ عمر أحمد آل شيخ
الفاضل/ طاهر سالم العامرى

اللجنة التنفيذية

يلعب أعضاء اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة دوراً متزايداً في ضمان تطبيق إستراتيجية الأعمال وسياسات وإجراءات البنك. وتتضمن اللجنة تطبيق دساتير ملائمة لإجراء الأعمال لتجذير السلوك الأخلاقي لحماية مصداقية البنك ومساهميه. وتقوم اللجنة بمراجعة وتحصية الموازنة السنوية ونطحة العمل إلى مجلس الإدارة.

الأعضاء:

الفاضل/ عبدالله حميد المعمري
الفاضل/ سعيد صفار
الفاضل/ حسان النبهاني
الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوي

لجنة اعتماد الائتمان

تقوم لجنة اعتماد الائتمان بمساعدة أعضاء المجلس في القيام بمسؤوليات المجلس في المراقبة والإشراف والحاكمية فيما يتعلق بأداء الائتمان للبنك. وفي هذا الدور، تتحمل اللجنة مسؤولية الموافقة على القروض التي تتجاوز الحدود المسموح بها للرئيس التنفيذي.

وتتحمل لجنة اعتماد الائتمان مسؤولية مراجعة مقتراحات القروض المرفوعة إليهم من الرئيس التنفيذي أو كبار أعضاء فريق الإدارة لإنقراض التابعين له على أساس كل حالة على حدة بقبول أو رفض هذه المقتراحات حسبما يقررونها.

الأعضاء:

الفاضل/ عبدالله حميد المعمري
الفاضل/ حسان النبهاني
الفاضل/ سعيد صفار
الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوي

لجنة إدارة المخاطر

تقوم لجنة إدارة المخاطر بمساعدة أعضاء المجلس في أداء مسؤوليات المجلس في الإشراف والمراقبة والحاكمية فيما يتعلق بأداء إدارة المخاطر للبنك. فاللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى المجلس حول ميل البنك للمخاطر فيما يرتبط بالائتمان ونسبة الفائدة والسوق والسيولة ومخاطر العمليات.

وتتضمن اللجنة تطبيق استراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى ضمان وجود إطار قوي للمخاطر في البنك والذي يعزز الجودة والعوائد على الأصول. وتقوم اللجنة كذلك بتقديم الإرشاد والتوجيه حول جميع مسائل المخاطر المرتبطة بالائتمان والسوق ونسبة الفائدة والسيولة والعمليات.

الأعضاء:

الفاضل/ عمر أحمد آل شيخ
الفاضل/ سالم محمد المشايخي
الفاضل/ طاهر سالم العامري

لجنة الموارد البشرية والأجور

تتمحور مهام لجنة إدارة الموارد البشرية حول مساعدة المجلس على أداء مسؤوليات المجلس المتعلقة بالرقابة وإدارة المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. ومن مسؤوليات اللجنة رفع التوصيات للمجلس حول فعالية سياسة الموارد البشرية والمكافآت والمزايا. وتعيين الإدارة العليا وأية مسائل أخرى متعلقة بالموارد البشرية.

الأعضاء:

الفاضل/ حسن النبهاني
الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوي
الفاضل/ طاهر سالم العامري
الفاضل/ سعيد صفار

مجلس الإشراف الشرعي لنافذة الأعمال المصرفية الإسلامية لبنك صغار

يتمثل دور مجلس الإشراف الشرعي في ضمان أن جميع أنشطة صغار الإسلامي يتم إجراؤها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. ويقوم المجلس بصفة منتظمة بمراجعة ومراقبة المنتجات والمعاملات. ويتالف مجلس الإشراف الشرعي من ثلاثة علماء شريعة إسلامية، كالتالي:

د. حسين محمد حسن

حصل د. حسين محمد حسن على شهادة الدكتوراه في كلية الشريعة بجامعة الأزهر، مصر وشهادة الماجستير بالفقه المقارن من جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، وتخرج في القانون والاقتصاد من جامعة القاهرة، مصر. ولديه ما يزيد على خبرة ٥ سنوات في الأعمال المصرفية الإسلامية، وهو رئيس مجلس الإشراف الشرعي لعدد ٤ بنكًا ومؤسسة مالية. وهو مؤلف لأكثر من ٥ كتاباً وبحثاً، وقام بتأليف .. مقالة مكثفة وقام كذلك بالإشراف على الخطة الكبرى لترجمة .. كتاباً إسلامياً إلى عدة لغات. علاوة على ذلك، قام بنجاح بتحويل الكثير من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية إلى النظام الإسلامي.

د. مدثر صديقي

بعد د. مدثر صديقي خبيراً ذاع الصيت عالمياً في الدراسات الإسلامية والقوانين الغربية. ونال درجة الدكتوراه من كلية شيكاغو كنت للقانون، بالولايات المتحدة الأمريكية، والماجستير من كلية هارفارد للقانون، الولايات المتحدة الأمريكية، والدراسات الإسلامية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بالمملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة أوييفي (AAOIFI) للمبادئ الشرعية، والمجلس الفقهية الأمريكية الشمالية، وزميل بحثي في أكاديمية البحث الشرعي العالمية للمالية الإسلامية في ماليزيا. ولديه خبرة لأكثر من ٣ سنوات في تقديم الاستشارات الشرعية والقانونية، وتوثيق الأعمال المصرفية الإسلامية، والبحث والمحاضرات والتدكيم لأكثر من ٤ مؤسسة وجامعة ومركز بحث حول العالم.

الشيخ/ عزان ناصر فرفور العامري

يحمل الشيخ/ عزان ناصر فرفور العامري شهادة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية مع تخصص القضاء. ويعمل كمسكرتير لسمحة المفتى العام للسلطنة في قسم الفتوى منذ سنة ٢٠٠٢. وهو عارف في القانون الشرعي، وأخذ عدة دورات في المجالات ذات الصلة وشارك في عدة ورشات ومؤتمرات ذات الصلة.

الشيخ فهد الخليلي

تخرج الشيخ فهد من جامعة فلوريدا أتلانتيك بالولايات المتحدة بعد التحاقه بالبنك المركزي العماني. وفي البنك المركزي كان موظف في قسم الخزينة والاستثمار ومسؤول عن إدارة مليارات الدولارات في الأسواق العالمية. وبعد ذلك، التحق بركة المدينة للاستثمار حيث أصبح نائب المدير العام للأعمال الاستثمارية البنكية. وفي المدينة للاستثمار، كان محور في ترويج وجمع رأس المال في عدد من الشركات الناجحة بما فيها المدينة تكافل، والمدينة العقارية، وصناديق تلال وغيرها. وتضمنت مسؤولياته الرئيسية إدارة المحافظ، وترويج مشاريع الحصول على التضييق والتعامل مع الأفراد عالي صافي القيمة. وقد أنشأ مؤخراً دار بيان للاستثمار، والذي يركز على بناء علاقات طويلة الأمد بتقديم الاستثمار البنكي والخدمات الاستشارية.

الادارة العليا

فريق الإدارة العليا للبنك مسؤول عن الإشراف اليومي والتحكم في أعمال البنك، وخصوصاً بالنسبة لضمان وظائفه وعمل الامتثال والتحكم بالمخاطر، واستقلال الوظائف، وعزل الواجبات والمهام. ويتم توثيق سياسات الأعمال والسياسات المحاسبية والعمليات والإجراءات والضوابط، ونشرها عبر كنوبات سياسات وإجراءات تشغيل معيارية، والتي تغطي جميع النواحي والأنشطة الخاصة بالبنك. ويتم مراجعة جميع السياسات الهامة واعتمادها من قبل المجلس.

مختصر السيرة الذاتية	الإسم والمنصب
<p>التحق ببنك صحار سنة ٢٠٠٧م، وقبل التحاقه ببنك صحار، كان يمنصب النائب الأول للرئيس لدى سري فينسر كابيتل المحدودة ومدير لشركة ساس إنفستمنت فيدوشري المحدودة. حاصل على الميدالية الذهبية وزميل في معهد التكلفة والإدارة والمحاسبين وزميل في معهد المحاسبين المرخصين. وقد تولى مناصب في الإدارة العليا في عدد من المؤسسات قبل التحاقه ببنك صحار.</p>	الفضل / ساشي كومار القائم بأعمال الرئيس التنفيذي
<p>التحق ببنك صحار منذ سنة ٢٠٠٦م. وكانت رئيسة شؤون الشركات في بنك التعاون للإسكان، وقبل ذلك كانت نائبة المدير للأنشطة التعليمية في وزارة التربية والتعليم، وتحمل شهادة البكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس من جامعة بيروت العربية، لبنان، وشهادة الماجستير في الأنشطة التعليمية من جامعة شيفيلد، المملكة المتحدة. وقد أكملت برنامج حول إستراتيجية الموارد البشرية في المؤسسات المتنوعة، في معهد لندن للأعمال.</p>	الفضلة / منيرة مكي المدير العام للموارد البشرية وشؤون الشركات
<p>التحق ببنك صحار في فبراير سنة ٢٠٠٧م. لديه خبرة لأكثر من ٣٨ سنة في الأعمال المصرافية المختلفة. وقبل التحاقه ببنك صحار كان يعمل في البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنك عمان الدولي في منصب نائب المدير العام للتجزئة المصرفية. وقد أكمل دراسته في الإدارة التنفيذية في جامعة فرجينيا.</p>	الفضل / خلفان الطالعي نائب المدير العام ورئيس العمليات
<p>التحق ببنك صحار في يناير سنة ٢٠٠٧م. وبعد من أوائل الموظفين المؤسسين للبنك منذ بدء عملياته. ويشغل حالياً منصب نائب المدير العام ورئيس وحدة الخدمات المصرفية للشركات في البنك. بدأ مسيرته في القطاع المصرفي سنة ١٩٨٦ مع بنك عمان والبحرين والكويت، ومنه انتقل إلى بنك عمان الدولي، ثم بنك مجان الدولي، وبهذا يملك ما يصل إلى ٣ عقود من الخبرة المصرفية، ٤٤ عاماً منها في مجال التجارة الخارجية. وقد حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في كل من الهند وسنغافورة وهونج كونج ومصر والمملكة المتحدة. كما تدرب على رأس العمل في مصرف ميدلاند بالمملكة المتحدة ومصرف الألماني وأبي بي سي الفرنسي، وحضر العديد من الدورات والبرامج المتخصصة الأخرى في السلطنة. ويحمل شهادة علية من معهد الإدارة والقيادة الدولية، وهو عضو في فريق عمل تنمية الصادرات التابعة للهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء). كما نظم العديد من ورش العمل المتخصصة في التجارة الخارجية لزيائة البنك من الشركات والوزارات.</p>	الفضل / مصطفى علي مختار نائب المدير العام ورئيس الخدمات البنكية للشركات
<p>التحق ببنك صحار سنة ٢٠٠٧م منصب مساعد المدير العام لشؤون الفروع. وتمثل خبرته في إدارة الفروع المصرفية وتمتد إلى ٢٩ سنة. كما يملك معرفة واسعة في اعمال التجزئة وتسويق منتجات البيع للأفراد، وإدارة عمليات الفروع. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل، ودرجة الدبلوم في اللغة الإنجليزية للأعمال من معهد تدريب الأعمال في المملكة المتحدة التي حصل منها أيضاً على درجة الدبلوم من معهد الإدارة والقيادة. كما يحمل إجازة خاصة في الصيرفة الإسلامية ومنتجات التكافل. قبل انضمامه إلى بنك صحار تولى عدداً من المناصب الرفيعة في بنك مسقط وبنك عمان الدولي.</p>	الفضل / سالم خميس المسكري نائب المدير العام ورئيس صحار الإسلامي
<p>راجيف أرورا هو مصرفي لديه خبرة أكثر من ٤٤ عاماً في قطاع الخدمات المالية في التخطيط الاستراتيجي، وبناء الأعمال التجارية الجديدة وإدارة برامج التحول واسعة النطاق في مناطق جغرافية متعددة. قبل انضمامه إلى بنك صحار، كان يعمل لدى بنك يس لأكثر من ٧,٥ عاماً في أدوار مختلفة في تأسيس الخدمات المصرفية للأفراد في شمال وشرق الهند. وكان آخر منصب له في "يس بانك" كرئيس تنفيذي ورئيس في المنطقة الشمالية والشرقية فيما يخص اعمال سوق رأس المال، الخدمات المصرفية للشركات كما عمل في وقت سابق في بنك إي سي أي بنك، بنك راو (الكونغو، أفرقيا)، بنك اتش دي أف سي، ماكس نيوبيوك للتأمين على الحياة و اتش اس بي سي الهند. حصل على ماجستير إدارة الأعمال في المالية والتسيويق من إم٧، غازي أباد، وهو مرخص و معتمد من قبل المعهد الهندي للمصرفيين. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من كلية رمغاس، جامعة دلهي وأكمل دراسته من مدرسة سانت كزافييه، دلهي.</p>	الفضل / راجيف كمار أرورا نائب المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية للأفراد

<p>عمل سابقاً في بنك ظفار وقرر اللتحاق ببنك صدار سنة ٦٠٠٦م، وتمتد خبرته العملية لـ١٧ سنة في مجال تقنية المعلومات. قام بدور أساسي في عملية تأسيس دائرة تقنية المعلومات بالبنك، كما أضاف إليها الكثير من التقنيات الحديثة المستخدمة في البنك اليوم وذلك لتسهيل الأعمال المصرافية، والتي نالت العديد من الأوسمة والجوائز، منها حصول البنك على أول شهادة آيزو ينالها مصرف بالسلطنة في تطبيق نظام إدارة المعلومات آي إس بي آيزو ٥٠٠٦ : ١٠٠٦ وتنفيذ المكونات الأساسية للنظام المصرفي للبنك في فترة قياسية. وكان نتيجتها حصول البنك على جائزة التقنية المصرافية من لندن. كما يجدر بالذكر أن الفاضل/ مجاهد حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب من الهند. وأتم دراسته العليا في المملكة المتحدة ليصبح من حملة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوتون. بالإضافة إلى ذيرة تجاوزت ١٧ سنة في مجال تقنية المعلومات في القطاع المصرفي بالسلطنة. حاصل على شهادة الإدارة العامة من جامعة هارفرد للأعمال سنة ٢٠١٣م.</p>	<p>الفاضل / مجاهد سعيد الزدجالي نائب المدير العام ورئيس تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية</p>
<p>بدأ مشواره المهني في بنك ستيت في الهند حيث استمر ٤٢ سنة بالعمل هناك. ونجح في إنجاز مهام متعددة في مجالات مختلفة تضمنت إدارة المخاطر، الخزينة والائتمان وتمويل التجارة والتجزئة المصرافية وإدارة الفروع. كما شارك في تصميم وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر فضلاً عن مشاركته في وضع السياسات العامة للتجزئة المصرافية والخدمات المصرفية للشركات لأكثر من ١٥... فرع حول العالم. وقد عمل خلال هذه السنوات على تطوير وصيانة نظام الإبلاغ عن المخاطر، ووضع النماذج وأنظمة التحليل، وتوجيه القطاع للعمليات المحلية والدولية. بالإضافة إلى مشروع إعادة هندسة معالجة العمليات التجارية لـ٩٠ فرع بالإضافة إلى تنفيذ إيات المعالجة المركزية لها. ويحمل أرفند درجة الماجستير في الاقتصاد من المعهد الهندي للدراسات المصرفية والمالية. كما يحمل درجة دبلوم الدراسات العليا في الهندسة المالية وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فقد حضر العديد من البرامج المتعلقة بإدارة المخاطر والائتمان والمخاطر التشغيلية للسوق في عدد من أرقى معاهد الإدارة في الهند.</p>	<p>الفاضل / أرفند كومار شارما مساعد أول المدير العام ورئيس قسم إدارة المخاطر</p>
<p>قبل التحاقه ببنك صدار، عمل لعدة من البنوك ومكاتب المحاماة في السودان. ولديه حوالي ١٣ سنة من الخبرة في مجال المحاماة. وهو حاصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير في القانون.</p>	<p>الفاضل / السامويل عبد الهادي إدريس مدير تنفيذي أول للشئون القانونية</p>
<p>وهو محاسب مؤهل بخبرة ٢٣ سنة في القطاع البنكي. وقبل التحاقه ببنك صدار عمل كرئيس للتقرير المالي والمراجعة لدى البنك الوطني العربي والبنك السعودي الهولندي بالمملكة العربية السعودية. وقد عمل سابقاً في مؤسسات معترف بها عالمياً مثل ميريل لينش وبرابيس ووتر هاوس كوبز في لندن، وببي دبليو سي و كاي بي إم جي في جنوب إفريقيا.</p>	<p>الفاضل / بيتر برج د ويت الرئيس المالي</p>
<p>وقبل التحاقه بالبنك كان يعمل لدى البنك المركزي لمدة ١٩ سنة بخبرة في الأعمال المصرفية. وقد عمل بمنصب فاصل للبنك وكان يقوم بإجراء فحوص بمواقع البنوك وشركات التمويل والتأجير، بما فيها البنك الإسلامي وعمليات نوافذ الأعمال البنكية الإسلامية. ويحمل شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والعلوم المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية.</p>	<p>الفاضل / خالد خلفان الصبحي مساعد المدير العام ورئيس الامتثال (الالتزام)</p>

الموظفين

صمنت سياسات الموارد البشرية للبنك لجذب والاحتفاظ وتحفيز الموظفين على المعايير المهنية والمهارة وأصحاب المعرفة الواسعة. ويحرص البنك على حماية والامتثال بالحقوق الممنوحة للموظفين، والتي تشمل دون حصر، بيئة العمل الشفافة، خطط إدارة المهارات وهيكل مكافأة وأجر شفاف، وسياسة وسيلة التوصل إلى نفح الصافرة (والتي تمكن الموظفين من رفع أوجه قلقهم بحسن نية وثقة مباشرة إلى مستوى رئيس المجلس).

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، وظف البنك ٧٧ موظفاً بدوام كامل.

و البنك ملتزم بالتعرف على وجدب وتطوير الموظفين العمانيين في قوته العاملة. وأن سياسة الحكومة العمانية الموصى بها أن ي تكون ٩٦٪ من مجموع موظفي البنك من العمانيين. وقد بلغت نسبة التعمين بالبنك كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ٩٢,٦٪ والبنك ممثل لكافة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالتوظيف.

الفصل السادس عشر: سياسة توزيع الأرباح

تتوافق سياسة توزيع الأرباح للبنك مع تعليمات البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. ويتبع مجلس الإدارة سياسة توزيع أرباح معتدل ويوصي بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد الأخذ في الاعتبار الإرشادات التنظيمية، وتوقعات النمو وعوامل أخرى.

توزيع الأرباح للأعوام السابقة للبنك هي كالتالي:

توزيع الأرباح بالأسهم	توزيع الأرباح النقدية	السنة
٪٦	٪٤	٢٠١٤
٪١٠	٪٥	٢٠١٥
٪١٠	٪٥	٢٠١٦

الفصل السابع عشر: حقوق مسؤوليات الوكيل وحملة السندات

يصف ما يلي مسؤوليات وحقوق الوكيل وحقوق حملة سندات رأس المال. ويرجى ملاحظة أن هذه الحقوق والمسؤوليات إلخ. تخضع للبنود والشروط الواردة في الفصل الخامس. وفي حالة وجود أي اختلافات بين الأحكام الواردة في الفصل الخامس وهذا الفصل، تسود أحكام الفصل الخامس.

مسؤوليات الوكيل

يمثل ما يلي مسؤوليات الوكيل الرئيسية:

- مراقبة العقود والتصرفات والإعلانات المادية (بما فيها نشر القوائم المالية السنوية) المبرمة أو المعلنة من قبل المصدر، من وقت لآخر. يتعين على المصدر إبلاغ الوكيل بأية معاملة أو عقد مادي والذي يمكن الحكم عليه بأنه يؤثر على حقوق حملة سندات رأس المال.
- التأكد دوريًا من امتثال المصدر بالتزاماته بدفع مبالغ الفوائد.
- الإشراف عمومًا على امتثال المصدر ببنود وشروط سندات رأس المال، ومستند الوصاية.
- التصريف في أي طلب معقول لحملة سندات رأس المال، ومدققى المصدر ووزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي وسوق مسقط للأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال أو المصدر نفسه، والذي قد يتبعه شركة مسقط للمقاصلة إلى موقف قد يمثل واقعة خرق قد يكون لها أثر مادي على حقوق حملة سندات رأس المال.
- التصريف كوسط في حل أي نزاع مادي ناشئ بين المصدر وأي حامل للسندات منفرداً أو عدد مجتمع من حملة السندات، حول مسائل ذات صلة مباشرة بسندات رأس المال.
- في حال خرق المصدر لأي شرط أو إخفاقه في أداء أية دفعية مستحقة في حينها وقابلة للدفع إلى حملة سندات رأس المال، أو في حال حدوث أية واقعة مادية والتي تكون في رأي الوكيل مؤثرة مادياً أو يتحمل تأثيرها مادياً على حقوق حملة سندات رأس المال، فيكون للوسيط الحق باتخاذ التصرفات وفقاً للإجراءات الواردة في مستند الوصاية، من أجل صيانة وحماية حقوق حملة سندات رأس المال باعتبارهم فئة منفصلة لأصحاب المصالح في المصدر.

يقوم الوكيل بمراقبة أداء البنك بخصوص التزاماتها ومن أجل حماية مصالح حملة سندات رأس المال، ضمن بنود وشروط الإصدار الواردة في هذه النشرة. وبعض هذه المسؤوليات كالتالي:

- الدعوة لتقارير دورية من الشركة وفحص دفاترها الخاصة بالحسابات والسجلات وأصول الشركة والمستندات والتقارير المتعلقة بالتصنيف الائتماني للشركة.
- ضمان أن يتم دفع الفوائد المستحقة على سندات رأس المال إلى حملة السندات بكل تاريخ دفع للفوائد، مع مراعاة بنود الفصل «بنود وشروط الإصدار».
- التحقق بأن سندات رأس المال قد تم استردادها طبقاً للأحكام والشروط الواردة في هذه النشرة.
- الدعوة أو الإيعاز بالدعوة لجتماع حملة سندات رأس المال أو أية واقعة قد تؤثر على مصالح حملة سندات رأس المال أو بطلب من أحد حملة سندات رأس المال أو أكثر من يمتلكون ما لا يقل عن ٥٪ من مجموع سندات رأس المال.
- التحقق أن الأموال التي تم جمعها من خلال سندات رأس المال يتم استغلالها طبقاً للنشرة.
- القيام بالتصرفات الأخرى حسب الضرورة لحماية مصالح حملة سندات رأس المال.

ويمكن للوسيط التماس مساعدة خبراء ومهنيين لأداء واجباته، دون المساس بمسؤولياته.

حقوق الوكيل

للوصي الحقوق المحددة التالية، بالإضافة لآية حقوق أخرى يمكن أن تمنح له بموجب قوانين السلطنة.

- على الوكيل فور حدوث أي خرق أو إخفاق تنظيمي أو تصرف مهمل أو ما يسابه ذلك أو إسقاط التصرف من طرف المصدر، لفت انتباه المصدر عن طريق خطاب مكتوب ومحوجه إلى الرئيس التنفيذي للمصدر. وعلى الأطراف بذل أفضل ما بوسعهم لترميم آية مسألة إجرائية أو خرق وأو التوصل إلى تسوية عادلة ومعقولة لذلك الأمر. وحيثما يكون مناسباً ومتفقاً عليه مع المصدر، يحق للوصي أن يقرر ويجعل حول الأمور نيابةً عن حملة سندات رأس المال دون الدعوة لاجتماع حملة سندات رأس المال.
- في حال إخفاق المصدر في معالجة أي خرق أو تصرف خلال فترة زمنية معقولة من إعطائه الإشعار اللازم من قبل الوكيل بالقيام بذلك، أو في حال قيام المصدر بارتكاب تصرف أحادي الجانبين يكون له أثر مادي على حملة سندات رأس المال، فيحق للوصي اتخاذ إجراءات حسبما تبدو مناسبة. وحيثما يكون ممكناً وعملياً، بناءً على الظرف، يقوم الوكيل بالتصريف بالتصريف بقرار اجتماع حملة سندات رأس المال، حسب التصويت به من الأغلبية المعمول بها. ويقوم الوكيل كذلك بالتصريف بموجب أمر أو إرشاد الجهات التنظيمية ذات السلطة الملائمة حسب الأصول في السلطنة.
- في حال أن المسألة التي يتم اتخاذ القرار حولها ذات طبيعة قانونية أو بناء على نزاع حول الواقع والحقائق، فيحق للوصي مباشرة محامي أو محكمة. ويحق للوصي في جميع الأمور، ما لم يثبت أنه تصرف بإهمال أو ليس في المصلحة الجماعية لحملة سندات رأس المال، تعويضه من قبل المصدر ضمن حدود معقولة، عن الدفاع عن أي إجراءات قانونية ناشئة عن صفتة كوصي أو القيام بأية دعوى فيما يتعلق بذلك، أو مسألة نزاع، حسب الوصف أعلاه.
- في حال اجتماع حملة سندات رأس المال، فيتم عقده طبقاً للإجراءات الوارد في بنود وشروط إصدار سندات رأس المال.
- يتم تزويذ الوكيل من قبل المصدر بالمستندات التالية:
 - النتائج المالية الفصلية (الربع سنوي) والسنوية للمصدر
 - نسخة من جميع الإشعارات بالجمعيات العامة لمساهمي المصدر
- يحق للوصي حضور الجمعيات العامة الخاصة بالمصدر، وحيث الانطباق، يحق له مخاطبة الجمعية حسبما يراه مناسباً رئيس الجمعية.
- يحق للوصي طلب معلومات معينة من المصدر من أجل أداء وظائفه بشكل ملائم وإتقان. ويتعين اعتبار جميع طلبات الوكيل المعقولة حسب الأصول من قبل المصدر، والذي يقوم بإدارة جميع الاتصالات التجارية مع الوكيل من خلال مكتب الدائرة القانونية الداخلية. ولا يلتزم المصدر بتقديم المعلومات خارج نطاق ما هو معقول أو يعتبر ملائماً.

حقوق حملة سندات رأس المال

يتمتع حملة سندات رأس المال بالحقوق التالية في نطاق وبموجب بنود وشروط الإصدار الواردة في هذه النشرة.

- حق استلام المبلغ الأساسي لسندات رأس المال.
- حق استلام الفوائد القابلة للدفع على سندات رأس المال.
- حق تحويل/بيع سندات رأس المال طبقاً لقوانين السلطنة وبنود وشروط هذه النشرة.
- الحق في نصيب توزيع أصول الشركة عند تصفيتها (ثانوي بالنسبة لجميع دائني الشركة الآخرين وبحق أفضلية فقط على أسهم حقوق المساهمين في البنك).
- حق المشاركة في اجتماعات حملة سندات رأس المال والتصويت في هذه الاجتماعات طبقاً للحكم مستند الوصاية وقانون الشركات التجارية وتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال.

الفصل الثامن عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب

الاستحقاق بالاكتتاب

يعرض الاكتتاب بسندات رأس المال فقط إلى مستثمرين مختارين على أساس طرح خاص. وطبقاً لتنظيمات البنك المركزي، فإن البنوك المحلية لا يحق لها الاكتتاب بهذه السندات. ولد يجوز للبنك أو كيان ذات صلة شراء أو تملك السندات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما لا يجوز للبنك التمويل لشراء وتملك السندات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فترة الإكتتاب

يبدأ الإكتتاب في يوم: ٦ سبتمبر، ٢٠١٧.

ينتهي الإكتتاب في يوم: ٢٣ سبتمبر، ٢٠١٧.

ويمكن للمصدر أن يمدد تاريخ انتهاء فترة الإكتتاب بموافقة الهيئة العامة لسوق المال.

الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب

يكون الحد الأدنى للاكتتاب ٥٠ سند والحد الأقصى للاكتتاب ٧٠ سند.

رقم المساهم (المستثمر) لدى شركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م

١. يجب على المكتب في هذه النشرة أن يكون لديه حساب مستثمر في شركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م وفقاً للنموذج المعد لذلك، والذي يمكن الحصول عليه من المقر الرئيسي لشركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م أو على موقعهم الإلكتروني أو من شركات الوساطة. وللمكتب القدرة على فتح الحساب عبر المنفذ الآتية:

- المكتب الرئيسي لشركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م الكائن في الحي التجاري، مسقط

- فرع سوق مسقط للأوراق المالية في صلالة

- مكاتب شركات الوساطة المعتمدة من قبل سوق مسقط للأوراق المالية

- عن طريق الفاكس رقم: ٢٤٨١٧٤٩١

- عن طريق فتح حساب عبر الموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م.

٢. بالنسبة للمستثمرين الذين لديهم حساب لدى شركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م، يتعين عليهم جميعاً قبل الإكتتاب التأكد من أن حساباتهم تحتوي على بياناتهم الأساسية الشاملة، وهي الاسم بالكامل، العنوان البريدي، رقم البطاقة المدنية، حسب ما هو موضح بالبطاقة المدنية أو الرقم المدني الوارد في جواز السفر أو الرقم المدني المذكور في شهادة الميلاد الجديدة وتفاصيل الحساب البنكي. ويمكن لكل حامل سند أن يقوم بتحديث بياناته عبر المنفذ المذكورة أعلاه.

٣. جميع المراسلات بما في ذلك الإخطارات والشيكات يجب أن يتم إرسالها إلى مقدم الطلب في العنوان المسجل لدى شركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م، ولذا على جميع مقدمي الطلب التأكد من صحة عنوانهم.

٤. يجب على كل مقدمي الطلب بعد فتح حسابهم أو تحديث بياناتهم، الحصول على الرقم الصحيح من شركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م ليتم تسجيله في طلب الإكتتاب. وتقع مسؤولية التحقق من صحة الرقم المعدون في طلب الإكتتاب على المستثمر نفسه. وسيتم رفض طلبات الإكتتاب التي لا تحمل رقم الحساب الصحيح دون الرجوع إلى مقدم الطلب

للمزيد من المعلومات حول هذه الإجراءات يرجى مراجعة:-

شركة مسقط للمقاصلة والإيداع ش.م.ع.م

هاتف: ٢٤٨٢٢٢٢ - فاكس: ٩٦٨ ٢٤٨١٧٤٩١

تفاصيل الحساب البنكي

٤) يتعين على كل مقدم الطلب ذكر تفاصيل الحساب البنكي الخاص به (المسجل باسم مقدم الطلب)، ولا يجوز لمقدم الطلب استخدام رقم حساب بنكي يخص شخصا آخر إلا في حالة القصر فقط.

٣) إذا كان الحساب البنكي لمقدم الطلب مسجلأً لدبي بنك الakttab، فإنه يجب على مقدم الطلب تقديم ما يثبت صحة تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب، ويتم إثبات ذلك بتقديم أي وثيقة من بنك مقدم الطلب توضح رقم واسم صاحب الحساب مثل الجزء العلوي من كشف الحساب الصادر عن البنك الذي يتضمن هذه المعلومات فقط أو خطاب أو أي مستند صادر من ذلك البنك. ويجب على مقدم الطلب ضمان أثبات وضوح الخطاب أو المستند واحتوائه بوضوح على رقم وإسم صاحب الحساب بالكامل. ولمزيد من التوضيح، فإن مقدم الطلب غير ملزم بتقديم إثبات عن صحة حسابه البنكي إذا قام بالاكتتاب عن طريق البنك الذي يحتفظ بحسابه لديه، حيث يتعين على البنك في هذه الحالة التتحقق من صحة حساب عميله من خلال نظامه وإجراءاته الخاصة به، أو من خلال الإثباتات المقدم إليه من قبل مقدم الطلب.

٢) وبناءً على تعليمات الهيئة العامة لسوق المال، فإنه سيتم إدراج تفاصيل الحساب البنكي المشار إليه في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.م وسيتم استخدامه في تحويل الأموال الفائضة من الakttab وكذلك توزيعات الفوائد المستحقة لحامل السند المتوفرة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع. أما بالنسبة لمقدمي الطلب الذين لديهم حسابات بنكية مقيدة حالياً بسجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع، فسيتم استخدام رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الakttab في تحويل المبالغ الفائضة فقط.

٤) سيتم رفض طلب الakttab إذا كان الحساب البنكي الوارد بالطلب لا يخص مقدم الطلب.

الوثائق الثبوتية المطلوبة

١) تقديم ما يثبت صحة رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الakttab إذا كان الakttab عن طريق بنك آخر غير البنك المسجل لديه حساب المكتتب.

٢) نسخة من سند التوكيل ساري المفعول والمعتمد حسب الأصول من السلطات القانونية المختصة في حالة الakttab نيابة عن شخص آخر.

٣) إرفاق صورة لثباتات التفويض بالتوقيع بالنيابة عن الشخص الإعتبراري. وذلك في حالة الطلبات التي يتقدم بها أشخاص اعتباريون غير الأفراد) ويوقعها أفراد بموجب ما هو مخول لهم من صلاحيات التوقيع.

كيفية الكتابة

بنك الافتتاب

تسلم طلبات الافتتاب إلى بنك صغار ش.ع.م (بنك الافتتاب) خلال ساعات العمل الرسمية فقط. ويتعين على بنك الافتتاب قبول طلبات الافتتاب بعد التأكيد من استيفائها للإجراءات والأهداف المحددة مع المتطلبات الواردة في النشرة. وعليه يتوجب على البنك توجيه مقدمي الطلب بالالتزام واستيفاء أي شرط يظهر في الطلب المقدم. يتحمل مقدمي الطلب مسؤولية تسلیم طلب الافتتاب إلى بنك الافتتاب قبل انتهاء فترة الافتتاب. وفي هذا الصدد يحق للبنك عدم قبول أي طلب الافتتاب يرد إليه بعد ساعات الدوام الرسمية في تاريخ انتهاء فترة الافتتاب.

قبول طلبات الافتتاب

يتعين على بنك الافتتاب عدم استلام أو قبول طلبات الافتتاب في الحالات التالية:

- ١) إذا لم يكن طلب الافتتاب موقعاً من قبل مقدم الطلب.
- ٢) إذا لم يتم سداد قيمة السندات المكتتب فيها طبقاً للشروط الواردة في نشرة الإصدار.
- ٣) إذا تم سداد قيمة السندات المكتتب فيها عن طريق شيك بنكي وتم رفضه لأي سبب كان.
- ٤) إذا لم يتضمن الطلب رقم المساهم لدى شركة مسقط للمقاصلة والإيداع.
- ٥) إذا كان رقم المساهم الوارد في طلب الإفتتاب غير صحيح.
- ٦) إذا تبين أن الشخص قام بالافتتاب بعدة طلبات وبنفس الاسم فإنه سيتم رفض جميع الطلبات.
- ٧) إذا لم ترقى بالطلب المستندات المنصوص عليها في نشرة الإصدار.
- ٨) إذا لم يتضمن الطلب جميع تفاصيل الحساب البنكي للمكتتب.
- ٩) إذا لم تكن جميع تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب تخص مقدم الطلب.
- ١٠) إذا لم تكن تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب صحيحة.
- ١١) في حالة لم يرفق بالطلب سند توكيل رسمي، وفق المتطلبات الواردة في نشرة الإصدار بشأن مقدم الطلب و(يوضع) نيابة عن شخص آخر، إذا لم يتوفر في الطلب كافة المتطلبات القانونية والتنظيمية وفق ما هو وارد في نشرة الإصدار.
- ١٢) إذا لم يستوفي طلب الإفتتاب المتطلبات القانونية والتنظيمية الواردة في هذه النشرة.

إذا تبين لبنك الافتتاب بعد استلام الطلب وقبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة له لتسليم الطلبات بشكل نهائي لمدير الإصدار عدم استيفاء الطلب للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في نشرة الإصدار، فإنه يتتعين عليه القيام بالخطوات اللازمة للاتصال بمقدم الطلب لتصحيح الخطأ المكتشف، وإذا تعذر تصحيح الخطأ خلال الفترة المذكورة فإنه يتتعين على بنك الافتتاب إعادة الطلب لمقدم الطلب مع قيمة الافتتاب قبل انتهاء الفترة المحددة له لتسليم طلبات الافتتاب إلى مدير الإصدار.

رفض طلبات الافتتاح

يجوز لمدير الإصدار رفض طلبات الافتتاح في أي من الحالات المشار إليها أعلاه، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال وتقديم تقرير مفصل للهيئة يوضح تفاصيل طلبات الافتتاح المراد رفضها وأسباب الرفض.

تفاصيل الاتصال للاستفسارات

على مقدمي الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم الشكاوى حول الأمور المتعلقة بالتصنيص أو الطلبات المرفوضة ، الاتصال بفرع البنك الذي تم الافتتاح من خلاله، وفي حالة عدم تجاوب الفرع يتعين على المكتب الاتصال بالشخص المعنوي وذلك على النحو التالي:

سعید علی الہنائی

بنک صہار ش.م.ع.ع

ص ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان

هاتف: ٩٦٨ ٢٤٧٣٣ .٢٨ ، الفاكس: ٩٦٨ ٢٤٧٣٣ .٢٨

البريد الإلكتروني: saeed.alhinai@banksohar.net

التصنيص

يكون تخصيص سندات رأس المال وفقاً للسلطة التقديرية التامة للمصدر شريطة موافقة الهيئة العامة لسوق المال. وبعد التخصيص، يتم إشعار التخصيص إلى مقدم الطلب مع تفاصيل التخصيص الخاص به.

الإدراج

يتم إدراج سندات رأس المال في سوق مسقط للأوراق المالية.

الجدول الزمني المقترن

الجدول التالي هو مجرد جدول زمني مقترن لهذا الإصدار:

النحو *	النشاط
٦ سبتمبر، ٢٠١٧	تاريخ بدء الافتتاح
٢٣ سبتمبر، ٢٠١٧	تاريخ إنتهاء الافتتاح
٢٤ سبتمبر، ٢٠١٧	تاريخ تقديم نتائج الافتتاح للهيئة العامة لسوق المال
٢٦ سبتمبر، ٢٠١٧	تاريخ موافقة الهيئة العامة لسوق المال للتصنيص
٢٨ سبتمبر، ٢٠١٧	إدراج السندات في سوق مسقط للأوراق المالية

قد تختلف التواريف الفعلية.

الالتزامات

يلتزم مدير الإصدار، وبنك الافتتاح، وبنك مسقط للمقاصدة والإيداع بالمسؤوليات والواجبات المذكورة في القوانين الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال ويجب أن تمثل مع أي التزامات وواجبات الإتفاقيات المبرمة بينهم والمصدر. يتعين على الأطراف المعنية اتخاذ التدابير لإصلاح الأضرار الناتجة عن أي إهمال ناشئ من أداء المهام والالتزامات المسندة لهم. وفي مثل هذه الحالة، سيقوم المصدر بالتنسيق مع الجهات المختصة مثل الهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية لاتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح هذاضرر.

الفصل التاسع عشر: التعهادات

بنك صغار ش.م.ع

يؤكد مجلس الإدارة، منفردين أو مجتمعين، بأن البنك:

- (١) أن المعلومات الواردة في هذه النشرة هي صحيحة و كاملة.
- (٢) أنه تم أخذ العناية الواجبة لتجنب إسقاط أي وقائع أو معلومات هامة من شأنها أن تجعل هذه النشرة مضللة.
- (٣) أنه تم الالتزام بجميع أحكام قانون سوق رأس المال، الهيئة العامة لسوق المال، قانون الشركات التجارية، واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاهما.

تم التوقيع بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة:

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

مدير الإصدار

استناداً إلى المسؤوليات المنوطة بنا بموجب المادة ٣ من قانون سوق رأس المال، واللائحة التنفيذية الصادرة بموجبها، والتعليمات الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال، فإننا قد قمنا بمراجعة جميع الوثائق المتعلقة والمواد الأخرى الالزامية لإعداد هذه النشرة لإصدار سندات بنك صغار ش.م.ع.م.

سيتحمل مجلس إدارة بنك صغار ش.م.ع.م. مسؤولية صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة. ويؤكدون على أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية منها والتي قد يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

ونؤكد بأننا قد بذلنا العناية الواجبة والتي تتطلبها المهنية فيما يتعلق بالنشرة التي تم إعدادها تحت إشرافنا. وبناء على أعمال المراجعة المشار إليها أعلاه والنقاشات مع المصدر، وأعضاء مجلس إدارته، والمسؤولين والأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بموضوع الإصدار ومحتوى هذا المستند، فإننا نؤكد التالي:

١. لقد اخذنا العناية الواجبة والمعقولة لضمان بأن المعلومات التي تلقيناها من قبل المصدر والمتضمنة في هذه النشرة تتفق مع الحقائق الواردة في المستندات والمواد الأخرى المتعلقة بالإصدار.

٢. بناء على البيانات واطلاعنا على البيانات المقدمة لنا من قبل المصدر، فإن المصدر لم يحذف أية معلومات جوهرية يمكن أن يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

٣. إن نشرة الإصدار والإكتتاب المتعلق بها تتوافق مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ونموذج نشرة الإصدار المطبق من قبل الهيئة العامة لسوق المال وتطابق مع قانون الشركات التجارية والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

٤. البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة باللغة العربية (وترجمتها غير الرسمية باللغة الإنجليزية) هي صحيحة، وعادلة، وكافية. حسب إطلاعنا لمساعدة المستثمرين على إتخاذ القرار المناسب حول الإستثمار من عدمه في هذه السندات المطروحة.

موقعيه عن:-

الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م

يؤكد المستشار القانوني، والذي يرد اسمه أدناه، بأن جميع الإجراءات المتتخذة بشأن طرح السندات موضوع هذه النشرة تتفق مع أحكام والقوانين المتعلقة بأنشطة المصدر، وقانون الشركات التجارية، وقانون سوق رأس المال واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاهما، ومتطلبات وشروط إصدار السندات من قبل الهيئة العامة لسوق المال، والنظام الأساسي للمصدر، وقرارات الجمعية ومجلس إدارة المصدر. ولقد حصل المصدر على جميع التراخيص والموافقات من الجهات الرسمية المطلوبة لممارسة الأنشطة موضوع هذه النشرة.

موقعه عن:-

ناصر الحبيسي وسيف المعمرى للمحاماة بالتعاون مع ادلشو جودارد (الشرق الأوسط) ذ.م.م



٢٤٧٣ www.banksohar.net

banksoharexcel @Banksohar_Excel

excel.banksohar Excelbanksohar